المجلد التاسع والعشرون للعام ٢٠٢٥م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

كلمة التوحيد

"دراسة نحوية وصرفية "

The word monotheism
'grammatical and morphological study'

بقلم الدكتورة

منال فوزي عبد القادر عمر

أستاذ مساعد بقسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنات ببورسعيد ـ جمهورية مصر العربية

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار مارس ٢٠٢٥م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٥/٦٩٤٠م

كلمة التوحيد "دراسة نحوية وصرفية "

منال فوزي عبد القادر عمر

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد. جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : manalfawzy968@gmail.com

الملخص

{لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ} كلمة التوحيد، جاءت لحصر الألوهية وقصرها عليه سبحانه وتعالى، ونفي الشرك بكل أنواعه، وهي الركن الأول من أركان الإسلام، ومن أهداف البحث: التأكيد على ارتباط النحو بالعقيدة، وإبراز دور اللغة في تعزيزها، حيث يظهر البحث أن القواعد النحوية ليست مجرد أدوات لغوية، بل تخدم غايات سامية، وهي على إيجازها، إلا أنه قد تحقق فيها ظواهر عدَّة، بالإضافة المصطلحات التي استعملها النحويون في دراستها، ودرس البحث أجزاء كلمة التوحيد، ومنها: أنواع الكلمة: الاسم، والفعل، والحرف، ومن الكلام الجملة الفعلية، والخلاف في إعراب أو بناء اسم "لا" أو بنائه، ودلالة تركيبها على الحصر والقصر لمعنى الألوهية والوحدانية علي سبحانه، ومن الظواهر النحوية: التركيب بين بعض أجزائها، واعتبار الموضع في الإعراب، والحذف في خبر "لا"، كثيرًا عند الحجازيين، ولزوما عند التميميين إذا علِم كما في كلمة التوحيد وتحقق في كلمة التوحيد من العوامل المعنوية: الابتداء، في "لا" واسمها، واللفظية: العامل في خبر "لا"، ومن علل للإعمال فيها المشابهة، والحمل على النقيض، والتضمين، والتخصيص، وفيها من المصطلحات النحوية: التبرئة، والنافية للجنس، ومن الظواهر الصرفية الجمود والاشتقاق، وأصول الضمائر واسم الموصول في كلمة التوحيد، والوقف في كلمة التوحيد ، والظواهر الصرفية فيها ظاهرتان، هما: الجمود والاشتقاق في اسم الجلالة، ثم الوقف الممتنع على كلمة "إله"، والجائز على اسم الجلالة أو الضمير.

الكلمات المفتاحية: الظواهر؛ التوحيد، التركيب؛ العلل؛ العوامل.

The word monotheism 'grammatical and morphological study'

Manal Fawzi Abdel Qader Omar
Department of Linguistics at the College of Islamic and Arabic Studies for Girls in Port Said. The Arab Republic of Egypt
Email: manalfawzy968@gmail.com

Abstract

{God is only God} The word monotheism, came to limit divinity and limited it to the Almighty, and the denial of polytheism of all kinds, which is the first pillar of Islam, and the objectives of the research: Emphasizing the link between grammar and faith, and highlighting the role of language in its promotion, where the research shows that grammatical rules are not just linguistic tools, but serve lofty ends, which are brief, but it has been achieved in several phenomena, in addition to the terms used by grammarians in their study, and the research studied parts of the word monotheism, including: Types of word: noun, verb, letter, verbal speech, disagreement in the expression or construction of the name 'no' or its construction, and the indication of its composition on the limitation and shortness of the meaning of divinity and oneness Ali Almighty, and grammatical phenomena: the composition between some of its parts, and the consideration of the position in the expression, and deletion in the news of 'no', a lot for the Hijazis, and for the Tamimis if he knows as in the word monotheism and verified in the word monotheism of the moral factors: The beginning, in 'no' and its name, and verbal: the factor in the news of 'no', and the reasons for the realization of the similar, and the load on the contrary, and inclusion, and specification, and in which the grammatical terms: acquittal, and negation of gender, and morphological phenomena rigidity and derivation, and the origins of pronouns and the name of the relative in the word monotheism, and the endowment in the word monotheism, and morphological phenomena in which two phenomena, namely: rigidity and derivation in the name of the majesty, then the abstaining endowment on the word 'God', and permissible in the name of majesty or conscience.

Keywords:phenomena; Monotheism, installation; Illness; Factors.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، وجعل العلم ميراث الأنبياء نحمده سبحانه ونثني عليه الخير كله، فهو أهل الحمد والثناء، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، أما بعد ..

فإن كلمة التوحيد، وهي أصل في التوحيد[١] وقد وردت في قوله تعالى[٢]: {لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ} وقوله[٣]: {لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَت بِهِۦ بَنُوٓاْ إسرائيل}[٤] وقال سبحانه وتعالى عن نفسه: {لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا}[٥] وقال: {لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ}[٦] و{لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ}[٧] وهي كلمة الشهادة[٨]، والإخلاص، وكلمة التقوى، وكلمة الحق والعروة الوثقى[٩]، والكلمة الحسنى، الدالة على حق[١٠]، وهي الكلمة الباقية منذ بدء الخليقة حتى تقوم الساعة، قال تعالى[١١]: {وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةً}[١٢]، وهي أعظم كلمة نطق بها الإنسان، وأشرف شهادة تحملها القلوب والأنفس، اختصر بها سبحانه دينه الحق، فهي مفتاح الإسلام وروح العقيدة وجوهر الرسالات السماوية جميعها، جاءت لتوحيد الألوهية وإخلاص التوجه إلى الله وحده، ونفي الشرك بكل أنواعه، بكلمة التوحيد يبدأ الإنسان طريق الإيمان، وبها تتحقق الغاية التي خلق من أجلها: وهي عبادة الله وحده لا شريك له، وكلمة التوحيد تشمل في معناها بيانًا لمنهج الحياة؛ إذ تؤكد أن الخالق هو وحده

---

(١) قانون التأويل (ص٥٩٨).
(٢) البقرة: من الآية [١٦٣] .
(٣) يونس: من الآية [٩٠] .
(٤) وقد أضفت قوله تعالى {قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ} إلى الآيات المدروسة؛ لأنها من كلمات التوحيد، وقد عبَّر فيها بالاسم الموصول "الذي" بدلًا من لفظ الجلالة كبرًا منه، ويحتمل أن الله أجراها على لسانه بهذه الصورة إذلالاً له، حيث كان ينكر على التوحيد بني إسرائيل، ويستذلهم، ويستعبدهم، فأراد سبحانه وتعالى أن يجعله مُقِرًّا عند الموت بأنه تبع لهم، وأنه يمشي خلفهم، والله أعلم.
(٥) النحل: من الآية [٢] .
(٦) الأنبياء: من الآية [٨٧] .
(٧) الصافات: من الآية [٣٥]، وسورة محمد- صلى الله عليه وسلم-: من الآية [١٩] .
(٨) ينظر: المفصل (ص٥٢)، والكشاف (١/ ٥٥٣)، وأنوار التنزيل للبيضاوي (٤/ ١٨) ، والبحر المحيط (٤/ ٣٣)، والدر المصون (٣/ ٢٣١).
(٩) ينظر: المحرر الوجيز (٤/ ٤٧١).
(١٠) ينظر: رسالة الملائكة (١/ ٣٤) .
(١١) الزخرف: من الآية [٢٨].
(١٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٤٠٩) .

المستحق للعبادة والطاعة، وأن كل ما سواه مخلوق، يُراد له الخير بالعودة إلى ربه، من هنا كانت كلمة التوحيد أعظم رسالة يحملها المسلم في قلبه، ويعيش في ضوئها، ولكلمة التوحيد: {لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ} مكانة عظمى في دين الإسلام؛ فهي أول ركن من أركانه، وأعلى شعبة من شعب الإيمان، وهي أول واجب على المكلف، وآخر واجب عليه، وقبول الأعمال متوقف على النطق بها، والعمل بمقتضاها، وهي أعظم كلمة تكالبت القلوب عليها، ولهجت بها الألسنة، واتفق الخلق عليها.

الهدف من البحث: بالرغم من كثرة ما صنف في إعراب كلمة التوحيد إلا أنني لم أقف على مصنف تعرض لدراسة الظواهر النحوية والصرفية فيها، فرغبت في دراسة هذا الموضوع؛ فكان من دواعي البحث فيها بالإضافة إلى ما سبق:

١. البحث في الظواهر النحوية يساعد على تفسير أركان الكلمة وتبيان المعنى الدقيق لها، فهي تتسم ببلاغة لغوية فريدة تحتاج إلى دراسة معمقة لفهم التركيب النحوي، لأنها على إيجازها إلا أنها اتسمت بظواهر نحوية كثيرة، أكدت الإعجاز اللغوي فيها، مثل: دلالة النفي والاستثناء، ومعنى "إله" و"إلا"، وإيضاح أن الكلمة تشتمل على نفي الألوهية عن غير الله تعالى، وإثباتها له وحده، وما يترتب على ذلك من فهم التوحيد مما يؤدي إلى تبيان الإعجاز اللغوي في صياغتها.

٢. التأكيد على ارتباط النحو بالعقيدة، وإبراز دور اللغة في تعزيزها، حيث يظهر البحث أن القواعد النحوية ليست مجرد أدوات لغوية، بل تخدم غايات سامية، وكيف كان للغة العربية وقواعدها دور كبير في صياغة هذه العبارة لتكون واضحة الدلالة ومباشرة الفهم، مما يدعم قوة العقيدة الإسلامية.

٣. أن فهم التركيب النحوي يساعد في إدراك ارتباط المعنى بالشكل النحوي.

الدراسات السابقة: صنف علماؤنا كثيرًا في إعراب "لا إله إلا الله"، منها:

- رسالة في إعراب لا إله إلا الله. لابن هشام الأنصاري. المتوفى سنة ٧٦١هـ.، حققها: حسن موسى الشاعر، نشرت في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: الحادية والعشرون، العددان الواحد والثمانون والثاني والثمانون ١٤٠٩هـ.
- رسالة في إعراب لا إله إلا الله. للزركشي المتوفى سنة (٧٩٤ هـ).
- رسالة في إعراب لا إله إلا الله، وتسمى: التجريد في إعراب كلمة التوحيد؛ لمصنفها علي بن سلطان القاري المتوفى سنة (١٠١٤هـ) .
- إنباة الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله لإبراهيم الكوراني (ت:١١٠١هـ) .

- رسالة في إعراب كلمة الشهادة للزمخشري، وقد نشرت هذه الرسالة في المجلد الخامس عشر من مجلة المجمع العلمي العراقي، تحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني
- إعراب كلمة التوحيد وشرحها للفقيه الحنفي موسى بن أحمد البركاتي، النكدوي، الرومي المتوفى سنة (١١٤٢هـ).
- التهليلية في إعراب كلمة التوحيد للشيخ محمد بن الحسن الأصفهاني (الفاضل الهندي) تحقيق: علي موسى عكلة، مجلة ميسان المجلد ١٣، العدد ٢٦ ، ٢٠١٧ م.

وعلى كثرة ما صُنِّف في إعرابها إلا أنه لم يُصَنَّف في الظواهر النحوية والصرفية فيها، ولقد تمثلت الظواهر في كلمة التوحيد في تسع ظواهر، بالإضافة المصطلحات التي استعملها النحويون في دراستها، وعقدت لدراسة كل ظاهرة مبحثًا عدا الظواهر الصرفية، وهما ظاهرتان؛ لذا اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة وثبت بالمصادر والمراجع وفهرس الموضوعات، فالمقدمة: تحدثت فيها عن أهمية البحث والداعي إليه والدراسات السابقة.

<u>الفصل الأول</u>: أجزاء كلمة التوحيد "المفردات، والإعراب، والأساليب" وفيه ثلاثة مباحث: الأول: أنواع الكلمة والكلام في كلمة التوحيد .

المبحث الثاني: اسم "لا" النافية للجنس بين الإعراب والبناء.

المبحث الثالث: أسلوب الحصر في كلمة التوحيد .

<u>الفصل الثاني</u>: الظواهر النحوية في كلمة التوحيد، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التركيب في كلمة التوحيد.

المبحث الثاني: اعتبار الموضع في الإعراب.

المبحث الثالث: الحذف.

<u>الفصل الثالث</u>: كلمة التوحيد: "دراسة في العوامل والعلل والمفاهيم" وفيه ثلاثة مباحث: الأول: العامل في خبر اسم "لا" .

المبحث الثاني: العلل في كلمة التوحيد، وفيه مطلبان: أولهما: علل إعمال "لا" النافية. للجنس، وآخرهما: علة التضمين في اسم "لا" النافية للجنس.

المبحث الثالث: المصطلحات النحوية في كلمة التوحيد.

<u>الفصل الرابع</u>: الظواهر الصرفية واللغوية في كلمة التوحيد، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الجمود والاشتقاق في كلمة التوحيد.

المبحث الثاني: أصول الضمائر واسم الموصول في كلمة التوحيد، وفيه مطلبان:

أولهما: أصول الضمائر في كلمة التوحيد، وآخرهما: أصل اسم الموصول "الذي".

المبحث الثالث: الوقف في كلمة التوحيد.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

وأخيرًا ثبت بأهم المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

وقد التزمت في هذا البحث **بالمنهج الوصفي** التحليلي، وسرت فيه على النحو التالي:

تحليل الظاهرة الإعرابية لـ"إله" من حيث كونه اسم "لا" مبني على الفتح، وما يؤديه من معنى النفي المطلق بواسطة "لا" النافية للجنس وكيفية عملها، ومناقشة الاستثناء بـ"إلا" ووظيفته في إثبات الألوهية لله وحده، وتحليل الأبنية التي اشتمل عليها تركيب كلمة التوحيد- على اختلاف صياغتها- بما تحتويه من أدوات نفي، واستثناء، وما فيها من علاقات كالبدلية أو الخبرية، وما فيها من ظواهر إعرابية كظاهرة التركيب، أو الحذف، وما فيها من أساليب كأسلوب الحصر، بما في ذلك من الربط بين القواعد النحوية والمعاني التي تفرزها كلمة التوحيد، مثل دلالات النفي المطلق والإثبات الخاص لله، ومقارنة التركيب النحوي للجملة بما يشابهه من تراكيب لغوية أخرى لمعرفة الفروق النحوية والمعنوية.

كما استعنت بالمنهج التطبيقي في تطبيق القواعد النحوية على نص كلمة التوحيد، كما استشهدت بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال العرب وأشعارهم، في تحليل التركيب النحوي والدلالي، والتزمت تخريج كل شاهد منها، **ثم استعنت بالمنهج التاريخي** من خلال النظر في كتب النحويين واللغويين والتزمت الترتيب التاريخي بينها، ومن خلال النظر دراسات السابقين، وكيف تناولوا دراسة كلمة التوحيد ودراسة التطور النحوي في المصطلحات المستعملة فيها.

الفصل الأول: أجزاء كلمة التوحيد: "المفردات، والإعراب، والأساليب"

المبحث الأول: أنواع الكلمة والكلام في كلمة التوحيد

وردت كلمة التوحيد بألفاظ متعددة، فمن أنواع الكلمة فيها: الاسم، وهو: الضمير، والعلم، واسم الموصول، والفعل، والحرف، ومن الكلام الجملة الفعلية.

الاسم

الضمير: المضمرات- على رأي الجمهور- أشدُّ المعارف تخصيصًا؛ لذا لم تحتج إلى الإضافة، أو الوصف(١)، وقد ورد الضمير في كلمة التوحيد بأنواعه الثلاثة، المتكلم، في قوله تعالى: {لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا} والمخاطب، في قوله: {لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ} والغائب، في قوله: {لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ} "وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم، لأنَّه يدلُّ على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته، ثم ضمير المخاطب"(٢)؛ لأنَّه خطاب للغير بشرط حضوره، فلأجل كونه خطابا للغير يكون دون الضمير "أنا" ولأجل شرط حضور المخاطب يكون أعلى من قوله: "هو"؛ فثبت أن أعلى الأقسام هو "أنا" وأوسطها: "أنت" وأدناها: "هو" وكلمة التوحيد وردت بكل واحدة من هذه الألفاظ(٣).

ضمير المتكلم "أنا": وهو أعرف الضمائر؛ لأنَّ هذا اللفظ لفظ يشير به كلُّ أحد إلى نفسه، وأعرف المعارف عند كلِّ أحد هو نفسه، وهو من الضمائر المنفصلة المرفوعة، وهو للمتكلم وحده، يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ لأنَّ المتكلم لا يلتبسُ في غالب أحواله بغيره فيحتاج إلى فرق بين المذكر والمؤنث، ولقد ورد ضمير المتكلم "أنا" في كلمة التوحيد في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم، قال تعالى(٤): {يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا} وقال تعالى(٥): {إِنَّنِيٓ أَنَا

(١) ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ٤)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣١٢).
(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١١٦) .
(٣) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للرازي (١/ ١٣٥) بتصرف .
(٤) النحل: من الآية [٢] .
(٥) طه: الآية [١٤].

ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ} وقال[١]: {وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ} .

ضمير المخاطب "أنت": وهو أوسط أنواع الضمير؛ لأنَّه خطاب للغير، والمخاطَب يكون دائمًا بحضرة المخاطِب، فلأجل كونه خطابًا للغير يكون دون قوله "أنا" ،ولأجل حضور المخاطَب فهو أعلى من: "هو"، وقد ورد ضمير المخاطب "أنت" في كلمة التوحيد في موضع واحد في القرآن الكريم، في قوله تعالى[٢]: {وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبٗا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ} و" أنت" من الضمائر المنفصلة المرفوعة للمخاطَب المفرد المذكر، واختلفوا في الاسم منه وستأتي دراسته.

ضمير الغائب "هو": ضمير الغائب "هو من أعظم أسمائه المظهرات والمضمرات؛ للدلالة على ذاته؛ لأنَّ أسماءه المشتقة كلها لفظها متضمن جواز الاشتراك؛ لاجتماعها في الوصف الخاص- ولا يمنع أن يكون أحد الوصفين حقيقة والآخر مجازا من الاشتراك- و "هو" اسم من أسماء الله تعالى ينبئ عن كُنْهِ حقيقته المخصوصة المبرَّأة عن جميع جهات الكثرة من حيث هو" "هو"[٣] وهو أكثر الضمائر ورودًا، في كلمة التوحيد في القرآن الكريم، فقد ورد ثلاثين مرة[٤] في تسعة وعشرين موضعًا في القرآن الكريم[٥] منها قوله تعالى[٦]: {وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ}، وقوله[٧]: {فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡكَرِيمِ} وقوله[٨]: {رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذۡهُ وَكِيلٗا}.

---

(١) الأنبياء: الآية [٢٥].
(٢) الأنبياء: من الآية [٨٧].
(٣) البحر المحيط (١/ ٢١٥).
(٤) ينظر: فنون الأفنان في عيون علوم القرآن (ص٣٨٨: ٣٩٠).
(٥) في البقرة: من [١٦٣، و٢٥٥]، وآل عمران: من [٢، و ٦] ومرتين في: الآية [١٨]، والنساء: من [٨٧]، الأنعام: من [١٠٢، و ١٠٦]، والأعراف: من [١٥٨]، والتوبة: من [٣١، و ١٢٩]، هود: من [١٤]، والرعد: من [٣٠]، وطه: من [٨، و٩٨] المؤمنون: من [١١٦]، والنمل: من [٢٦]، والقصص: من [٧٠، ٨٨]، وفاطر: من [٣]، الزمر: من [٦]، غافر: من [٣، و ٦٢، و ٦٥]، الدخان: من [٨]، والتغابن: من [١٣]، والمزمل: من [٩]، والحشر: من [٢٢، ٢٣].
(٦) البقرة: الآية [١٦٣].
(٧) المؤمنون: الآية [١١٦].
(٨) المزمل: الآية [٩].

الضمير العائد: [١] وهو "الهاء" في "به" في قوله تعالى[٢]: {ءَامَنتُ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ} وهو ضمير مجرور بحرف الجر "الباء"، ولا بدَّ من وجوده للموصول الاسمي؛ ليحصل الربط به بين الصلة والموصول، ويكون بضمير الغيبة [٣] غالبًا، ويُشترَط في العائد على الموصول الخاص، ما يأتي:

- أن يكون مطابقًا للموصول[٤] إفرادًا وتَذكيرًا وفروعهما [٥].
- لا يجوز حذفه- إذا كان مجرورًا- إلا بشرط، وهو أن يكون الموصول مجرورًا بحرف مثل الحرف الذي جَرَّ العائد إليه معنىً ومتعلقًا [٦].

العلم: وهو اسم الجلالة {الله}، وورد في موضعين من القرآن الكريم، قال تعالى[٧]: {لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ} وقد اختلفت مذاهب النحويين، واللغويين فيه، إذا كان جامدًا- اسم علم للذات- أو مشتقًّا؟ وسيأتي بيان ذلك في مبحث الظواهر الصرفية.

اسم الموصول[٨] وهو: ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خلفة، وجملة صريحة أو مؤولة[٩]، غير طلبية ولا انشائية[١٠]، وسميت موصولات؛ لأنَّها نواقص يتم معناها بصلات وعوائد تضم إليها، وبنيت؛ لأنَّها كبعض الكلمة أو كالحرف الذي يفتقر إلى جملة[١١].

---

(١) قد يخلف الضمير العائد اسم ظاهر، أو مرادفه كقوله: ... ... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ
ينظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٤٨)، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (١/ ٢٨٧).

(٢) يونس: من الآية [٩٠] .

(٣) وإذا سُبِقَ الموصولُ بضميرٍ حاضرٍ جاز أن يكونَ العائد غير ضمير غيبة، كقول علي- كرم الله وجهه-
أنا الَّذِي سمّتني أمّي حَيْدَرَه ... ضِرغامُ آجامٍ وليثٌ قَسوَرَه
قال: سمّتني، فجاء عائد الموصول ضمير متكلم؛ لأن الموصول سبق بضمير حاضر. شرح الفارضي (١/ ٢٨٤).

(٤) الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد، أما إذا تخالفا ففيه وجهان: مراعاة اللفظ، وهو الأكثر، ومراعاة المعنى عند عدم اللبس؛ فإن وُجِد؛ نحو: "أعط من سألتك لا من سألك" وجبت مراعاة المعنى شرح الأشمونى (١/ ١٤٨).

(٥) ينظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٤٨)، وجامع الدروس العربية (١/ ١٣٦) .

(٦) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى (ص١٠٨، ١٠٩) وجامع الدروس العربية (١/ ١٣٧) .

(٧) الصافات: من الآية [٣٥]، وسورة محمد- صلى الله عليه وسلم- من الآية [١٩].

(٨) الموصول أعرف من ذي الأداة؛ والمعارف: المُضْمرٌ، والعلم، والمشار به، والمُنادى، والموصول، والمضاف، وذو الأداة، وذهب ابن كيسان إلى أن ذا الأداة أعرف من الموصول، وشبهته أن ذا الأداة يوصف بالموصول كقوله تعالى: {قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ} [الأنعام: ٩١] والموصوف به يكون دون الموصوف؛ لأنه لا قائل بمساواتهما. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١١٥)، وتمهيد القواعد (١/ ٤٤٤) .

(٩) ينظر: توجيه اللمع (ص٤٨٧)، والإنصاف (١/ ٣٢٣)، والتصريح (٢/ ٤٣٤)، وحاشية الصبان (١/ ٢١٢).

(١٠) والموصول من الحروف: ما اول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج الى عائد، تسهيل الفوائد (ص٣٣)

(١١) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٥٤)، واللباب للعكبري (٢/ ١١٣) .

والموصول الوارد في كلمة التوحيد هو: "آلَّذِيَ" في قوله[١]: {لَآ إِلَٰهَ إِلَّا آلَّذِيَ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ} وهو من الموصولات الاسمية [٢]، وفيه ست لغات، أشهرها "إثبات، الألف واللام، والياء"[٣]، وهو الوارد هنا، ويستعمل للمذكر المفرد، العاقل- العالم- نحو[٤]: {وَقَالَ آلَّذِيَ ءَامَنَ} وغيره كقوله[٥]: {هَٰذَا يَوۡمُكُمُ آلَّذِي كُنتُمۡ تُوعَدُونَ}، وهو- مع التي- كالأصل لغيره من الموصولات[٦].

وفائدته، هي: التوصل إلى وصف المعارف بالجمل[٧]؛ لما كانت الجمل تفسر بالنكرات وجب أن يتوصل إلى وصف المعرفة بالجملة؛ لئلا يكون للنكرة ما ليس للمعرفة[٨].

ولا بدَّ له من جملة تسمى صلة الموصول يتمُّ معناهُ بها[٩] وعائد يربط الصلة بالاسم[١٠]، ولا يخبر عن الموصول، ولا يستثنى منه، ولا يتبع، إلا بعد استيفائه الصلة والعائد[١١].

الفعل

هو الفعل المتضمَّن في الكلام، الذي عمل النصب في اسم "لا"، وتقديره: لا أعلم، أو لا أجد، على رأي الكوفيين[١٢]، وبعض البصريين[١٣]، الذين قالوا بإعراب اسم "لا"[١٤].

---

(١) يونس: من الآية [٩٠] .
(٢) ينظر: المقدمة الجزولية (ص٥٢) .
(٣) وباقي اللغات، هي: حذف الياء مع إبقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال، وتشديدها مكسورة، وتشديدها مضمومة، وحذف "الألف واللام" وتخفيف الياء الساكنة" البديع (٢/ ٢٣٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤١٩) .
(٤) غافر: من الآيتين [٣٠] و [٣٨] .
(٥) الأنبياء: من الآية [١٠٣] .
(٦) ودليله أنه يستدل على موصولية ما أُشكِل أمره بصلاحية موضعه لـ "الذي أو التي" شرح التسهيل (١/ ١٨٩).
(٧) ينظر: إرشاد السالك (١/ ١٤٢)، وشرح المكودي على الألفية (ص٣٣) .
(٨) ينظر: اللباب للعكبري (٢/ ١١٣) .
(٩) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (١/ ٢٦٤) .
(١٠) ينظر أحكامهما في مبحث: "أنواع الكلمة والكلام في كلمة التوحيد" المبحث الأول من الفصل الأول .
(١١) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص٥٢) .
(١٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٦٢)، و توجيه اللمع (ص١٥٨).
(١٣) نسب إلى الزجاج والسيرافي في: البديع (١/ ٥٧٢)، واللباب للعكبري (١/ ٢٢٧)، تعليق الفرائد (ق ٤/١/ ١٠١).
(١٤) ينظر: المبحث الثالث: اسم "لا" النافية للجنس بين الإعراب والبناء .

الحرف

ورد في كلمة التوحيد حرفان هما: "لا" النافية للجنس، وحرف الاستثناء "إلا".

لا النافية للجنس: تفيد نفيَّ الخبر عن جميع أفراد الجنس الواقع بعدها؛ لأنَّها جواب لاستفهام على طريقة: هل من رجل في الدار؟ فـ "مِنْ" في هذا لاستغراق الجنس، فلا يجوز: هل من زيد في الدار؟ ؛لعدم الاستغراق(١) وخصَّصت المفرد بالتركيب والبناء، كما في كلمة التوحيد: {لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ} وقوله تعالى(٢): {ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ} وقوله تعالى(٣): {فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ} (٤) وقوله(٥): {وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ} وقوله(٦): {قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ}.

والأصل في "لا" النافية للجنس ألَّا تعمل؛ لأنَّ الحروف، التي تدخل على الاسم تارةً وعلى الفعل أخرى حقُّها ألا تعمل، ولا النافية من هذا القبيل، فكان حقُّها عدم العمل؛ لأنَّها غير مختصة بالأسماء، لكنهم أخرجوها عن هذا الأصل، فأعلموها في النكرة- بشرائط- لاختصاصها بها من جهتين: أولاهما: لشمولها لمَّا قُصِد بها التنصيص على العموم، وكلٌّ مختص يجب أن يعمل، والأخرى: أنَّ قصد استغراق الجنس على سبيل التنصيص، يستلزم وجود "مِنْ" لفظًا أو معنىً، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فهي جواب لما كان على طريقة "هل مِنْ رجل في الدار"؟ فوجب لها عند ذلك القصد عمل فيما يليها(٧) .

ويشترط لإعمالها ثلاثة شروط فيها نفسها: أولها: أن تكون نافية لا زائدة، وثانيها: أن تكون نصًّا في نفي الجنس، وذلك بأن يراد بها النفي العام(٨)، وثالثها: أن تكون مفردة لم تتكرر، ولم يعطف عليها(٩).

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٣).
(٢) البقرة: من الآية [٢] .
(٣) التوبة: من الآية [١٢] .
(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٥) .
(٥) التوبة: من الآية [١١٨] .
(٦) هود: من الآية [٤٣] .
(٧) اللباب للعكبري (١/ ٢٢٧)، وشرح المفصل (١/ ٢٦٣)، وشرح ابن الناظم (ص١٣٣)، والجنى الداني (ص٢٩٢).
(٨) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٣٧).
(٩) فإن عطفت وكررت "لا" فعملها على الجواز، وجاز في اسمها عدة أوجه منها الرفع في الاسمين تقول: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله، قال الله سبحانه: {لَّا بَيع فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ} [إبراهيم: ٣١] ومنها: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله، ينظر: اللمع (ص٤٤).

فإنْ اختلَّ شرط بَطُل عملها، فلا يجب أن تعمل "لا" هذا العمل إذا تكرَّرت، بل جاز إعمالها؛ لعدم تغير حالها وحال مصحوبها، وجاز إلغاؤها؛ لشبهها بالمكررة مع المعرفة، فلجواز الوجهين مع التكرير شُرِط انتفاؤه في وجوب العمل [١].

حرف الاستثناء "إلا"[٢]: وهل هو بسيط أو مركب؟ سيأتي بيانه في ظاهرة التركيب.

الجملة

ورد في كلمة التوحيد من نوعي الجملة، الجملة الفعلية[٣]، في قوله تعالى[٤]: {لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ} وهي صلة الموصول، وبها يتمُّ معنى الموصول؛ لأنّ "الذي" وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، التي هي نكرات في الأصل، ويشترط في الجملة ما يأتي[٥]:

- أن تكون خبريّة لفظًا ومعنىً[٦].
- أن تكون معلومةً للمخاطب؛ لتقع الفائدة بها[٧]؛ لأنّها لو كانت مجهولة لم تكن موضِّحةً، ولا صالحةً للتعريف.
- أنْ تشتملَ على عائد، لائق بالاسم الموصول[٨]، ولزم وجوده؛ لأنّ الصلة جملة مستقلّة فافتقرت إلى العائد؛ ليحصل به ربط الصلة بالموصول .

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٠٤).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٠٩)، المقرب (١/ ١٦٦).

(٣) وقد تكون الجملة اسمية، ويُغْني عنها شبه الجملة، ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ مثْويٌّ معه استقَرَّ أو شبهُه، وفاعلٌ هو العائد أو ملابسٌ له، ولم يجز ابن جني مجيئها ظرف زمان، فلا يجوز: الذي يوم الجمعة زيد؛ لأن ظروف الزمان لا تكون صلات للجثث كما لا تكون أخبارا عنها. ينظر: اللمع (ص١٩١)، وشرح التسهيل (١/ ٢١١).

(٤) يونس: من الآية [٩٠] .

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص٥٢)، والكناش في فني النحو والصرف (١/ ٢٦٤) .

(٦) لا تكون طلبية؛ لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للمحصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهي أحرى بألا يتحصل بها وضوح غيرها، وأما الإنشائية فإن حصول معناها مقارن لحصول لفظها، فلا يصلح وقوعها صلة، لأن الصلة مُعَرِّفة، والموصولُ مُعَرَّف، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه، لا يدخلها صدق ولا كذب فلذلك لا يكون صلة، شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٨٧).

(٧) قال ابن مالك: "والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم، لأن الموصول قد يراد به معهود، فتكون صلته معهودة، كقوله تعالى: {وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ} [الأحزاب: ٣٧] وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى: {كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ} [البقرة: ١٧١] وقد يُقْصدُ تعظيمُ الموصول فتبْهم صلته ... ومثلة: {فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ} [طه: ٧٨] " شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٨٧) شرح الأشموني (١/ ١٤٧، ١٤٨).

(٨) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٤٨)وجامع الدروس العربية (١/ ١٣٦) .

● ألا يُفصَل بينها وبين الموصول، ولا بين أبعاضها بأجنبي.

"فإذا استوفت الموصولات صلاتها على هذه الشرائط كانت بمنزلة اسم مفرد، نحو: زيد، وعمرو، وعبد الله، وتحتاج الأسماء الموصولة إلى ما يحتاج إليه "زيد وعمرو" حتى يستقل كلاما"(١)، ومن أحكامها:

(١) يجب ذكرها(٢)؛ لأنَّها كالجزء من الاسم الموصول، ولا يجوز حذفها (٣).

(٢) أنَّه لا موضع لها من الإعراب.

(٣) أنها تُذكرُ بعد اسم الموصول، ولا يجوز تقديمها ولا شيء منها عليه (٤).

(٤) أنَّه لا يجوز الفصل بينها وبين الموصول بالأجنبي.

(٥) أنَّها لا تعمل في الموصول، ولا في شيء قبله (٥).

المبحث الثاني: اسم "لا" النافية للجنس بين الإعراب والبناء

اختلف النحويون في اسم "لا" إذا كان مفردًا، أهو معرب أم مبني؟ على رأيين:

أولهما: وقالوا بأنه مبني، إذا توفرت شروط إعمال "لا"؛ وتَرْك التنوين فيه لازم(٦).

وهو رأي أكثر البصريين(٧)، سيبويه(٨)، والأخفش(٩)، والمبرد(١٠)،

---

(١) الإيضاح العضدي (ص٥٤)، والتذييل والتكميل (١١/ ٧٧) .

(٢) وحذفها قليل، وقد ورد في قول العجاج: دافَعَ عني بِذُقَيْر مَوْتَتي
بعد اللَّتيَّا واللتيا والتي ... إذا علثها أنفُسُ تَردَتِ
حيث حذف الصلة من (اللتيا) الأولى ومن الثانية، فأما (التي) فقد أتى بصلتها. شرح أبيات سيبويه (٢/ ٨٤، ٨٥) .

(٣) وصف الموصول بالمعرفة يغني عن صلته عند الفارسي كـ "جاء الَّذِي أخوك" شرح الفارضي (١/ ٢٨٣).

(٤) أما نحو: {وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} [يوسف: ٢٠] فـ "فيه": متعلق بمحذوف دلت عليه صلة "أل"، لا بصلتها، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين. شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٤٧).

(٥) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص١٨٩) .

(٦) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٣٧٩).

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٠٧)، والتبيين (ص: ٣٦٢)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٦) .

(٨) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٧٤) .

(٩) معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٥).

(١٠) المقتضب (٤/ ٣٥٧).

وابن السراج[١] والزجاج[٢]، والسيرافي[٣]، وابن جني[٤]، والفارسي[٥]، وغيرهم[٦]، ومن الكوفيين الكسائي، وأبو جعفر الضرير[٧].

قال سيبويه: "لا" "تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب "إنَّ" لما بعدها وتَرْك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ ..... لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة"[٨]

ودليل بنائه أنه غير منون؛ إذ "لو كان معربا لثبت فيه التنوين، كما ثبت في قولك: لا خيرًا منك في الدار"[٩]، ولا مانع فيه من التنوين لولا البناء[١٠].

ولا عامل لحركة البناء، وإنما نُصِبَ الاسم نصبًا صحيحًا، إلا أنه لعلة غير علة الإعراب فُتِح؛ والفتح فيه هو غير الفتح الذي تحدثه "لا" إعرابًا[١١]، إنما هذه فتحة بناء وقعت موقع فتحة الإعراب[١٢]، أو هي فتحة بناء نائبة عن فتحة إعراب[١٣]، ولهذا، أدلة، منها: قول الشاعر[١٤]:

---

(١) الأصول (١/ ٣٧٩) .
(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٧٠، و ٣٣٦)، و(٣/ ٢٨٨).
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٣، ٢٥).
(٤) الخصائص (٣/ ٥٨) .
(٥) التعليقة (٢/ ٢٣)، والمسائل العسكريات (ص١١٦).
(٦) ينظر: علل النحو لابن الوراق (ص٤٠٦)، والبديع لابن الأثير (١/ ٥٧١)، واللباب للعكبري (١/ ٢٣٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٤)، والكافية (ص٢٧)، والأمالي (١/ ١٩٥، ٢/ ٨٨٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٤٠٧)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٩)، وشرح ابن الناظم (ص١٣٥)، و اللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٨٩)، والإرتشاف (٣/ ١٢٩٦)، والتذييل والتكميل (٥/ ٢٤٩)، تحرير الخصاصة (١/ ٢٣٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٤٦)، وشرح الشذور لابن هشام (ص١٠٧)، شرح ابن عقيل (٢/ ٨)، تعليق الفرائد [ق ١] (٤/ ١٠١)، وشرح الشذور للجوجري (١/ ٢٤٦، ٢/ ٥١٥) .
(٧) الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل (ص٨٦) وأبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن سَعْدَان الكوفي النّحويّ المقرئ الضَّرير توفي سنة (٢٣١ هـ) له كتب في النحو والقراءات، منها (الجامع) و (المجرّد) وغيرهما، ينظر: الأعلام للزركلي (٦/ ١٣٧).
(٨) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٧٤).
(٩) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٤) .
(١٠) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٤١٢).
(١١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٥) .
(١٢) ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ٢٨٣)، و(٣/ ٢١)، والتعليقة (٢/ ٣١)، والخصائص (٣/ ٥٨) .
(١٣) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٠٦) .
(١٤) البيت من البسيط، قائله: سلامة بن جندل في ديوانه (ص: ٩١)، واستشهد به في: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٥)، والتذييل والتكميل (٥/ ٢٢٨)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص١١١)، وتخليص الشواهد (ص٤٠٠)، المقاصد النحوية (٢/ ٧٨٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٤١).

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ ... فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ

يروى- وهو المشهور- "لَذَّاتِ" بفتح التاء، وفيه دليلان: أولهما: أنَّ حركة البناء في اسم "لا" غير حركة الفتح الذي للإعراب؛ لأن ما جمع بـــ "الألف والتاء" المزيدتين لا يتعين أن يبني مع "لا" علي ما ينصب به- وهو الكسرة- بل يجوز فيه أن يبنى علي الفتح، وروي بكسرها، على أنه منصوب لكونه مضافا أو شبيها بالمضاف(١)، والآخر: دليل على بناء اسم "لا" سماعًا، ومثله قول الشاعر(٢):

لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَأْوَاءَ بَاسِلَةً ... تَقِي المنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ

فقد ورد بالوجهين- فتحًا وكسرًا- قوله: سابغات، وفيه دليلان-أيضًا- أن حركة البناء غير حركة الإعراب، وأن اسم "لا" مبني لا معرب؛ إذ لو كان معربا لما جاز فيه جمع الفتح.

ومن أدلتهم ما رواه سيبويه من "أن العرب تقول: لا غلامين عندك، ولا غلامين فيها" أثبتوا النون لأنها لا تحذف من الاسم الذي يجعل وما قبله أو ومع ما بعده بمنزلة اسم واحد، ودليله قولهم: الذين في الدار، فـــ "الذين" مع ما بعده بمنزلة اسمين جعـــلا اسما واحدا، ولم يحذفوا النون؛ لأنها لا تجيء على حد التنوين؛ لأنها تدخل فيما لحقته الألف واللام، وفيما لا ينصرف(٣).

---

(١) ويبني جمع التصحيح للمؤنث، على الكسر، نحو: لا قائماتِ؛ لأن نصبه بها، وصحح ابن مالك جواز الفتح والكسر، وذكر في شرح التسهيل (٢/ ٥٥، ٥٩) أن ابن عصفور قال بأن الفتح في مثل هذا لازم، وهو خلاف ما قاله في شرح الجمل(٢/ ٤٠٨)، فقد صحح الكسر، ورجح أبو حيان، وابن هشام بناؤها على الفتح؛ لأن الفتحة هي الحركة التي يستحقها المركب، ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ٢٢٨)، والمغني (ص ٣١٤)، ونقله ابن جني عن المازني وذكر أن الفتح لم يُجِزْهُ أحد من النحويين إلا شيئا قاسه أبو عثمان، فقال: لا مسلماتَ لك- بفتح التاء- لأن الفتحة- بعد التركيب- ليست لمسلمات وحدها، وإنما لها ولـ "لا" وإنما يمتنع فتح التاء ما دامت الحركة لها وحدها، فإذ كانت لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك الحظر الذي كان عليها، ينظر: الخصائص (٣/ ٣٠٨)، وشرح شذور الذهب للجوجري (١/ ٢٤٦).

(٢) البيت من البسيط ولم أقف على قائله، واستشهد به بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٥)، والتذييل والتكميل (٥/ ٢٢٩)، وتحرير الخصاصة (١/ ٢٣٦)، وتخليص الشواهد (ص٣٩٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨١٥).

وجأواء: فيها من كل لون، أي: أن غير خالص ففيها غبرة تخلطها خضرَة، الذكر أجْأى والأنثى جَاوَاءُ، العين (عصف) (١/ ٣٠٧)، والمنتخب من كلام العرب (ص٢٦٢)، وجمهرة اللغة (جأى) (١/ ٤٩٨).

(٣) كتاب سيبويه (٢/ ٢٨٣) بتصرف.

وبُنِيَ على الحركة: "لأنَّ بناءها عارض" [١] ولأن النفي خرج عن نظائره فخرج البناء عن نظائره[٢].

ولبنائه على الفتح، علل، أولها: أنه عند قصد نفي الجنس بـــ "لا" وجب لها عند ذلك القصد عمل فيما يليها، وهو إما رفع، وإما جر، وإما نصب، فتعين النصب، ولم يكن رفعًا لئلا يعتقد أنه مرفوع بالابتداء، ولم يكن جرًا؛ لئلا يعتقد أنه مجرور بـــ "من" المنوية، فهي في حكم الموجودة؛ لظهورها–أحيانًا– كقول الشاعر[٣]:

فقامَ يَذُودُ الناسَ عَنْها بِسَيْفِهِ ... وقالَ: أَلَا لا من سَبيلٍ إلى هِنْدِ [٤].

وثانيها: وهو لكي يكون البناء على ما استحقته النكرة من الحركة [٥] وهي الحركة التي كانت للإعراب فيه قبل حاله المفضية به إلى البناء[٦].

وثالثها: أنه لطول الكلام بالتركيب اُختِير له أخف الحركات وهي الفتحة.

ورابعها: أنهم أرادوا أن يفرقوا بينه وبين المبني على الكسر، وبينه وبين المبني على الضم، فعدلوا إلى الفتح[٧].

وخامسها: نُقِل عن الكسائي في ذلك أنهم أرادوا أن يفصلوا بين ما ابتدئ خبره من النكرات، وما لا يكون خبره إلا بعده وهو "لا" التي لزمت التبرئة، فغيروه من الرفع إلى النصب لهذا، ونصبوه بغير تنوين لأنه ليس بنصب صحيح، إنما هو مغير[٨].

---

(١) ينظر: توجيه اللمع (ص١٥٨) .

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٣٠) .

(٣) البيت من الطويل، لم أقف على قائله واستشهد به في: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٤)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٢)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٨٩)، والجنى الداني (ص٢٩٢)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص٣٩٦)، وشرح شذور الذهب للجوجري (١/ ٢٤٧)، والشاهد فيه: "لا من سبيل" حيث أبرزت فيه "من" الزائِدة لإفادة استغراق الجنس" المقاصد النحوية للعيني (٢/ ٧٩٢) .

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٣٠)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٢) .

(٥) شرح شذور الذهب للجوجري (١/ ٢٤٧).

(٦) قال ابن الخباز تعليقا على قولهم هذا: "يعطي ظاهره مناقضة؛ لأنه سمى عمل "لا" نصبًا وبناءً والنصب من ألقاب الإعراب" توجيه اللمع (ص١٥٧).

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٣٠) .

(٨) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٣٨١).

واستدلوا على بناء اسم "لا" من القياس بأوجه، منها[١]:

الأول: أنَّ "لا" لا تعمل إلا إذا لاصقت الاسم، فصارت مركبة معه كتركيب "خمسة عشر"، والتركيب يوجب البناء.

الثاني: أن بين الاسم وبين "لا" حرفًا مقدرًا، هو: "من" فتقدير: لا رجل في الدار، "لا من رجل"، وإذا تضمن الاسم معنى الحرف بُنِي.

الثالث: أن اسم "لا" لو كان معربا لما تُرِك تنوينه، ولكان أحق بالتنوين من الشبيه بالمضاف، ولَمَا كان للفتح في نحو: "لا سابغات" وجه؛ لأن التنوين تابع للإعراب، وموانعه غير موجودة هنا، فتعين أن يكون عدم التنوين لأجل البناء[٢].

الرابع: أنه لو كان معربًا لجاز نصبه مع الفصل؛ لأن كل معرب يبقى عمله مع الفصل بينه وبين عامله بالظرف، نحو: "إنَّ في الدار زيدًا".

وعورض بأن "لا" فرع على "إنَّ" وهي فرع على "كان" والفروع تنقص عن الأصول، ويجاب بأن: لـ "لا" أحكام تخالف فيها باب "إن" ويكفي ذلك فارقا بين الأصل والفرع، ولا حاجة لحصر النقص في اتصال "لا" بما بعدها.

الخامس: أنه "لمَّا خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بـ: خمسة عشر"[٣] لذا بني اسمها، خالفت بقية حروف النفي من وجهين: أحدهما: أنها جواب للاستفهام، وبقية حروف النفي يجاب بها عن الجواب، والآخر: أنها مختصة بنفي النكرة، وهي جنس، وليس شيء من حروف النفي مختصا بضرب من الأسماء[٤].

أما موجب بناء الاسم عندهم، فاختلفوا فيه على ثلاثة أقوال، هي:

الأول: تركيبه مع "لا" فصار معها كالاسم الواحد، كتركيب "خمسةَ عشرَ"[٥]، ونظيره في هذا المعنى قوله تعالى: {يا ابن أُمَّ} فيمن جعلهما اسماً واحداً، و"إذا جُعلت كلمتان كلمةً واحدة فهم مما يبنونها على الفتح"[٦].

---

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٦٣)، اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٢٨).
(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٢٨)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص١٣٥).
(٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٧٤).
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٢٨، ٢٣١) بتصرف .
(٥) هذا مع أن "لا" تخالف "خمسة" لأن "لا" عملت فيما بعدها النصب، وخمسة لا تنصب عشر. التعليقة (٢/ ٢٣).
(٦) المسائل الحلبيات (ص٣١٥، ٣١٦)، والمسائل العسكريات (ص١١٦).

وهو قول جمهور البصريين[١] سيبويه[٢]، والأخفش[٣]، والمبرد[٤]، وابن السراج[٥]، والسيرافي[٦]، والفارسي[٧]، وابن مالك[٨]، وآخرين[٩]، ومن الكوفيين أبي جعفر الضرير الكوفي[١٠].

الثاني: تضمنه معنى الحرف: وهو "مِنْ" الجنسية، فقوله: لا رجل في الدار، جواب لقول القائل : هل من رجل في الدار؟"[١١]؛ لأن "لا" نفي عام، فينبغي أن تكون جوابا لسؤال عام[١٢]، حذفت "من" وضمنت النكرة معناها، فبنيت، وأفيد الاستغراق والعموم من تضمّن الاسم معنى "من" بعد النفي[١٣]، وقدرت "من" لأنها تفيد نفي الجنس كله؛ لأن "لا" لا تنفي الجنس بنفسها؛ إذ قولهم: لا من رجل في الدار، تنفي أن يكون فيها اثنان، أو أكثر، أما قولهم: لا رجلٌ في الدار، تناول النفي رجلا واحدا، لا رجلان أو أكثر، فالنفي مع "من" يتناول الجنس كله.

وهو قول أكثر البصريين[١٤]، الزجاج[١٥]، وابن بابشاذ[١٦]، والعكبري[١٧]، وابن يعيش[١٨]، وابن الحاجب[١٩]، وأبو الفداء[٢٠]، وصححه ابن عصفور؛ "لأن ما بني من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بني لتركيبه مع الحرف"[٢١].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٤٦).
(٢) الكتاب (٢/ ٢٧٤) .
(٣) معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٥) .
(٤) المقتضب (٤/ ٣٥٧) .
(٥) الأصول (١/ ٣٨٠) .
(٦) شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ١٤) .
(٧) المسائل العسكريات (ص١١٦) .
(٨) شرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٢) .
(٩) علل النحو (ص٤٠٦)، والمقاصد الشافية (٢/ ٤٢٢)، وتعليق الفرائد/ ق ١ (٤/ ٩٤).
(١٠) الوقف والابتداء (ص٨٦) .
(١١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٦٩).
(١٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٠٧)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٨٩) .
(١٣) الكناش (١/ ٢٠٦) بتصرف.
(١٤) ينظر: توجيه اللمع (ص١٥٩)، وشرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٧٧) .
(١٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٦٩).
(١٦) شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٧٧) .
(١٧) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٥) .
(١٨) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٣) .
(١٩) أمالي ابن الحاجب (١/ ٤١٢، ٤٢٠) .
(٢٠) الكناش (١/ ٢٠٦) .
(٢١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٠٧).

ونسب إلى الأخفش، والمازني، والمبرد، والفارسي[١]، لكن بتوثيق آرائهم تبين أنهم قالوا: إن سبب بناء الاسم هو تركيبه مع "لا"[٢].

ومن أدلة القائلون بالتضمين قول الشاعر:

فقامَ يَذُودُ الناسَ عَنْها بِسَيْفِهِ ... وقالَ: أَلَا لا من سَبيلٍ إلى هِنْدِ

فأبرز "من" الزائِدة في قوله: لا من سَبيلٍ؛ لإفادة استغراق الجنس "وهذا يدل على أن المفرد الذي يدخل عليه "لا" يبنى لتركيبه مع "لا" كـ "خمسة عشر" لأجل تضمنه معنى الحرف وهو "من" الجنسية، ولهذا أبرزها الشاعر لأجل الضرورة، والضرورات ترد الأشياء إلى أصولها" [٣].

"أما تشبيهه بـ "خمسة عشر" فلعلتين: إحداهما: أن بناء الاسم الثاني من "خمسة عشر" حدث بالتركيب كبناء النكرة المركبة مع "لا" ، والأخرى: أن أصل "خمسة عشر" مركب من كلمتين، هما "خمسة" و "عشرة" فحذف حرف العطف مع الاسم الثاني، وقد تضمن معناه، كما أن "من" مقدرة مع النكرة وقد تضمنت معناه[٤].

<u>الثالث: إئتلاف العلة من علتين أو ثلاث:</u> حيث جعل ابن الوراق علة البناء مركبة من ثلاث علل، أولها: التركيب، حيث أنها جواب لـ: هل من رجل في الدار؟ والجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، فلم يكن بد من البناء؛ ليدل أن "لا" مع ما عمل فيه بمنزلة اسم واحد، وثانيها: التضمين، حيث إن "من" مقدرة بين "لا" والاسم، فلما حذفت تضمن الكلام معنى الحرف؛ لذا وجب أن تبنى "لا" مع ما بعدها، وثالثها: أنها لما كانت "لا" فرعًا عن فرع في العمل، إذ هي مشبهة بالحروف، والحروف مشبهة بالفعل، فضعفت، فجعل البناء فيها دليلا على ضعفها[٥].

أما العكبري[٦]، وابن الناظم[٧]، وابن الصائغ[٨]، وابن هشام[٩] جعلوه

(١)نسب إليهم في: التذييل والتكميل (٥/ ٢٢٦).
(٢)ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٤)، والمقتضب (٤/ ٣٥٧)، والمسائل العسكريات (ص١١٦).
(٣)المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٢/ ٧٩٢).
(٤)توجيه اللمع (ص١٥٩) بتصرف .
(٥)علل النحو (ص٤٠٦) بتصرف .
(٦)اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٣٠) .
(٧)شرح ابن الناظم (ص١٣٤) .
(٨)اللمحة (١/ ٤٨٩) .
(٩) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص٣٩٦) .

مبنيًّا لعلتين، هما: التركيب والتضمين؛ لأن البناء "غير حادث بـ "لا" من حيث هي عاملة، بل حادث بالتركيب، وتضمنه معنى الحرف[١].

قلت: وهو قول قد يكون له وجاهة؛ لأن الاسم بمفرده لم يتضمن معنى "من" و "لا" بمفردها لم تتضمنه، ولكن لمَّا تركب الاسم مع "لا" فتضمنا معناها، فالتركيب سبب التضمين؛ لأن التركيب جعلهما يتضمنا معنى الحرف ليؤديا معنى نفي العموم والاستغراق فيه- والله أعلم-.

القول الآخر: وهو أنَّ اسم "لا" معرب منصوب بغير تنوين، نحو: "لا إلهَ غَيْرُكَ" "لا إلهَ" تنصب على التبرئة، و "غيرُك" مرفوع على خبر التبرئة"[٢]؛ لأنَّ "لا" "عاملة في النكرة، فلو كانت حركتها بناء، لكان العامل قد عمل في المعمول البناء، وليس في العربية معمول بني مع عامل"[٣]، ولأنَّه يقال: "لا رجل وغلامًا عندك"، فلولا أن اسم "لا" معرب، لمَا جاز العطف عليه؛ لأن حركة البناء لا يعطف عليها؛ لأن العطف للاشتراك في العامل، ورُدَّت، بأنه إنما جاز العطف على اللفظ؛ "لأنها وإن كانت حركة بناء، إلا أنها مشبهة بحركة الإعراب؛ وذلك لاطرادها في كل نكرة منفية بـ"لا" من غير اختصاص باسم بعينه، فَجَرَت لذلك مُجْرَى العامل الذي يعمل في كل اسم يباشره ويلاقيه"[٤].

وهو قول الكوفيين[٥]، الكسائي[٦]، والفراء[٧]، وأبي بكر الأنباري[٨]، وجماعة من البصريين[٩]، الزجاج[١٠]، والزجاجي[١١]، والسيرافي[١٢]، والرماني[١٣]

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٣٠) .
(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٥٤) .
(٣) توجيه اللمع (ص١٥٨) .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٤) .
(٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٦٢)، و توجيه اللمع (ص١٥٨).
(٦) ينظر: الأصول (١/ ٣٨١)، التذييل والتكميل (٥/ ٢٥٠).
(٧) معاني القرآن (٣/ ١٩٥).
(٨) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ١٢) .
(٩) نسب إلى الزجاج والسيرافي في: البديع (١/ ٥٧٢)، واللباب للعكبري (١/ ٢٢٧)، وتعليق الفرائد (ق ٤/١/ ١٠١).
(١٠) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٦٩، ٢٧٠) .
(١١) الجمل في النحو (ص ٢٣٧)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٠٧).
(١٢) شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٥).
(١٣) شرح كتاب سيبويه للرماني(ص٣٤١)، ونسب إليه في: البديع(٥٧٢/١)، وارتشاف الضرب (١٢٩٦/٣).

والنحاس[١]، وآخرين[٢]، ونسبه الزجاج[٣] والسيرافي، وغيرهما إلى سيبويه؛ اعتمادًا على ظاهر كلامه[٤]؛ لذا قال السيرافي: "والذي عندي: أن الفتحة في الاسم بعد "لا" إعراب، وهو مذهب سيبويه؛ لأنه قال[٥] "فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب "إن" لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم"[٦].

وردَّه ابن مالك؛ وحجته أنهما استندا إلى قوله في الباب الأول من أبواب "لا": "ولا تعمل فيما بعدها منتصبة بغير تنوين" وغفلا عن قوله في الباب الثاني: "واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يَلِ "لَكَ" فإنما يُذْهَب منه التنوين كما أُذْهِب من خمسةَ عشرَ، لا كما أذهب من المضاف"[٧] فهذا نص لا احتمال فيه" [٨].

واحتجوا بأوجه، أولها: أنه يجوز في اسم "لا" إذا كان مفردًا، النصب والتنوين[٩]، والرفع والتنوين[١٠]، وهو معرب إذا كان مضافًا بلا خلاف، وهذا يدل

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٤).

(٢) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ١٨١)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (ص١٥٨)، و إرشاد السالك لابن الصائغ (١/ ٢٦٣)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٢٨٨)، ونُسِب إلى الجرمي في: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٦).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٦٩) .

(٤) توجيه اللمع (ص١٥٨) .

(٥) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٧٤) .

(٦) شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٦).

(٧) وفي نص سيبويه اختلاف عما ذكره ابن مالك، وأحسب أنه من الخطأ المطبعي، حيث إن سيبويه يقول: "واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يك لك فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من آخر خمسة عشر، كما أُذْهِبَ من المضاف" ففيه قوله "كما أذهب من المضاف" الكتاب (٢/ ٢٨٣) أما ابن مالك فقال "لا كما أُذْهِبَ من المضاف" ويؤكد صحة النص كما ورد عند ابن مالك، عدة أمور، هي: أن سيبويه قال بعده مباشرة: "والدليل على ذلك أن العرب تقول: لا غلامين عندك، ولا غلامين فيها، ولا أب فيها؛ وأثبتوا النون لأن النون لا تحذف من الاسم الذي يجعل وما قبله أو وما بعده بمنزلة اسم واحد" الكتاب (٢/ ٢٨٣) والنون تحذف للإضافة، ولا تحذف للبناء؛ لأنها أقوى من التنوين بالحركة؛ ولذلك تثبت مع الألف واللام، وفي الوقف إلا أن المضاف إليه لما كان يقع موقع التنوين؛ لم يكن بد من حرف النون على المعاقبة؛ لأن موقعهما واحد، ولا يصلح أن يجتمعا فيه فلا يجوز: لا غلامي عندك، كما يجوز: لا غلام عندك، شرح الكتاب للرماني (ص٣٦٤)، والثاني: أنها أثبتت في: شرح السيرافي للكتاب (٣/ ٢١)، والتعليقة (٢/ ٣١)، والتذييل والتكميل (٥/ ٢٤٩)، وتمهيد القواعد (٣/ ١٤١٠) كما أثبتها ابن مالك، والثالث: أن السياق يقتضي إثبات "لا"- والله أعلم-.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٨).

(٩) قرأ" الحسن أنه قرأ "لا ريبا فيه" بالنصب والتنوين حيث وقع بفعل مقدر، أي: لا أجد ريبا، الإتحاف (ص١٦٧).

(١٠) قرئ: "لا ريبٌ" بالرفع والتنوين، على أنه مبتدأ، والخبر في قوله: "فيه" العدة في إعراب العمدة (١/ ٢٦٤).

على أن البناء لا علة له؛ إذ لو كانت له علة لكانت لازمة، وإذا انتفت علة البناء ثبت كونه معربا(١).

وأجيب: بأنَّه لو كان الفتح فتح إعراب لنُوِّن كما يُنَوَّن في بقية المواضع، ثم إنَّ إعرابه في بعض المواضع لا يستوجب إعرابه في كل المواضع، كما أن النكرة تقدر معها "من" وذلك يوجب البناء؛ لأنها إذا نُوِّنت لم تقدر معها "من" فتنتفي علة البناء.

ثانيها: أن عامل الإعراب هو الفعل المحذوف المتضَمَّن في الكلام؛ لأن الأصل في العمل للأفعال، وحَذْفُ الفعل وإبقاء عمله جائز بلا خلاف، وتقديره: لا أعلم، ولا أجد، فإذا صح تقديره نسب العمل إليه.

وأجيب بأنه لو كان الفعل مرادا لما نُسِبَ الاسم إلى "لا"، كما لا يجوز أن تكون "لا" دالة على الفعل؛ لعدم دلالتها على فعل معين، ولأن الحروف لا تعمل بمعنى الفعل الذي تدل عليه.

الثالث: أن الاسم منصوب بـ "لا"؛ لأنها محمولة على "ليس"؛ للمشابهة بينهما في النفي، وأن لهما اسما وخبرا، إلا أنهم لما قدموها بدأوا بالمنصوب (٢).

وأجيب بأنه لو كانت "لا" محمولة على "ليس" لم ينتصب الاسم بعدها (٣).

الرابع: أن "لا" محمولة على "إنَّ" لمشابهتها لها، في دخولها على الجملة الاسمية، وأنه لا يعمل ما قبلهما فيما بعدهما، فحملت عليها في عمل النصب في الاسم(٤).

وأجيب بأن حمل "لا" على "إنَّ" صحيح؛ لكنها محمولة على "إنَّ" في موضع إعراب الاسم، وليست محمولة عليها في الإعراب (٥).

الخامس: احتج بعضهم بأن "لا" نقيضة "إنَّ" لأنها للنفي، و "إنَّ" للإثبات، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملوه على نظيره، إلا أن "لا" لما كانت فرعًا على

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٦٤).
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٠٢)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٦٤).
(٣) ينظر: التبيين (ص ٣٦٧).
(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٣٠).
(٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص ٣٦٧).

"إن" في العمل، و "إنَّ" تنصب مع التنوين نَصَبَتْ "لا" من غير تنوين؛ لينحطَّ الفرع عن درجة الأصل؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول(١).

وعلة سقوط التنوين عندهم؛ لأوجه(٢)، أولها: أنه سقط "تخفيفا؛ لأن "لا" جعلت مع ما بعدها شيئا واحدا، فطال الاسم فخفف بحذف التنوين"(٣).

ورُدَّ بأنه لو كان حذف التنوين للتخفيف لحذف من النكرة المطولة؛ فهي أولى من المفرد بالتخفيف، لكن العرب قالت: خيرًا من زيد، بالتنوين، فدل على أن سبب الحذف البناء لا التخفيف (٤).

ثانيها: أن "لا" فرع عن فرع فلم ينوَّن اسمها لضعفها.

ثالثها: أن "ترك التنوين إيذان بالتركيب مع "لا" لأنه لو أثبت لجاز أن يتوهم أن النصب بفعل محذوف كقولك: وعدتني بدرهم ودينار فلا درهم ولا دينار"(٥).

الرد على القول بإعراب اسم "لا": وردَّ بوجهين، أولهما: أنَّه لو كان معربا لما جاز نعت الاسم على اللفظ، وعلى الموضع، فدل ذلك على أن الفتح حركة بناء لا إعراب(٦)، والآخر: أنه لو كان الفتح للإعراب لنُوِّن الاسم كما يُنَوِّن اسم "إنَّ"، فإن عورض: بأنه لم يُنَوَّن لأن "لا" ضعفت؛ لذا خولف باسمها بقية المعربات، أجيب عليه: بأن أثر ضعفها قد ظهر في عدم الفصل بينها وبين اسمها؛ ولأن التنوين لا يحدث بالعامل حتى يحذف إذا ضعف العامل، وإنما هو تابع لحركة الإعراب(٧).

قلت: التركيب لا يتأتى على القول بإعراب اسم "لا"، ثم إن القول بالبناء فيه أولى بالقبول؛ لإفادة معنى نفي الاستغراق، في "لا إله" ولاتساق البناء مع حذف التنوين.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٠٢) .
(٢) ينظر: توجيه اللمع (ص١٥٨) .
(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٠٧).
(٤) التذييل والتكميل (٥/ ٢٤٩) .
(٥) توجيه اللمع (ص١٥٨).
(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٠٧).
(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٣٠).

المبحث الثالث: أسلوب الحصر في كلمة التوحيد

أسلوب الحصر هو المتحقق في كلمة التوحيد، وهو من الأساليب التي لها قيمة بلاغية كبيرة فيها؛ إذ يقصر صفة الألوهية على ذات الله "سبحانه" قصرًا حقيقيًا حقيقة لا تتجاوزه إلى غيره من الأصنام والأوثان، وكل ما أُلِه من دونه[١]، وكلمة التوحيد قد أفادت هذا المعنى بأقل عبارة وأوجزها، وهو من الإعجاز اللغوي.

الحصـــر: مصدر، كالضرب والنصر[٢] وأصله الضّيق[٣]، يقال: حصر صدره: أي: ضاق صدره[٤] ومنه قوله تعالى[٥]: {أَو جَآءُوكُمۡ حَصِرَت صُدُورُهُمۡ} أي: ضاقت صدورهم [٦]، ويدور المعنى حول الحبس[٧] والمنع[٨] يقال: حصره، وأحصـــره، أي: حبسه [٩]، ويقال للذي منعه الخوف أو المرض من التصرف: قد أحصر فهو مُحصَر؛ لأنه بمنزلة الذي قد حبس[١٠]، فالمعنى يدور حول الحبس، أي: حبس الصـــفة علـــى الموصوف، أو العكس، ويقال له: القصر[١١]، ومنه قوله تعالى[١٢]: {حُورٞ مَّقۡصُورَٰتٞ فِي ٱلۡخِيَامِ} أي: محبوسات لهم، وممنوعات عن غيرهم.

واصطلاحًا، هو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص[١٣] أو هو "إثبات الحكم للمذكور ونفيه عمّا عداه"[١٤] ويتلاقى المعنى الدلالي للكلمة والاصطلاحي في تضييق المعنى أو حبسه وقصره ومنع مسميات أخرى يشملها هذا الاسم أو هذا المعنى.

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (٢/ ٢٢٥)، المنهاج الواضح للبلاغة (٢/ ٧٢).
(٢) القاموس المحيط [حصر] (ص٣٧٦) .
(٣) جمهرة اللغة [حصر] (١/ ٥١٤) .
(٤) ينظر: العين [حصر] (٣/ ١١٣)، والصحاح [حصر] (٢/ ٦٣٠، ٦٣٢). ولسان العرب [حصر] (٤/ ١٩٣).
(٥) النساء: من الآية [٩٠] .
(٦) تهذيب اللغة [ح ص ر] (٤/ ١٣٥)، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم [ح ص ر] (٣/ ١٤٣).
(٧) الفروق اللغوية للعسكري (ص١١٥)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٣/ ١٤٧٢)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٩٥)، والقاموس المحيط (حصر) (ص٣٧٦) .
(٨) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص١١٨)
(٩) المحكم والمحيط الأعظم [حصر] (٣/ ١٤٣).
(١٠) ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص١٢٩)، ومعجم الفروق اللغوية (ص٢٤) .
(١١) الإتقان في علوم القرآن (٣/ ١٦٦)، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٦٨٠) .
(١٢) الرحمن: الآية رقم [٧٢] .
(١٣) الإتقان في علوم القرآن (٣/ ١٦٦) .
(١٤) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٦٨٠) .

وطريق القصر[١] أو الحصر في كلمة التوحيد هو: النفي بـ "لا" والاستثناء بـ "إلا"، وهو الطريق الأول وهو أقواها في القصر، ولذلك جاء {لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ} على أعلى درجات القصر، وكل ما يأتي ما عداها في القرآن فإنما يكون مرتبة ثانية، كقوله[٢]: {إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ} إله واحد، هو حصر وقصر لكنه ليس في القوة كـ {لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ}[٣]، وهو من قصر الصفة على الموصوف حقيقة[٤]، والمقصور عليه مؤخر، فينفرد ما بعد "إلا" بالمعنى، دون العام المقدر[٥]، فلا معبود بحق إلا الله، منفرد بالألوهية دون غيره من الآلهة؛ وشرعت لهذا وهو نفي الألوهية عما سوى الله تعالى وإثباتها له وحده[٦]، وهو من أنواع إيجاز القصر؛ لأن الجملة فيه نائبة مناب جملتين[٧] إحداهما منفية، والأخرى مثبتة.

أما الاستثناء، فهو: "إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما، أو: إدخال فيما خرج عنه هو وغيره بلفظ شامل لهما" وأصله: "إخراج بعض ما يوجبه لفظ من عموم ظاهر أو عموم حكم أو معنى يدل عليه اللفظ"[٨].

فالمنفي معموم في المعنى وهو "إله"، واسم الجلالة "الله" أو أحد الضمائر (أنا) أو (أنت) أو (هو) مستثنى من جملة ما دخل في عموم النفي في المعنى[٩].

---

(١) وله أنواع، منها قصر الصفة على الموصوف ككلمة التوحيد، وقصر الموصوف على الصفة، إما حقيقي نحو: ما زيد إلا كاتب، أي لا صفة له غيرها، وهو عزيز لا يكاد يوجد؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء، إضافة إلى أنه يبعد أن تكون للذات صفة واحدة فقط، ولذا لم يقع في التنزيل، وإما مجازي، كقوله: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} [آل عمران: ١٤٤] أي أنه مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الموت الذي استعظموه الذي هو من شأن الإله، ينظر: مفتاح العلوم (ص٢٨٩)، الإيضاح في علوم البلاغة (٣/ ٧، ٩).

(٢) طه: من الآية [٩٨].

(٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (٣/ ٤٠)، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/ ٤٠١) .

(٤) وقد يكون مجازيا، نحو: قوله تعالى: {قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ} [الأنعام: من الآية ١٤٥] فكأنه قال: لا حرام إلا ما أحللتموه والغرض الرد عليهم والمضادة لا الحصر الحقيقي. ينظر: الإتقان (٣/ ١٦٦، ١٦٧) .

(٥) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٧٢).

(٦) نهاية المطلب في دراية المذهب (١٤/ ١٩٨) بتصرف.

(٧) الإتقان في علوم القرآن (٣/ ١٨٩)، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٢٩٢، ٢٩٣).

(٨) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٧، ٦٦).

(٩) ينظر: الدر المصون (٦/ ١٣٧) .

واتفق أهل اللغة [١] على أن الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي، أي: أنَّ لنصِّ الاستثناء حكمًا يخالف حكم الجملة المستثنى منها[٢].

قال الجويني[٣]: "ومن الأصول المرعيّة أن الاستثناء يناقض المستثنى عنه، فإن جرى بعد نفي، كان إثباتاً، وإن جرى بعد إثباتٍ، كان نفياً"[٤].

فالمستثنى حكمه الدخول في الحكم، أو الخروج منه، ففي نحو: قام القوم إلا زيدًا، "زيد" مُخْرَجٌ من الحكم؛ لأن القيام منفيٌّ عنه؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي، وفي: ما قام أحد إلا زيدًا، "زيد" داخل في الحكم، أي: أن القيام مثبت له؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات[٥]، فالدخول إذا كان الكلام منفياً، والخروج إن كان موجبًا، والمراد الدخول في النسبة الثبوتية، والخروج منها، فلا ينافي أن الاستثناء إخراج دائمًا؛ لأن المراد به الخروج مما قبله إثباتاً أو نفيًا [٦]، والمستثنى من حيث المعنى في كلام، والمستثنى منه في آخر؛ لأن "ما قام القوم إلا زيد" معناه: ما قام القوم، وقام زيد [٧] كقوله تعالى[٨]: {فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ} أي: إلا قليلاً لم يشربوا، إلا أنه لم يقله اختصارًا لدلالة الصدر عليه، وكذلك قوله تعالى[٩]: {فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا} أي: خمسين عاماً لم يلبث فيهم.

---

(١) ينظر: نهاية المطلب في دراية المذهب (١٤/ ١٩٨)، وتمهيد الفصول في الأصول للسرخسي (٢/ ٣٦)، وقواطع الأدلة في الأصول (١/ ٢٢٢)، والمستصفى (ص٢٧٣)، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (٢/ ٢٤٤).

(٢) من قواعد الاستثناء التي وضعها الأصوليون: أن الاستثناء من الإثبات نفي، ولكن اختلفوا في الاستثناء من النفي أيكون إثباتا أم لا؟ فالحنابلة ذهبوا إلى أنه يكون إثباتًا ينظر: القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الاحكام الفرعية (١/ ٣٤٢)، واختلف النقل عن الحنفية والمشهور عن أبي حنيفة أنه خالف في الاستثناء من النفي فزعم أنه لا يكون إثباتا؛ ينظر: إجابة السائل شرح بغية الآمل (١ / ٢٥٦، ٣٢٥) وشرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح (٢ / ٤٦)، والهداية في شرح بداية المبتدي (٢/ ٢٩٩)، أما مذهب مالك- رحمه الله- ووافقه بعض الشافعية، فالاستثناء من النفي إثبات في الأقارير، أما في الأيمان فليس بإثبات ينظر: إرشاد الفحول (١ / ٣٦٩)، شرح الكوكب المنير (٣ / ٣٢٧)، الفروق مع هوامشه (٢ / ١٦٠) أما الشافعي فيقول بقول أهل اللغة ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٤٤١).

(٣) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، من أصحاب الشافعي، من مصنفاته، العقيدة النظامية في الاركان الاسلامية، والورقات، ومغيث الخلق، في أصول الفقه، توفي بنيسابور سنة ٤٧٨ هـ. الأعلام (٤/ ١٦٠).

(٤) ينظر: تقويم الأدلة في أصول الفقه (ص١٥٠).

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ٢٢٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٥٥٤) .

(٦) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني -(١/ ٢٠٩).

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية - (٢ / ٩٧).

(٨) البقرة: من الآية [٢٤٩] .

(٩) العنكبوت: من الآية [١٤] .

وسُمِّيَ نفيٌّ وإثباتٌ مجازًا، والمراد أنه لم يُحْكَم على المستثنى بحكم الصدر، إلا أنه حُكِمَ عليه بنقيض حكم الصدر(١).

وقد يعارض، فيقال: كيف يستقيم حمل كلمة الشهادة على نوع من المجاز وهي إقرار بالتوحيد حقيقة؟ ويجاب بأن في كلمة الشهادة "نفي الألوهية عن غير الله- تعالى- ونفي الشركة في صفة الألوهية لغير الله معه، ثم يثبت التوحيد بطريق الإشارة إليه، وكان المقصود بهذه العبارة إظهار التصديق بالقلب، فإنه هو الأصل والإقرار باللسان يبتنى عليه، ومعنى التصديق بالقلب بهذا الطريق يكون أظهر"(٢)؛ لذا ذكر السيوطي أنَّ استفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عرف الشرع (٣) ونحو ذلك "أنك إذا قلت: لفلان علي ألف درهم إلا عشرة، لم تجب العشرة، كما لو نفيتها، ولكن عدم الوجوب على المقر، ليس بما ينافي الوجوب عليه، بل لعدم دليل الوجوب"(٤).

وذهب أبو حنيفة(٥)، وناظر الجيش(٦) إلى أن الاستثناء من النفي لا يكون إثباتا، ورُدَّ بأنه "لو لم يكن الاستثناء في النفي إثباتا لما كان قولنا "لا إله إلا الله" موجبا ثبوت الإلهية لله جل جلاله، بل كان معناه نفي الإلهية عن غيره، وأما ثبوت الإلهية له فلا، ولو كان كذلك لما تم الإسلام، ولمَّا كان ذلك باطلا علمنا أنه يفيد الإثبات"(٧).

أما نوع الاستثناء فيها فهو ما يسميه النحويون الاستثناء المفرغ، وهو: "المستثنى الذي لم يذكر المستثنى منه معه، وكان في كلام منفي غالبا(٨)، ويعرب على

(١) ينظر: كتاب الكليات لأبى البقاء الكفوي (١ / ١٢٤).
(٢) تمهيد الفصول في الأصول للسرخسي (٢/ ٤١).
(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢ / ٢٦٨).
(٤) تقويم الأدلة في أصول الفقه (ص١٥٢).
(٥) قال أبو حنيفة إن الاستثناء من النفي لا يكون إثباتا؛ لأن بين الحكمين واسطة، وهي عدم الحكم، فمقتضى الاستثناء بقاء المستثنى غير محكوم عليه لا نفيا ولا إثباتا، وأن النفي في قول اللغويين "الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي" هو نفيٌ تسامح؛ لأنه لولا الاستثناء لدخل فمنعه من الدخول فصار كالمخرج بهذا الاعتبار. ينظر: إجابة السائل شرح بغية الآمل (١/ ٢٥٦)، وشرح التلويح على التوضيح (٢/ ٤٦)، والمحيط البرهاني (٨/ ٩٨).
(٦) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٣٥) .
(٧) المحصول للرازي (٣/ ٣٩).
(٨) وقال غالبًا؛ لأنه يجوز وقوع المفرغ في الموجب، إذا أمكن تقدير المستثنى منه المحذوف عامّا فيه نحو: قرأت إلا سورة كذا، لإمكان قراءة القرآن كله إلا تلك السورة، فأمكن تقدير المستثنى منه المحذوف عامّا، فاستقام المعنى، بخلاف: ضربت إلا زيدا، لاستحالة تقدير: ضرب جميع الناس، قال تعالى: {وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ} [البقرة: ٤٥] وقال: {وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ} [التوبة: ٣٢] لما كان المعنى: وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين ولا يريد الله إلا أن يتم نوره، ينظر: مغني اللبيب (ص٨٨٦)، والكناش في فني النحو والصرف (١/ ١٩٨).

حسب العوامل" أو هو: ما استثني بـــ "إلا" من كلام منفى غير تام، ويكون ما قبل "إلا" طالبًا لما بعدها(١).

وسمّي مفرّغًا؛ لأنّ العامل فُرِّغ للعمل فيما بعد "إلا" بحذف المستثنى منه، نحو: ما جاءني إلّا زيدٌ، وما ضربت إلّا زيدًا، وما مررت إلّا بزيدٍ، و"إلا" لغو فـــي اللفـــظ؛ لأنها وقعت في الاستثناء المفرغ معطية في المعنى فائدتها(٢) وهي مسوقة فيه لإثبات المنفي قبلها للمذكور بعدها، نحو: ما قام إلا زيد، ومن ثمّ كان نحو هذا التركيب مفيدا للحصر مع إفادته الاستثناء؛ لأن المذكور بعد "إلا" لا بد أن يكون مخرجـــا، فيتعـــين تقدير شيء قبل "إلا" ليصبح الإخراج منه، والذي أحوج إلى هـــذا التقـــدير تصـــحيح المعنى، فتبين من هذا أن المقصود بالاستثناء المفرَّغ، إنما هو إثبات الحكم الذي قبـــل "إلّا" لما بعدها، وأن الاستثناء ليس بمقصود، ولهذا اتفق النحاة على أن المذكور بعـــد "إلا" في نحو: ما قام إلا زيد، معمول للعامل الذي قبلها(٣).

وجُعِل النفي شرطًا فيه(٤)؛ ليفيد أنّ المحذوف- المستثنى منه- عامّ؛ لأنّ النكرة في سياق النفي تعمّ، فالتقدير في نحو: ما ضربت إلّا زيدا، ما ضربت أحدا إلّا زيـــدا، فلو جاء في كلام موجب، نحو: ضربت إلّا زيدا، لم يستقم، لعدم جواز تقدير: ضربت كلّ أحد إلّا زيدا؛ إذ يستحيل تقدير المستثنى منه المحذوف عامّا فيمتنع(٥).

ولإفادة الحصر بـــ"إلا" مسبوقة بنفي في استثناء مفرَّغ الحصر، يلزم عدَّة أشياء، هي:

-أن يكون النفي في الاستثناء المفرغ متوجِّه إلى مقـــدر- تقـــديرًا معنويًّـــا لا صناعيًّا- وهو المستثنى منه؛ لأن الاستثناء إخراج، فيحتاج إلى مخرج منه.

-وأن يكون المخرج منه عامًّا؛ لأن الإخراج لا يكون إلا من عام.

-أن يكون المخرج منه مناسبا للمستثنى في جنسه، مثل: ما قام إلا زيد، أي: ما قام أحد إلا زيد، وما أكلت إلا تمرًا، أي: ما أكلت مأكولًا إلا تمرًا.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٦٧).
(٢) أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٧٩) بتصرف.
(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٣٤، ١٤٣٥).
(٤) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص٢٧٠).
(٥) الكناش في فني النحو والصرف (١/ ١٩٨) بتصرف.

-أن يتوافق المستثنى مع المستثنى منه- المخرج منه- في صفته أي إعرابه.

حينئذ يجب القصر إذا أوجب منه شيء بـــ "إلا" ضرورة، ببقاء ما عداه علـــى صفة الانتفاء[1]، والنتيجة أن في كلمة الشهادة {لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ}: توكيد لمعنى الوحدانية، من حيث إنها نفت كل فرد من الآلهة في جملة "لا إله" ثم أثبتت الإلهية له من خـــلال حصر ذلك المعنى فيه سبحانه من اللفظ الناصِّ على ذلك[2] وهو "إلا الله".

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٣٥) .
(٢) البحر المحيط في التفسير (٢/ ٧٤).

الفصل الثاني: الظواهر النحوية في كلمة التوحيد

المبحث الأول: التركيب في كلمة التوحيد

التركيب في كلمة التوحيد ورد في جزأين منها، "لا" واسمها- باتفاق- وحرف الاستثناء "إلا"- على خلاف فيه-.

مدخل التركيب[١] من رَكَّب، ورَكَّبَه، تركيبًا: وضع بعضه على بعض، وضمَّ الشيء إلى غيره فتركب وتراكب، فصار شيئًا واحدًا في المنظر[٢]، ويُعرَّف بأنه "تأليف الشيء من مكوناته البسيطة ويقابله التحليل"[٣] ويطلِق على علم النحو علم التَّراكيب.

وفي الاصطلاح، هو: تجمُّع من الكلمات غالبًا ما يكون مترابطًا بشكل لا يمكن معه فهم معناه الكُلّيّ بفهم مفرداته[٤].

والعلاقة بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي تكمن في معنى الضم والجمع، بين شيئين حتى يصيرا شيئًا واحدًا.

والتركيب ورد في مؤلفات علماء العربية دون وضع اصطلاح له، بل كان كلامهم عنه عبارة عن وصف الظاهرة، كما فعال الفارسي، فوصفه وأسماه "إيتلاف"[٥] فقال في باب: "ما إذا ايتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا"[٦]، أو تقسيمه وسوق أمثلة له، كما فعل الزمخشري، فذكر أن المركبات على ضربين: ضرب يقتضي تركيبه أن يُبْنَى الاسمان معا، نحو: قولهم: وقعوا في حيص بيص، وضرب لا يقتضي تركيبه إلا بناء الأول منهما: نحو: معد يكرب وبعلبك[٧]، وكما فعل الجزولي فالمركب عنده ينقسم إلى جملة ولا يجوز فيه إلا الحكاية، وغير جملة وهو على أقسام: تركيب اسمين، وتركيب فعلين، وتركيب حرفين، وتركيب اسم وحرف، وتركيب اسم

(١) ينظر: العين (ك ر ب) (٥/ ٣٦٣)، ولسان العرب (ركب) (١/ ٤٢٨).
(٢) ينظر: القاموس المحيط (ركب) (ص ١١٧)، وتاج العروس من جواهر القاموس (ركب) (٢/ ٥٢٧).
(٣) المعجم الوسيط (ركب) (١/ ٣٦٨).
(٤) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (ركب) (٢/ ٩٣٢).
(٥) ينظر: مقال: تعريف التركيب في النحو (شبكة الألوكة) محمود حسن عمر.
(٦) الإيضاح العضدي (ص: ٩).
(٧) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٢١٩) .

وصوت"[١]، أو توصيف القول بأنه من التركيب، كما فعل العكبري حينما وصف "ذا" التي بمعنى "الذي" بأنها رُكِّبت فحدث لهما معنى، وحكم لم يكن في الإفراد [٢].

إذًا التركيب عند النحويين هو كل ما ضُمَّ إلى غيره، سواء أكان اسمًا مع اسم، أم فعلا مع اسم، أم حرفًا مع اسم أم مع فعل، وسواء أكان إسناديا، أم مزجيا، أم إضافيا[٣]، وهو على ضربين: تركيب إسناد[٤]، وهذ الضرب غير مقصود هنا، أما الآخر، فهو: تركيب إفراد، وهو:

"أن تأتي بكلمتين، فتركبهما، وتجعلهما كلمة واحدة، بإزاء حقيقة واحدة، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل، ويكون في الأعلام، نحو: معديكرب، وحضرموت، ولا تفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يُخْبَر عنها بكلمة أخرى، نحو: "معديكرب مقبل" و"حضرموت طيبة"[٥] وهو المقصود بالتركيب هنا، "والذي يفصل بين الضربين أن ما تضمن ثانيه معنى حرف بُنِيَ شطراه؛ لوجود علتي البناء فيهما معا، أما الأول: فلأنه تنزل منزلة صدر الكلمة من عجزها، وأما الثاني: فلأنه تضمن معنى الحرف، وما خلا ثانيه من التضمن أعرب وبني صدره"[٦].

وللتركيب أثر في الحكم فإنَّ "كل حرفين رُكِّب أحدهما مع الآخر، فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر"[٧] وحكم في اللفظ، وهو أنه يتغير نتيجة لتركيب الكلمتين لتصبحا كلمة واحدة، فقد يحدث بعض التغييرات في اللفظ كالتخفيف أو الإدغام أو الحذف؛ لأجل التركيب.

<u>التركيب في (لا إله)</u> "لا" النافية للجنس ركِّبت مع اسمها، فجُعِلا كالشيء الواحد على وجه يلزم فيه الاتصال[٨] فأصبحتا بمنزلة: يا ابن أمَّ، قال تعالى[٩]: {قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ}

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو (ص٢٦٥) .
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (٢/ ١٢٣)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص١٤٥) .
(٣) قال ابن يعيش: "وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم، نحو: "خمسة عشر"، وبابه، وهو "جاري بيت بيت"شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٠٦)، وينظر: (٢/ ٣٨٨) .
(٤) وهو أن تركب كلمتان معًا، إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى، على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر، وتمام الفائدة.
(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١ / ٧٢) .
(٦) المفصل (ص: ٢١٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٤٣)، (٢/ ١٠٦)، (٢/ ٣٨٨).
(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٦٤) .
(٨) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٦٣).
(٩) الأعراف: من الآية [١٥٠].

وقال[١]: {قَالَ يَبۡنَؤُمَّ} جُعِلا اسما واحدا[٢]، كما جُعِل "خمسة عشر"، وكذلك: لا رجلَ في الدار، فـ "رجل" في موضع نصب منوَّن، إلا أنهما جعلا اسما واحدا، ويدل على تركبها مع الاسم أنه إذا فصل بينهما أعرب- الاسم-، كقوله تعالى[٣]: {لَا فِيهَا غَوۡلٞ} وإذا لزم الفتح مع الوصل، وزال مع الفصل دل أنه حادث للتركيب[٤].

وهو رأي البصريين[٥]، سيبويه[٦]، والأخفش، والمبرد، وابن السراج، والسيرافي، والفارسي، والرماني، وابن مالك، والشاطبي، والدماميني[٧].

وتركيب الحرف مع الاسم حتى يجعلا اسمًا واحدًا، موجود معروف، نحو: علمت أنَّ زيدًا منطلق، فـ "أنَّ" حرف، وهي وما عملت فيه اسم واحد، والمعنى: علمت انطلاقَ زيدٍ، ونحو: بلغني أنَّ زيدًا منطلقٌ، فالمعنى: بلغني انطلاقُ زيدٍ.

وحُذِف التنوين من الاسم لمَّا جُعِل و "لا" كلمة واحدة، "وكلُّ شيئين جُعِلَا اسمًا لم يصرفا، والفتحة التي فيه لجميع الاسم، بني عليها وجعل غير متمكن"[٨].

ويشترط لاعتبار التركيب فيهما شرطان: أولهما: ألا يُفصَل بينهما بفاصل[٩]، وآخرهما: ألا يدخل عليها جارٌّ[١٠] ولقد توفر شرطا التركيب في "لا إله" ؛فبني على الفتح؛ لأن اسم "لا" يبنى على ما ينصب به[١١] .

---

(١) طه: من الآية [٩٤].

(٢) ولا يركَّب اسمان فيجعلا اسمًا واحدًا، وهما مضاف، إنما يكونان مفردين كـ "حضرموت" و "بعلبك" و "خمسة عشر" و "بيت بيت" فقوله "ابن أم": لما جُعِل "أم" مع "ابن" اسمًا واحدًا حذفت ياء الإضافة المقتضب (٤/ ٣٥٨).

(٣) الصافات: من الآية [٤٧]

(٤) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤١٩).

(٥) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٦٩)، شرح كتاب سيبويه (٣/ ٨٢)، والإيضاح العضدي (ص: ٢٤٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٣)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٨٣)، والجنى الداني (ص٢٩٠)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٤٦).

(٦) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٧٤).

(٧) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٥)، والمقتضب (٤/ ٣٥٧)، والأصول (١/ ٣٨٠)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣/ ١٤) والمسائل العسكريات (ص١١٦)، وعلل النحو (ص٤٠٦)، وشرح الكتاب للرماني (ص٣٤٢) وشرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٢)، والمقاصد الشافية (٢/ ٤٢٢)، و تعليق الفرائد / ق ١ (٤/ ٩٤).

(٨) معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٥) وقوله: "لم يصرفا" أي: لا ينون.

(٩) فإن فُصِل بينهما بطل عملها، فيرفع الاسم، نحو: لا لك غلامٌ، ولا عندك جاريةٌ، قال سيبويه: "واعلم أنك إذا فصلت بين "لا" وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد لا الثانية ... ولم تجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس؛ وذلك لأنهم جعلوها، إذا رفعت، مثلها إذا نصبت؛ لا تفصل لأنها ليست بفعل" الكتاب (٢/ ٢٩٩) وينظر: اللمع (ص٤٤).

(١٠) ينظر: رسالة إعراب لا إله إلا الله، منسوبة إلى ابن هشام الأنصاري (ص٤٧).

(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٣٦)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ١٣٢).

قال ابن جني: "نبَّهنا أبو علي- رحمه الله- من هذا الموضع على أغراض حسنة، من ذلك قولهم في "لا" النافية للنكرة: إنها تبنى معها فتصير كجزء من الاسم، نحو: لا رجل في الدار، ولا بأس عليك ..... أن الاسم بني مع "لا" حتى خلط بها لا تفارقه ولا يفارقها، وهذا موضع متناهٍ في حسنه، آخذ بغاية الصنعة من مستخرجه"(١).

ومن دلائل تركبها مع الاسم أنه إذا فصل بينها وبين اسمها بفاصل، أعرب اسمها، كقوله تعالى(٢): {لَا فِيهَا غَوْلٌ} وإذا لزم الفتح مع الوصل، وزال مع الفصل دلَّ أنَّه حادثٌ للتركيب(٣).

قال سيبويه: "فمما فصل بينه وبين "لا" بحشو قوله جل ثناؤه(٤): {لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنهَا يُنزَفُونَ} ولا يجوز: لا فيها أحد إلا ضعيفا، ولا يحسن: لا فيك خير، فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعا؛ لأن "لا" لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة"(٥).

<u>"إلا" بين الإفراد والتركيب:</u> "إلا" حرف استثناء(٦) وذهب الفراء- فيما نُسِب إليه- إلى أنها مركبة من حرفين: "إنَّ" التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، ضمت إليها "لا" التي للعطف، فصار "إنَّ لا" خففت النون، لكثرة الاستعمال، فأدغمت في اللام، فصارت "إلا"(٧) وهو المشهور من مذهب الكوفيين(٨) ونُسِب إلى البغداديين(٩)، وحكي عن ابن عصفور(١٠) ولكن الثابت عنه أنه عارضه ووصفه بالفساد(١١).

وقد نُسِب إلى الفراء القول بأن "إلا" لها عملان، فنصبوا بها، ورفعوا، وذكر الزجاجي أنهم أعملوها العملين في الإيجاب، فنصبوا بها اعتبارا بـ "إنَّ"، وأُلغِيَت "لا"،

---

(١) الخصائص (٢/ ١٧٠).
(٢) الصافات: من الآية [٤٧].
(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٦٣).
(٤) الصافات: الآية [٤٧].
(٥) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٩٨، ٢٩٩).
(٦) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٠٩)، المقرب (١/ ١٦٦).
(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٦٢)، المقاصد الشافية (٣/ ٣٥٠) .
(٨) ينظر: الإنصاف (١/ ٢١٢) واللباب للعكبري (١/ ٣٠٣) وشرح المفصل (٢/ ٤٧)، وشرح الفارضي (٢/ ٢٣٨).
(٩) نقل في الأصول في النحو (١/ ٣٠٠) عن أبي العباس عن البغداديين .
(١٠) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٢/ ٢٣٨) .
(١١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٣٨٥) .

نحو: قام القوم إلا زيدًا، فـ "زيد" اسمها، واكتفى بالخلاف من الخبر؛ لأن ما بعد "لا" مخالف لما قبلها، والتأويل: قام القوم إنَّ زيدا لا، أي: لم يقم، وإذا رفع فقد أعمل "لا" و "إنَّ" ملغاة، فقال: قام القوم إلا زيدٌ، كأنه قال: قام القوم لا زيد، وذكر أن الفراء أجاز الرفع بها في الإيجاب [١] وذكر أنهم "أعملوها عملين: عمل "إن" في الإيجاب، فنصبوا بها، وعمل "لا" في النفي، فجعلوها عطفًا [٢].

وعلى كل وجه فهو مردود عند كثير من العلماء بأوجه، منها:

أولًا: أن هذا المذهب دعوى لا دليل عليها جملة[٣]، "ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي وتنزيل، وليس إلى ذلك سبيل"[٤].

ثانيًا: أن فيه تحكم منه؛ لأن إلغاء "إنَّ" وقد بدئ بها لا يعرف له نظير في لغة العرب؛ لأنهم أجمعوا على أن الملغى لا يبتدأ به، وإلغاء "إن" غير جائز إن كانت كما زعم أنها مركبة مع "لا"، والرفع بها خطأ لتقدم "إنَّ" ولإجماع العرب والنحويين على إجازة: ما قام القوم إلا زيدٌ، وقوله تعالى[٥]: {مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ} "فالرفع يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء" [٦] .

ثالثًا: أنه لا دليل على حصول الإدغام لأجل التركيب، فلا يلتفت إليه[٧]، وعدم وجود الدليل يكون- أحيانا- وسيلة من وسائل الرد على من يزعم تركيب بعض الأدوات[٨].

رابعًا: أنّه لو صحّ التركيب لم يصحّ العمل الّذي كان قبله؛ "لأنّ المعنى قد تغيَّر معه، وكلّ مركب تغيَّر معه المعنى يتغيَّر معه الحكم، كما في "إذما" و "حيثما"[٩] "فإنه

(١) ينظر: كتاب اللامات (ص: ٣٩، ٤٠)، والتذييل والتكميل (٢/ ٢٣٤)، (٨/ ١٨٧).
(٢) ذكر في الإنصاف (١/ ٢١٣).
(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٣٨٥) .
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢١٤) .
(٥) النساء: من الآية [٦٦] .
(٦) كتاب اللامات (ص: ٣٩).
(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٧٩)، .
(٨) ينظر: أصول النحو ١ - جامعة المدينة (ص٢٩٥) .
(٩) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥/ ٢١٣٣) .

أحدث معنى المجازاة والعمل اللائق بها، وأزال معنى الإضافة والعمل اللائق بها، فلو كانت "إلا" مركبة لم يبق عمل ما رُكِّبت منه لزوال معناه وتجدّد معنى الاستثناء"(١).

خامسًا: أنه لو صح تركيب "إلا" من "لا" و "إنْ" لما لزِم نصب ما ولى "إلا" في أي موضع، ولكان امتناع النصب أولى به بعد التركيب، لازدياد ضعف الحرف بـــه، وحكم ما ولي "إلا" بخلاف ذلك، فبطل التركيب(٢) ويظهر فساده في الاستثناء المفـــرغ في نحو: "ما أتاني إلا زيدٌ، فرفع "زيد" وليس قبله مرفوع يعطف عليه، ولم يجز فيـــه النصب، فيبطل تأثير الحرفين معا" (٣).

سادسًا: أنه لو صح التركيب وكون "إنْ" هي عاملة النصب فيما ولي "إلا" على حد نصبه بـــ "إنّ" لوجب ألا يتم الكلام بالمنصوب مقتصرا عليه، كما لا يتم به بعـــد "إنّ"؛ لأن العامل المنقوص لا ينتقص عمله (٤).

قلت: ذهب أكثر العلماء(٥) إلى أن "إلا" بسيطة وهو الرأي الصحيح لعدم تكلـــف تغييرات صرفية فيه أو تكلف عوامل، ولعدم وجود الدليل على التركيب- والله أعلم-.

المبحث الثاني: اعتبار الموضع في الإعراب

اعتبر الموضع في كلمة التوحيد في: موضع "لا" واسمها، وفي التابع.

"لا" واســـمها: اختلف النحويون في حكم "لا" واسمها، أهو معرب على الموضع أم على اللفظ؟ قولان:

أولهما: اعتبار الموضع: فقالوا: إن "لا" واسمها في موضع رفع اعتبارًا بعمـــل الابتداء(٦) واسم "لا" مفتوح بلا تنوين اعتبارًا بعمل "لا"؛ لأنه اسم لها(٧)، "فالفتحة فيـــه فتحة بناء نائبة عن فتحة إعراب"(٨).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٧٩).
(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٧٩) بتصرف، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٣٨٥) .
(٣) شرح المفصل (٢/ ٤٧)، وينظر: المدارس النحوية (ص١٧٠) .
(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٧٩) .
(٥) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٣٠١)، واللامات (ص٣٩) .
(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٣٦)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٣)، والبديع (١/ ٥٧١) .
(٧) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٥)، والمقتضب (٤/ ٣٥٧)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٦٩)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٨).
(٨) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٠٦) .

وهو قول الخليل، وسيبويه، والأخفش[١]، والمبرد[٢]، وابن السراج[٣]، والزجاج[٤]، والسيرافي[٥]، والفارسي[٦]،والحوفي[٧]، وابن الحاجب[٨]، وابن مالك[٩]، وأبي حيان[١٠]، وابن هشام[١١]، وآخرين [١٢].

قال سيبويه: "ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب "إن" لما بعدها ..... و "لا" وما تعمل فيه في موضع ابتداء"[١٣].

وعلة اعتبار "لا" مع اسمها في موضع رفع بالابتداء: سماعية، وقياسية، أما السماعية، فهي: أنه مرفوع في لغة تميم[١٤]، قال أبو بكر الأنباري: "وزعم الفراء[١٥] أنها لغة للعرب، وحكى عن بعضهم: "لا إلهٌ إلّا الله" ومن ذلك قول جرير[١٦]:

نُبِّئْتُ جَوَّابًا وسَكْنًا يسبني ... وعَمرو بن عِفْرَى لا سلامٌ على عَمرِو

وأنشدنا[١٧] أبو العباس عن ابن الأعرابي: .....

---

(١) معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٥، ٢٦).
(٢) المقتضب (٤/ ٣٥٧، ٣٧٩، ٣٨٧).
(٣) الأصول (١/ ٣٨٥).
(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٣٦).
(٥) شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ١٣، ٣٦١).
(٦) الإيضاح العضدي (ص٢٤١).
(٧) قال في البحر المحيط (٦/ ١٣٧): "وقال الحوفي : جرم منفي بلا بمعنى حق ، وهو مبني مع لا في موضع رفع بالابتداء ، وأنهم في موضع رفع على خبر جرم".
(٨) أمالي ابن الحاجب (١/ ٤٢٠).
(٩) شرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٦٨).
(١٠) التذييل والتكميل (٥/ ٢٣٥)، والبحر المحيط (٦/ ١٣٧).
(١١) شرح الشذور لابن هشام (ص١١٢).
(١٢) علل النحو (ص٤٠٧)، وشرح الكتاب للرماني (ص٣٤٣) ، والبديع (١/ ٥٧١)، وشرح المفصل (١/ ٢٦٤)، والدر (٢/ ١٩٧، ٦/ ٣٠٣)، و(٦/ ٣٠٣)، وإرشاد السالك (١/ ٢٦٣)، والتصريح (١/ ٣٥٠)، والهمع (٣/ ٢٣٦).
(١٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٧٤).
(١٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٤) .
(١٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٢٠) .
(١٦) من البسيط، وهو في ديوان جرير (ص: ٢١٥) وفيه "لا سلامَ" بفتح الميم ولا شاهد فيه، ومن مواضعه: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٠١)، والمقتضب (٤/ ٣٨١)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٩)، والتذييل والتكميل (٥/ ٢٧٨).
(١٧) من مجزوء الكامل، قائله سعد بن مالك جد طرفة بن العبد كما في المقاصد النحوية (٢/ ٦٧١)، من مواضعه: الكتاب (١/ ٥٨)، و(٢/ ٢٩٦)، وحماسة البحتري (ص١٠٤)، والمقتضب (٤/ ٣٦٠)، والأصول (١/ ٩٦)، والزاهر (١/ ١٣)، وحماسة الخالديين (ص٤٩)، والجليس الصالح (ص١٣)، والتمام (ص٥٤)، وشرح التسهيل (١/ ٣٧٦).
والشاهد: (لا براحُ) حيث رُفِع اسم "لا"، وهي مع اسمها في موضع ابتداء ولا تعمل في معرفة، وحذف خبرها.

مَنْ صدَّ مَنْ نِيرَانِهَا ... فأنا ابْنُ قَيْس لا بَرَاحُ"[١].

وقرأ أبو الشعثاء: "لا ريبٌ فيه"[٢] بالرفع والتنوين، وكذا قراءة زيد بن علي حيث وقع[٣] ، وزهير الفرقبي[٤]، على أن "ريب" مبتدأ، والخبر في قوله: "فيه"[٥]، وقرأ يعقوب، وقتادة والحسن البصريّ [٦] وَلا {خَوْفَ عَلَيْهِمْ} على التبرئة [٧].

قلت: على ما ورد من قراءات برفع اسم "لا" بنى الزجاج رأيه في جواز رفعه، فقال: "ونصب {لَّا شِيَةَ فِيهَآ}[٨] فيه على النَّفْي، ولوْ قرئ لَا شيةٌ فيها لجاز، ولكن القراءَة بالنصب"[٩].

والعلة القياسية، هي: أنه جاز اعتبار عمل الابتداء مع العامل اللفظي وهو "لا"؛ لأن "لا أحد فيها" جواب لما كان في موضع الابتداء، وهو "هل فيها من أحد"، فكما جاز اعتبار الموضع مع "من" جاز اعتباره مع الجواب ليجري مجراه[١٠].

قال سيبويه: "وإذا قال: لا غلامَ، فإنما هي جواب لقوله: هل من غلامٍ؟ وعملت "لا" فيما بعدها– وإن كان في موضع ابتداء– كما عملت "من" في "الغلام" وإن كان في موضع ابتداء"[١١].

<u>أدلة قولهم:</u> استدلوا على صحة قولهم، بالسماع والقياس، فالسماع ما روي سماعًا من قول العرب من أهل الحجاز: لا رجلٌ أفضلُ منك، بالرفع، وروي عن

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ١٢، ١٣) .
(٢) ينظر: الكشاف (١/ ٣٥)، و تفسير الرازي (٢/ ٢٦٦)، وتفسير البيضاوي (١/ ٣٧)، واللباب في علوم الكتاب (١/ ٢٦٩)، وتفسير النيسابوري (١/ ١٣٧) "وعن الحسن أيضا: "لا ريبا" بالتنوين حيث نصب وقع بفعل مقدر، أي: لا أجد ريبا والجمهور بغير تنوين مع البناء على الفتح" الإتحاف (ص١٦٧) وينظر: دراسات لأسلوب القرآن (٢/ ٥٥٤).
(٣) ينظر: البحر المحيط (١/ ٦٢) .
(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع (ص١٤٤)، ومختصر في شواذ القرآن (ص: ٢)، ومعجم القراءات (ص: ١٧).
(٥) ينظر: العدة في إعراب العمدة (١/ ٢٦٤).
(٦) ينظر: إعراب القراءات السبع (ص١٤٤)، ودراسات لأسلوب القرآن (٢/ ٥٥٠)، معجم القراءات (١/ ٤٩).
(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٥٨) .
(٨) البقرة: من الآية [٧١] .
(٩) معاني القرآن وإعرابه (١/ ١٥٢).
(١٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٤)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٣) .
(١١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩).

يونس أن من العرب من يقول: "ما من رجلٌ أفضل منك، وهل من رجلٌ خير منك"، كأنه قال: "ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك"(١).

قال سيبويه: "وقال الخليل- رحمه الله-: يدلك على أن "لا رجل" في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك: لا رجل أفضلُ منك، كأنك قلت: زيدٌ أفضلُ منك، ومثل ذلك: بحسبك قول السوء، كأنك قلت: حسبُك قولُ السوء، وقال الخليل رحمه الله: كأنك قلت: رجل أفضل منك، حين مثله"(٢) ومنه، قول الشاعر(٣):

"وردَّ جازِرُهُمْ حرفا مصرمَةً... ولا كَريمَ من الولِدانَ مصبْوحُ

لما صار خبرًا جرى على الموضع؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على لا، فجرى مجرى: لا أحد فيها إلا زيد"(٤).

أما القياس فهو أنه يجوز أن تحمل جميع توابعها على الموضع قبل الاتيان بالخبر، كما جاز أن تحمل توابع النكرة المجرورة بـ "من" على الموضع قبل الخبر، في نحو: "هل من رجل في الدار" فيقال: لا رجلَ عاقلٌ في الدار، ولا رجلَ وامرأةٌ في الدار، كما يقال: هل من رجل عاقلٌ في الدار؟ وهل من رجل وامرأةٌ في الدار؟ فلولا أن الاسم مع "لا" محكوم لهما بحكم اسم مبتدأ لما جاز الحمل على الموضع قبل الخبر، كما لم يجز الحمل على موضع "إن" قبل الخبر(٥).

---

(١) كتاب سيبويه (٢/ ٢٧٦)، وينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٤)، وتوجيه اللمع (ص: ١٦٤) .

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٩٣).

(٣) البيت من البسيط، واختلف في قائله، فقيل: حاتم بن عبد الله الطائي وهو في ملحق ديوانه (ص: ٢٩٤)، وقيل: أبو ذؤيب الهذلي وهو في ملحق ديوان الهذليين (ص: ١٣٠٧)، وقيل: رجل جاهلي هو عمرو بن مالك بن الأوس بن حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر، كما في: المقاصد النحوية (١/ ٧٤)، والمصباح (١/ ٦٠، ٤٩٤) ، والبيت ملفق من بيتين، هما : وردَّ جازِرُهُمْ حرفا مصرمَةً ... في الرأس مِنها وفي الأصلاب تمليحُ

إذا اللِّقاحُ غدتْ مُلقىً أصِرَّتُها ... ولا كَريمَ من الولدانَ مصبْوحُ

والشاهد فيه: (مصبوح) حيث ذكر خبر "لا" لأنه لم يكن مما يُعلَم؛ لذا وجب كره، ويجوز أن يكون (مصبوح) نعتًا لاسم "لا" محمولا على الموضع، والخبر محذوف لعلم السامع، تقديره: موجود.

من مواضعه: الكتاب (٢/ ٢٩٩)، والمقتضب (٤/ ٣٧٠)، والأصول (١/ ٣٨٥)، والإيضاح العضدي (ص٢٤١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٥)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٧)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص١٤٠).

(٤) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٩٥) وينظر: (٢/ ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٠).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ٢٣٥، ٢٣٦)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٢١) .

والآخر: أن اسم "لا" منصوب، بغير تنوين، والفتحة فيه فتحة إعراب لا فتحة بناء[١]، وعليه فلا اعتبار في إعرابه للموضع فقط بل للفظ أيضًا، وهو قول الكوفيين[٢]، وجماعة من البصريين[٣].

مراعاة الموضع في التابع:

اختلف النحويون في إعراب اسم الجلالة[٤] أو الضمائر بعد "إلا" على آراء:

الرأي الأول: أن اسم الجلالة أو الضمائر بعد "إلا" يتعين فيه الرفع على البدلية؛ لتعريفه [٥] اعتبارًا للموضع في تابع اسم "لا" النافية للجنس.

أما المبدل منه، فهو اسم "لَا" وهو "إِلَهَ"، فرُفِع البدل من اسم "لا" باعتبار موضعه مع "لا"؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء، ولم يُحْمَل على اللفظ فيُنصَب؛ لأنه معرفة موجب، و "لا" تعمل في منكّر منفيّ[٦].

وهو قول الخليل، وسيبويه، والعكبري[٧]، وابن مالك[٨]، وتبعه أبو حيان[٩]، والسّمين الحلبي[١٠] والمرادي[١١].

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٥٧٢)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٦) .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٢٠، ٣/ ١٩٥)، الوقف والابتداء في كتاب الله (ص٨٦)، والزاهر في معاني كلمات الناس (١٢/١، ٥٤)، والتبيين (ص٣٦٢)، و توجيه اللمع (ص١٥٨)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٦).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٦٩)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١٥)، وإعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٨١)، وتوجيه اللمع (ص١٥٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٤)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٢٨٨)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٠٧)، وإرشاد السالك (١/ ٢٦٣) .

(٤) الاسم المعظم في هذا التركيب يرفع، وهو الكثير، والأقوال فيه للناس على اختلاف إعرابهم خمسة، منها قولان معتبران، وثلاثة أقوال لا معول على شيء منها، أما الثلاثة الأخرى: فأحدها: أن "إلا" ليست أداة استثناء، وإنما هي بمعنى غير، وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم "لا" باعتبار المحل، والتقدير على هذا: لا إله غير الله في الوجود، والقول الثاني: وينسب إلى الإمام الزمخشري أن "لا إله" في موضع الخبر، وإلا الله في موضع المبتدأ، والقول الثالث: أن الاسم المعظم مرفوع بـ "إله" كما يرتفع الاسم بالصفة في قولنا: أقائم الزيدان، فيكون المرفوع قد أغنى عن الخبر، وقد قرر ذلك بأن "إله" بمعنى مألوه من "ألـه" أي "عبد" فيكون الاسم المعظم مرفوعا على أنه مفعول أقيم مقام الفاعل، واستغني به عن الخبر كما في نحو قولنا: ما مضروب العمران، ورُدَّت الأقوال الثلاثة. ينظر: تمهيد القواعد (٣/ ١٤٣١،١٤٢٨: ١٤٣٣).

(٥) ينظر: التبيان (١/ ١٣٢)، توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٥٠) وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (١/ ٥٨٣).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٥) بتصرف، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٤٥) .

(٧) ينظر: إعراب لامية الشنفرى (ص١٤٠).

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٥) .

(٩) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٧٥) .

(١٠) ينظر: الدر المصون (٢/ ١٩٧).

(١١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٥٤٧).

قال سيبويه في: "باب ما جرى على موضع المنفى": "فزعم الخليل- رحمه الله- أن هذا يجرى على الموضع، لا على الحرف الذي عمل في الاسم ..... ومن ذلك أيضا قول العرب: لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ، رفعوه على الموضع، ومثل ذلك أيضا قول العرب: لا مثلَه أحدٌ، ولا كزيدٍ أحدٌ .... وإن شئت حملته على "لا" فنونته ونصبته، وإن شئت قلت: لا مثله رجلا"(١).

وعليه اعتراض وإشكال، أما الاعتراض، فهو أَن: المحل قَدْ زال بدخول النّاسخ(٢) وأما الإشكال، فهو على قولهم: إنه بدل من "إله"، لا تقول: لا رجل إلا زيد؛ لأن البدل لا يصلح هنا؛ إذ هو على تقدير تكرار العامل، فيحل محل المبدل منه، وهذا نكرة، وذاك معرفة، ولا تحل المعرفة محل النكرة(٣).

وأجيب عنه بأمرين: أنه بدل من الاسم مع "لا" فهما كالشيء الواحد، ويصح أن يخلفهما، ولكن حينئذ يذكر الخبر، فيقال: الله موجود(٤)، وبأن نحو: لا أحد فيها إِلَّا زيد، هو علَى توهم: ما فيها أحد إِلَّا زيد، وهنا يمكن أَن يحل محل الأول كما تقول: ما فيها إِلَّا زيد"(٥).

الثاني: أنه بدل مرفوع من الضمير المرفوع المستتر فِي الخبر المقدر، ذلك الضمير عائد على اسم "لا"(٦)، "فإذا قلت: "لا رجل إلا زيد" فالتقدير: "لا كائن – أو موجود– إلا زيد"، فـ "زيد" بدل من الضمير في الخبر لا من "رجل"(٧)، ودعاهم إلى هذا القول أن فيه إبدالًا من الأقرب، بخلاف إبداله من اسم "لا"، فإن الإبدال فيه من الأبعد؛ ولأنه لا داعي إلى الإتباع باعتبار المحل مع إمكان الإتباع باعتبار اللفظ، وهو رأي أبي حيان، واستحسنه ناظر الجيش(٨)، والفارضي(٩)، والدماميني(١٠).

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٩١، ٢٩٢).
(٢) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (١/ ٥٨٣).
(٣) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٧٥) .
(٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص٧٤٦) .
(٥) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (١/ ٥٨٤).
(٦) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٧٥) .
(٧) العدة في إعراب العمدة (١/ ٢٦٦) .
(٨) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٢٨) .
(٩) ينظر: شرح الفارضي على الألفية (١/ ٥٨٣).
(١٠) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - ق ١ (٤/ ١٢٤).

قال أبو حيان: "والذي يظهر لي فيه أنه ليس بدلا من "إله" ولا من "رجل" في قولك: لا رجلَ إلا زيدٌ، إنما هو بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف، فإذا قلنا: لا رجلَ إلا زيدٌ، فالتقدير: لا رجلَ كائنٌ أو موجودٌ إلا زيدٌ، كما تقول: ما أحد يقوم إلا زيدٌ، فـ "زيد" بدل من الضمير في "يقوم" لا من "أحد" وعلى هذا يتمشى ما ورد من هذا الباب، فليس بدلا على موضع "اسم لا ..... ولولا تصريح النحويين أنه بدل على الموضع من "اسم لا"، لتأولنا كلامهم على أنهم يريدون بقولهم: بدل من "اسم لا"، أي: من الضمير العائد على اسم "لا" [1].

وقد يستشكل على هذا الوجه بأنه كيف يصح الإبدال من الضمير؟! والبدل هو المقصود بالنسبة، وهي بالنسبة إلى المبدل منه سلبية، وأجيب بأنه "إنما وقعت النسبة إلى البدل بعد النقض بـ "إلا"، فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه، لكن بعد نقضه، ونقض النفي إثبات"[2].

والثالث: أنه بدل من خبر لا التبرئة، أي لا إله في الوجود إلا الله، نسبه ابن عطية إلى الزهراوي[3]، فقال في تفسيره لقوله تعالى[4]: {قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ}: "قال الزهراوي: موضع "ما" من قولهم "ما عَلَّمْتَنا" ..... يحتمل أن يكون موضع "ما" رفعا على أنه بدل من خبر التبرئة، كما تقول: لا إله إلا الله، أي: لا إله في الوجود إلا الله"[5].

قلت: أرى أن القول الأولى بالصواب أن يكون ما بعد "إلا" بدل من الضمير المستتر في خبر "لا" المحذوف اعتبارا لأصل عمل "لا" في النكرة ولا تبدل المعرفة من النكرة- والله أعلم- .

---

(١) البحر المحيط (٢/ ٧٥).
(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - ق ١ (٤/ ١٢٥).
(٣) علي بن سليمان بن محمد زهراوي أبو الحسن الزهراوي، وكان مقرئاً مجوداً فقيهاً نحوياً، وله في التفسير مصنف كبير أمَّ بجامع غرناطة القديم، وأقرأ به القرآن والفقه والنحو وغير ذلك مما كان ينتحله من العلوم، وتوفي سنة ٤٣١هـ، ينظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة (٣/ ١٨٤)، والديباج المذهب (٢/ ١١٧)، ومعجم المؤلفين (٧/ ١٠٤).
(٤) البقرة: من الآية [٣٢].
(٥) المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ١٢١) وينظر: الدر المصون (١/ ٢٦٦) .

الرأي الثاني: أن ما بعد "إلا" خبر المبتدأ وهو "لا" واسمها، وهو رأي النحاس(١)، ووافقه ناظر الجيش(٢) اعتبارًا لموضع "لا" واسمها، وهو الابتداء- والله أعلم-.

ولا يجوز أن يكون "إِلَّا هُوَ"- وأمثاله- منصوبًا على الاستثناء، كما تقول: ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدًا؛ لأنه لو كان كذلك لكان "إلَّا إياه" (٣)، أو "إلا إياي"، أو "إلا إياك"، "ولا فرق في المعنى بين: ما قام القوم إلا زيد، وإلا زيدا، من حيث أن زيدا مستثنى من جهة المعنى، إلا أنهم فرقوا من حيث الإعراب، فأعربوا ما كان تابعا لما قبله بدلا، وأعربوا هذا منصوبا على الاستثناء، غير أن الإتباع أولى للمشاكلة اللفظية، والنصب جائز، ولا نعلم في ذلك خلافا"(٤) لذا قالوا: لو قيل في الكلام: لا رجلَ عندك إلا زيداً، و "لا إله إلا اللَّهَ"(٥) لجاز ولكن الأجودَ ما في القرآن(٦).

قال الزجاج: "وإعراب "لَا إِلَهَ إلا هُوَ" النصبُ بغير تنوين في "إِله" المعنى: لا إله لكل مخلوق إلا هُو، وهو محمول على موضع الابتداء، المعنى: ما إلهٌ للخلق إلا هو، وإن قلت في الكلام: لا إِله إِلا اللهَ، جاز، أما القرآن فلا يقرأ فيه إلا بما قد قرأت القراءُ بِه، وثَبَتتْ به الرواية الصحيحة، ولو قيل في الكلام: لا رجلَ عندك إلا زيدًا، جاز، و "لا إله إلا اللَّهَ" جاز، ولكن الأجودَ ما في القرآن، وهو أجودُ أيضاً في الكلام"(٧).

المبحث الثالث: الحذف

مدخل: الحذف، لغة، هو: قطف الشيء من الطرف، وإسقاطه، تقول: حذف يحذف حذفا(٨)، ويقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَبِ الدابَة، أي: أخذت منه(٩).

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٢٥) .
(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٣٠) .
(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٢٥)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ٤٢١).
(٤) البحر المحيط (٢/ ٧٥) .
(٥) وللنصب وجهان، أحدهما: أن يكون على الاستثناء من الضمير في الخبر المقدر، والثاني: أن يكون "إلا الله" صفة لاسم "لا"، وهذا لا يكون، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٣٣)
(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٣٦) .
(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٣٦) .
(٨) ينظر: العين (حذف) (٣/ ٢٠١، ٢٠٢)، وجمهرة اللغة (حذف) (١/ ٥٠٨)، و تهذيب اللغة (حذف) (٤/ ٢٧٠) .
(٩) ينظر: الصحاح [حذف] (٤/ ١٣٤١) .

واصطلاحًا، هو: "إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام"[١] أو هو: "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل"[٢].

و"الحذف المستعمل في اصطلاح النحويين، عبارة عن ترك ذكر ما يقتضي الكلام ذكره، إما من جهة الطلب اللفظي، أو المعنوي، وليس معناه أن يكون مذكورًا ثم يحذف؛ إذ لا يثبت هذا أبدا، ولا يلزم أن يكون مقصود الذكر للمتكلم ثم لا يذكره؛ إذ قد يكون كذلك وقد لا يكون كذلك، فإن الضمير العائد في قولك: أعجبني الذي ضربت، مقصود الذكر للربط بين الصلة والموصول، لكنه حذف لطول الصلة"[٣].

ويتلاقى المعنى اللغوي والاصطلاحي للحذف، في معنى القطع والإسقاط، والحذف لابد فيه من خلف ليستغني به عن المحذوف.

ومن شروط الحذف[٤]:

(١) ألَّا يكون في حذفه إخلالٌ بالمعنى، أو اللفظ، كحذف العائد المنصوب، وهذا الشرط يختص بالمحذوف الفضلة.

(٢) أن يكون في المذكور دلالةٌ على المحذوف، إما مقالي "من لفظه" كقوله تعالى[٥]: {وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ} أي: أنزل أساطير الأولين، وإما حالي، كقولك لمَنْ رأيته مسافرًا للحج: مبرورًا، أي: حجًّا مبرورًا، فإن فقدت الدلالة، يصير اللفظ مخلًّا بالفهم، والكلام لغزًا مخلًّا بالفصاحة وهو معنى قولهم: "لا بدَّ أن يكون فيما أُبْقِي دليلٌ على ما أُلْقِي"[٦] ولا يشترط الدليل في الفضلة.

(٣) أن يتوافق الدليل اللفظي مع المحذوف، فلا يجوز: عمرو ضارب وزيد، أي: وزيد ضارب، ويراد بـ "ضارب" المحذوف معنى الضرب في الأرض.

(٤) ألَّا يكون الفعل طالبًا له بنفسه؛ لأنَّه كالجزء منه، كـ "الفاعل، والمفعول لما لم يسم فاعله، واسم "كان" وأخواتها" فإن كان امتنع حذفه، لما فيه من نقض الغرض.

---

(١) النكت في إعجاز القرآن (ص٧٦) .
(٢) البرهان في علوم القرآن (٣/ ١٠٢) .
(٣) المقاصد الشافية للشاطبي (٣/ ١٥٨) .
(٤) ينظر: مغني اللبيب (ص٧٩٣: ٧٩٧) ، والبرهان (٣/ ١١١: ١١٥).
(٥) النحل: الآية [٢٤] .
(٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٣/ ١١١)، وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (٢/ ١٤١١) .

قال ابن جني: "باب في شجاعة العربية ..... الحذف: قد حذفت العرب الجملة والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"(١).

حذف خبر "لا" النافية للجنس: يُحْذَف خبر "لا" النافية للجنس، إذا عُلِم؛ لكونه محذوفًا في حكم النطق به، ولا يحذف إلا إذا كان المعنى مفهومًا عند السامع كل الفهم؛ وإلا كان المتكلمُ مكلِّفًا السامعَ علمَ الغيب، إذ المحذوف معلوم عند الناطق لا المخاطب، فإن كان يُجْهَل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب(٢) وتقدر الأخبار بما يناسب المعنى، وليس له ألفاظ مقررة، ويراعى فيها أن يكون المعنى صحيحًا بها إذا قُدرت بعد الحذف(٣) .

وينقسم حذف خبر "لا" إلى جائز، وواجب، وممتنع، فيمتنع حذفه إذا لم يدل عليه دليلٌ من لفظ أو معنى، كقولك مبتدئًا مقتصرًا: لا رجلَ، فمثل هذا لا يُعَدُّ كلامًا عند أحد من العرب، لأنَّ المخاطب لا يستفيد منه شيئا، "ومن الواجب الثبوت لعدم العلم به قوله تعالى(٤): {لَا رَيْبَ فِيهِ} وقوله تعالى(٥): {لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ} وقوله(٦): {يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ} وقول رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: (٧)"لا أحد أغير من الله" وقوله(٨): "لا إله غيرك" (٩).

وأما الجائز والواجب فهو حذف ما دلَّ عليه دليل، كقولك: لمن قال: هل في الدار من رجل؟ لا رجلَ، بحذف "فيها" وكقولك للشاكي: لا بأسَ، بحذف "عليك" فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين، وحذفه كثيرٌ عندهم، إذا كان لا يُجْهَل،

---

(١) الخصائص (٢/ ٣٦٢) .
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٥٣٥) .
(٣) ينظر: المرتجل في شرح الجمل (ص١٧٩).
(٤) البقرة: من الآية [٢] .
(٥) البقرة: من الآية [٣٢] .
(٦) الأحزاب: من الآية [١٣] .
(٧) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب قوله {ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن} (٦/ ٧٢) رقم (٤٦٣٤)، والإمام مسلم في صحيحه في كتاب التوبة باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش (٨/ ١٠٠) رقم (٧١٦٨).
(٨) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب التهجد بالليل (٢/ ٦١) رقم (١١٢٠)، والإمام أحمد في مسنده "مسند عبد الله بن عباس- رضي الله عنهما- (٥/ ٣٦٤) رقم (٣٣٦٨).
(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٥٣٦) .

فمن حذفه لكونه لا يُجْهَل: "لا إله إلا الله" و "لا فتى إلا علي" و "لا سيف إلا ذو الفقار"(١) ويجوز عندهم الاتيان بخبر، فيقال: "لا رجل لك" أو "عندك"(٢) كقوله تعالى(٣): {لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ} فالجار والمجرور في موضع رفع خبر، متعلق بمحذوف، والتقدير: لا عاصم كائن من أمر الله اليوم، ومثله قوله تعالى(٤): {لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ} فـ {عليكم} في موضع الخبر، وهو متعلق بمحذوف، وقوله(٥): {لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ} فالجار والمجرور في موضع الخبر (٦).

ولا يلفظ به عند التميميين ولا الطائيين(٧)، بل الحذف عندهم واجب لظهور المعنى(٨) ذكره الزمخشري وغيره عنهم أنهم لا يثبتونه في كلامهم أصلًا، ونُقِل عن التميميين أنهم يقولون: "هو من الأصول المرفوضة، ويتأوَّلون ما ورد من ذلك، فيقولون في: "لا رجل أفضلُ منك: إن "أفضل" نعت لـ "رجل" على الموضع، وكذلك "خير منك" نعت لـ "أحد" على الموضع"(٩).

وذكر الجزولي أنَّ بني تميم لا يلفظون "بخبرها إلا أن يكون ظرفا"(١٠)، وردَّه الشلوبين فقال معلِّقًا: "استثناء ظريف لا أعلمه عن أحد، وكل من نقل هذا الخلاف لم ينقل فيه استثناء هذا الظرف، فلا أدري من أين نقله؟ ولا فرق بين الظرف في ذلك وبين غيره من الأخبار، ولو نقل ما ذكره المؤلف عنهم لكان له وجه من اتساعهم في

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٥٣٥) .
(٢) ينظر: الأصول (١/ ٣٨٥)، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٢٩٢)، وشرح الفارضي على الألفية (١/ ٥٨٣).
(٣) هود: من الآية [٤٣] .
(٤) يوسف: من الآية [٩٢] .
(٥) الفرقان: من الآية [٢٢] .
(٦) تعلق الظرف في {لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ} بالمحذوف، وفي: {لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ} تعلق الظرف بالجار والمجرور، وأما في: {لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ} فالظرف متعلقا بالجار والمجرور، وقد تقدم عليه، و"بشرى" مبني مع "لا" من قبيل "لا رجل في الدار"، ويحتمل أن يكون من قبيل "لا خيرا من زيد"، ويكون الظرف متعلقا بـ "بشرى"، منصوبا في تقدير المُنَوَّن، إلا أنه لا ينصرف لمكان ألف التأنيث المقصورة، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٩٢).
(٧) ينظر: المفصل (ص٥٢)، والبديع في علم العربية (١/ ٥٧٦)، والكافية (ص١٧)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٥).
(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٦).
(٩) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٥).
(١٠) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص: ٢٢٠،٢٢١) .

الظروف بما لم يتسع به في غيرها، ولكنه غير منقول، ولعله من قياسه وهذا ليس موضع القياس؛ لأنه اتساع والاتساع إنما هو منقول"[١].

أما حذفُ الخبر مطلقًا فردَّه ابن مالك؛ "لأنَّ حذفَ خبر لا دليلَ عليه يلزمُ منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه، قال الشلوبين[٢]: "ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم فيما هو جواب لقول قائل، كقولك- لمن قال: هل من رجل أفضل من زيد؟- لا رجلَ، وأما إذا لم يكن جوابًا فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلًا؛ لأنه لا دليل عليه"[٣].

وقد ورد الحذف في كلمة التوحيد في خبر "لا" النافية للجنس في قوله: "لا إله"[٤] وتقدير الخبر فيه هو: لا إله لنا، أو لا إله في الوجود[٥] أو لا إله لكم[٦] "إلاّ الله"، والمعنى: لا إله لكل مخلوق إلا هُو[٧]، "ووجه حذفه: بناء الكلام على كلام سابق قد جرى فيه ذكر الخبر، كأنّه قال: هل من إله في الوجود؟ فقال: لا إله، أي: في الوجود، وكذلك يقول: هل من رجل في الدّار؟ فتقول: لا رجل، ولا تذكر" في الدّار" لأنّه في الأصل ردّ لما قال؛ ولدلالة السّؤال عليه"[٨] ولا يكون "إلا الله" أو "إلا هو" خبرًا لأنه لم يثبت لـ "لا" عمل في المعرفة، لذلك فإن "إلا هو" ليست خبرًا للتعريف والإيجاب[٩].

وذهب النحاس، ووافقه ناظر الجيش إلى أن خبر "لا إله"، هو "إلا الله"، وهو مرفوع حملًا على المعنى، "أي: ما إله إلّا هو"[١٠]، ولا منافاة بين كون اسم الجلالة "خبرًا عن اسم قبله، وبين كونه مستثنى من مقدر؛ إذ جعله خبرًا منظور إلى جانب اللفظ، وجعله مستثنى منظور فيه إلى جانب المعنى"، ودلَّل ناظر الجيش على ذلك بأنه كيف يكون قائل: "لا إله إلا الله" موحدا إذا كان الخبر محذوفًا؟ ولذلك يتعين "أن تكون

(١) شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين (٣/ ١٠٠٦) .
(٢) ينظر قوله في: شرح المقدمة الجزولية (٣/ ١٠٠٥) .
(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٥٣٨) .
(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٦٩).
(٥) ينظر: الإيضاح العضدي (ص: ٢٤٠)، المفصل (ص٥٢)، أمالي ابن الشجري (٢/ ٦٥).
(٦) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٣٢).
(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٣٦):
(٨) البديع في علم العربية (١/ ٥٧٧).
(٩) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص٧٤٥) .
(١٠) إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٢٥) .

"إلا" في هذا التركيب مسوقة لقصد إثبات ما نفي قبلها لما بعدها، ولا يتم ذلك إلا أن يكون ما قبلها غير تام، ولا يكون غير تام إلا بأن لا يقدر خبر محذوف، وإذا لم يقدر خبر قبلها وجب أن يكون ما بعدها الخبر، وهذا هو الذي تركن إليه النفس، وقد تقدم تقدير صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر"(١).

ورُدَّ قولهم بأنه لا يجوز أن يكون "الله" أو "الضمير" خبرًا لـ "لا" النافية للجنس كما جاز في: زيد ما العالمُ إلا هو، وضُعِّف قولهما بأمور، هي:

أولًا: أن "لَا" النافية للجنس لا تدخل إلا على نكرة ركِّبت معها، والمستثنى- اسم الجلالة أو الضمائر- معرفة موجبة، ولا يخبر عن النكرة بمعرفة (٢)، هذا إذا فرعنا على أن الخبر بعد "لا" المبني معها الاسم مرفوع بها- وهو رأي الأخفش-، أما إذا جعلنا الخبر مرفوعًا بما كان عليه قبل دخول "لا" و "لا" ليس لها عمل فيه- وهو مذهب سيبويه(٣)- فكان ينبغي أن يكون "اسم الجلالة أو الضمير" خبرًا؛ إلا أنه مَنَعَ من ذلك كون المبتدأ نكرة، والخبر معرفة، وهو ممنوع إلا في ضرائر الشعر في بعض الأبواب(٤).

وعورض بأنَّ مذهب سيبويه، أن "لا" لا عمل لها في الخبر؛ لضَعْف شبهها بـ "إنَّ" حين رُكِّبَت لأنَّها صارت كجزء كلمة، ومقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر، لكنه أبقي في أقرب المعمولين، وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه(٥) وإذا كان كذلك، فلم يثبت عمل "لا" في المعرفة (٦).

ثانيًا: أن الاسم المعظم مستثنى، والمستثنى لا يصح أن يكون خبرًا عن المستثنى منه؛ لأنه لم يذكر إلا ليبين ما قصد بالمستثنى منه.

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٥) .

(٢) ينظر: التبيان (١/ ١٣٢)، ومغني اللبيب (ص٧٤٥) .

(٣) الكتاب (٢/ ٢٧٤، ٢٧٥).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٧٥)، والدر المصون (٢/ ١٩٧) .

(٥) قال ناظر الجيش في تمهيد القواعد (٣/ ١٤٣١): "أن مذهب سيبويه أن "لا" حال تركيب الاسم معها لا عمل لها في الخبر، وأنه حينئذ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول "لا" ويبدو لي من قوله هذا أنه فسر قول سيبويه: "وفي أن الأول عامل في الآخر" أن الخبر مرفوع بالمبتدأ كما كان قبل دخول "لا" والله أعلم.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٣١) .

وأُجِيب بأن اسم "لا" ليس مستثنى منه؛ لأن الاسم المعظم إذا كان خبرًا كان الاستثناء مفرَّغًا، وهو ما كان المستثنى منه مقدر فيه؛ وذلك لصحة المعنى، ولا اعتداد بالمقدر، ولا خلاف يُعْلَم في أن "قائم" خبر عن "زيد"، في نحو: ما زيد إلا قائم، وأن "زيدًا" فاعل في نحو: ما قام إلا زيد و"على هذا لا منافاة بين كون الاسم المعظم خبرا عن اسم قبله، وبين كونه مستثنى من مقدر؛ إذ جعله خبرا منظور إلى جانب اللفظ، وجعله مستثنى منظور فيه إلى جانب المعنى"(١).

ثالثًا: أن اسم "لا" عام؛ واسم الجلالة، أو الضمائر خاص، والخاص لا يكون خبرًا عن العام، فلا يقال: "الحيوان إنسان"، فإنه ممتنع؛ لأن الحيوان عام فيه ما هو إنسان وما ليس بإنسان، أما: "الإنسان حيوان" فجائز؛ لأن الإنسان حيوان حقيقة، وليس فيه ما ليس بحيوان(٢).

وأُجِيب بأنَّ "الخاص لا يكون خبرًا عن العام مسلم" به، لكن في: "لا إله إلا الله" لم يخبر بخاص عن عام؛ لأن العموم منفي، والكلام إنما سيق لنفي العموم، وتخصيص الخبر المذكور بواحد من أفراد ما دلّ عليه اللفظ العام".

قلت: على القول بأن ما بعد "إلا" بدل أو خبر، فإن حكمه الرفع، ولذلك قالوا: بأنه لا يجوز في اسم الجلالة "الله" إلا الرفع في القرآن الكريم، فلَا يُنصب حملًا علَى اللّفظ؛ لأنَّ "لا" الجنسية لا تعمل فِي معرفة(٣)؛ ولأنه لا يُقْرأ فيه إلا بما قرأت القراءُ بِه(٤)، وثَبَتتْ به الرواية الصحيحة، ولو قيل في الكلام: لا رجلَ عندك إلا زيدًا، و "لا إله إلا اللَّهَ" جاز ولكن الأجودَ ما في القرآن، وهو أجودُ في الكلام أيضًا(٥)؛ و "لأنَّ الرفع يدل على الاعتماد على الثاني، والمعنى في الآية على ذلك، والنصب على أنَّ الاعتماد على الأول"(٦) وهو غير مقصود في كلمة التوحيد.

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٣٠، ١٤٣١) .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٥) بتصرف.
(٣) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (١/ ٥٨٣).
(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (ص١١٨)، والحجة للقراء السبعة (٤/ ٤٠)، وحجة القراءات (ص٢٨٦).
(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٣٦)، وشواذ القراءات (ص: ٦٦) .
(٦) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٧٥) .

ومثله قوله- صلى الله عليه وسلم-[١]: "لا صَلاةَ بَعْدَ الإِقَامَةِ إلا الْمَكْتُوبَةَ" أو[٢] "إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ" وقوله[٣]: "لا شفاء إلا شفاؤك" فالوجه الرفع في: "المكتوبةُ"، و "شفاؤك" على البدل من موضع: "لا صلاة"، و "لا شفاء"، والنصب ضعيف [٤].

قلت: لا حذف على القول بأن خبر "لا" في كلمة التوحيد هو "هو" أو "أنا" أو اسم الجلالة "الله" أو "أنت"[٥]، وأرى أن هذا الرأي هو الأولى بالقبول لعدم تكلف محذوف؛ ولأن الكلام لا يتم بتقدير المحذوف بل يتم بما بعد "إلا" وهو الغرض من ذكر الخبر، وهو الغاية من كلمة التوحيد إثبات الوحدانية لله وهذا يتأتى بما بعد "إلا".

(١) أخرجه أحمد في مسنده "مسند أبي هريرة" (٨/ ٢٩٦) رقم (٨٣٧٩)، وأبو عوانة في مستخرجه "باب بيان حظر الصلاة إذا أقيمت الصلاة إلا المكتوبة" (٤/ ١٥٣) رقم (١٤٠٠) عن أبي هريرة بلفظ ورقاء.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه "بَابُ إذا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ" (٣/ ١٥٥) رقم ٢٨٩، وابن أبي شيبة في مصنفه باب "في الصلاة إذا أخذ المؤذن في الإقامة، (٤/ ٣٥) رقم ٤٩١٩.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة باب المريض فيما يرقى به ويعوذ به (٥/ ٤٦) رقم (٢٣٥٧٠)، وأحمد في "مسند علي بن أبي طالب" (١/ ٤٠٨) رقم (٥٦٥) وابن ماجه "عن عائشة باب ما جاء في ذكر مرض الرسول" (٢/ ٥٤٣) رقم (١٦١٩).

(٤) ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: ١٤٧، ١٥٢).

(٥) هذه الكلمات مرتبة حسب عدد مرات ورودها في القرآن الكريم، فقوله تعالى "إلا هو" ورد تسع وعشرون مرة، و "إلا أنا" ورد ثلاث مرات، و"إلا الله" مرتان، و"إلا أنت" مرة واحدة.

الفصل الثالث: كلمة التوحيد: "دراسة في العوامل والعلل والمفاهيم"

المبحث الأول: العامل في خبر اسم "لا"

اختلف النحويون في رافع خبر "لا" على قولين:

الرأي الأول: مذهب سيبويه[١] ووافقه ابن مالك[٢]، بأن "لا" مع اسمها في موضع رفع بالابتداء، حال تركيبها معه، والمركبة لا عمل لها في الخبر؛ لضعفها بالتركيب، عن أن تعمل فيما تباعد منها[٣]؛ وذلك لضَعْف شبهها بـ "إنَّ" حين رُكِّبَت حيث صارت كجزء كلمة، وجزء الكلمة لا يعمل، وأنه حينئذ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول "لا"، فالخبر في نحو: لا رجلَ أفضل منك، وهو "أفضل" مرفوع على موضع "لا رجل" [٤].

ويرى ابن هشام أن سيبويه يرى أن المركبة لا عمل لها في الاسم، ولا في الخبر؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، ومقتضى هذا أن يبطل عملها فيهما، لكن أبقي عملها في أقرب المعمولين- وهو الاسم- وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه قبل التجرد [٥].

قلت: سواء أكان لـ "لا" عمل في الاسم أم لم يكن فإن حاصل قول سيبويه وابن هشام أنها لا عمل لها في الخبر- والله أعلم-.

ويمكن أن يُعَارَض بأن "لا" عملت في الاسم مع أنها في حكم الجزء، فلِمَ لمْ يجز أن تعمل في الخبر؟ ويجاب بأنها عملت في الاسم من حيث هي حرف مشبه بغيره من الحروف، وهو "إنَّ"، أما موضعها مع اسمها فرفع؛ لوقوعهما موقع الاسم المفرد، والخبر واقع عنهما معًا، وهذا معنى غير الإعراب، وهو مثل، قولك: ما جاءني من رجل، فـ "رجل" مجرور و "من رجل" في موضع رفع على الفاعلية، بخلاف "إنَّ" لا موضع لها ولاسمها، حتى يحمل الخبر عليه[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٧٤، ٢٧٥) .
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٦).
(٣) ينظر: مغني اللبيب (ص٧٤٥) .
(٤) ينظر: التبيين (ص٣٦٨)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٦)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٧).
(٥) ينظر: مغني اللبيب (ص٧٤٥) .
(٦) التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٦٨) .

قال سيبويه: "هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع؛ لأنه لا يجوز لـــ "لا" أن تعمل في معرفة، كما لا يجوز ذلك لـــ "رُبَّ" فمن ذلـــك قولـــك: لا غلامَ لك ولا العباس، فإن قلت: أحمله على "لا" فإنه ينبغي لك أن تقول: رُبَّ غلام لك والعباس، وكذلك: لا غلامَ لك وأخوه[١]، فأما من قال: كل شاة وسخلتها بدرهم فإنـــه ينبغي له أن يقول: لا رجل لك وأخاه؛ لأنه كأنه قال: لا رجل لك وأخا له"[٢].

ووجه قوله شيئان: أولهما: أن "لا" واسمها ركبا فصارا كاسم واحد، ولذلك بني فجرت مجرى "خمسة عشر" وهي في موضع اسم واحد، كذلك "لا رجل" فعنـــد ذلـــك يحكم موضعهما بالرفع على الابتداء، والمبتدأ يحتاج إلى خبر، وأفضل هو الخبـــر، و "لا" على هذا كجزء من الكلمة فلا تكون عاملة في الخبر.

والآخر: أن "لا" عامل ضعيف؛ إذ كان فرع فرع، وليس عمله بلازم، ولا هـــو أصلا بنفسه، فعند ذلك لا يقوى على العمل في الخبر، ونظيره "إن" الشرطية، فإنها لا تعمل في الجواب عند جمهور النحويين[٣].

<u>الرأي الآخر:</u> ذهب الأخفش، إلى أنه يرتفع بـــ "لا"؛ لأنها اقتضت اسمًا وخبرًا، فعملت في كل واحد منهما كـــ "إنَّ"[٤]، فالخبر بعدها على ما كان عليه من التجرد[٥].

قال الأخفش في قوله تعالى: {لَا رَيْبَ فِيهِ}: "إن كل اسم منكور نفيتـــه بـــــ"لا" وجعلت "لا" إلى جنب الاسم فهو مفتوح بغير تنوين؛ لأن "لا" مشبهة بالفعل، كما شُبِّهت "إنْ" و "ما" بالفعل، و "فيه" في موضع خبرها وخبرها رفع، وهـــو بمنزلـــة الفاعـــل، وصار المنصوب بمنزلة المفعول به، و "لا" بمنزلة الفعل ..... وأما قوله [٦]: {لَا فِيهَا غَولٌ} فرفع؛ لأن "لا" لا تقوى أن تعمل إذا فُصِلت، وقد فصلتها بـــ"فيها" فرفع علـــى الابتداء ولم تعمل" "لا"[٧].

---

(١) وفيه عطف على اسم" لا" معرفة منفيّة بـ "لا" فلم تعمل في المعرفة، كقولك: لا غلام ولا العبّاس لك، ولا غلام لك ولا أخوه، البديع (١/ ٥٨٠).

(٢) كتاب سيبويه (٢/ ٣٠٠، ٣٠١) .

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٦٨، ٣٦٩) .

(٤) ينظر: اللباب للعكبري (١/ ٢٣٤)، والتبيين (ص٣٦٨)، و توجيه اللمع (ص١٦٤)، وإعراب لا إله إلا الله (ص٥٦).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٦).

(٦) الصافات: من الآية [٤٧].

(٧) معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٤، ٢٥).

وحجته أن "لا" تقتضي اسمين وقد عملت في أحدهما فتعمل في الآخر كـ "إنَّ"(١).

واستحسنه ابن مالك؛ لسببين(٢)، أولهما: أن كل ما استحقت "لا" به العمل باق، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب، ولو كان التركيب مانعها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم؛ لأن أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر.

وآخرهما: "أن عمل "لا" في الخبر أولى من عملها في الاسم؛ لأن تأثيرها في معناه أشد من تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل، وإنما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بـ "لا" غير المركبة؛ لأن مانع التركيب هو كون اسم "إنّ" صالح للابتداء به مجردًا عن "إنّ"، وليس كذلك مصحوب "لا" المركب، فإن تجرده من "لا" مبطل للابتداء به؛ لأنه نكرة لا مسوغ معها، فإذا قرنت بـ "لا" كانت بمنزلة نكرة ابتدئ بها؛ لاعتمادها على نفي".

ويظهر أثر الخلاف في قول أمية بن أبي الصلت(٣):

فَلَا لغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا ... ومَا فَاهُوا بِهِ لهُم مقيمُ

فمذهب سيبويه أنّ "فيها" خبر عن الاسمين جوازًا؛ لأنَّ "لغْوٌ" و "تَأْثِيم" اسمان مبتدآن معطوف أحدهما على الآخر، كقولهم: زيدٌ وعمرٌ قائمان(٤)، ومذهب الأخفش أنه خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف، لئلا يعمل في الخبر الواحد رافعان كقولك: إنَّ زيدًا وعمرًا ذاهبان(٥)، ولا رجل ولا امرأة قائمان، فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك؛ "لأنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد، وبيان ذلك أنك تقول: لا رجل

---

(١) ينظر: التبيين (ص٣٦٩) .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٦) .

(٣) من الوافر، في ديوان أمية بن أبي الصلت (ص: ١٢٢) والبيت في كتب النحو ملفق من بيتين، وهما في الديوان

فَلَا لغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا ... وَلَا حِينٌ ولَا فيها مُلِيمُ

وكأس لا تصدعُ شاربيها ... ومَا فَاهُوا بِهِ لهُم مقيمُ

واستشهد به في: اللمع (ص٤٥)، البديع (١/ ٥٨٠)، وشرح ديوان المتنبي للعكبري (٣/ ٢٧٧)، وتوجيه اللمع (ص١٦١)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٥)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٩٣)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص١١٥).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٨).

(٥) ينظر: اللباب للعكبري (١/ ٢٣٤)، وتمهيد القواعد (٣/ ١٤٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨٠٤).

في الدار، فالعامل عنده في الخبر، هو: "لا"، بمنزلة الخبر في "إنَّ"، فإذا قلت "لا رجل ولا امرأة عاقلان" لزم أن يكون "عاقلان" يعمل فيه عاملان: "لا" من حيث هو خبر اسمها، وتعمل فيه "امرأة" من حيث هو خبرها، ولا يجوز ذلك"(١).

المبحث الثاني: العلل في كلمة التوحيد

المطلب الأول: علل إعمال "لا" النافية للجنس

الأصل في "لا" النافية ألَّا تعمل، لأنَّها غير مختصة بالأسماء، وقد أخرجوها عن هذا الأصل، فأعملوها في النكرات عمل "ليس" تارة (٢)، وعمل "إنَّ" أخرى، إذا قصد بالنكرة بعدها استغراق الجنس، ولا تجرى المعارف مجرى النكرة؛ لأن "لا" لا تعمل في معرفة أبدا(٣)، فاختصت بالنكرات؛ لشمولها؛ لأنَّها جواب لما كان على طريقة: هل مِنْ رجل في الدار؟ فدخول "مِنْ" في هذا لاستغراق الجنس(٤).

قال المبرد: "إذا قلت: لا رجلَ في الدار، لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره، فهذا جواب قولك: هل من رجل في الدار؟ ؛لأنَّه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره، ألا ترى أن المعرفة لا تقع ها هنا؛ لأنَّها لا تدل على الجنس، ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع"(٥).

وعدَّد النحويون عللًا في إعمال "لا" النافية للجنس، هي: المشابهة بـــ "إنَّ"، والحمل على النقيض، والاختصاص.

المشابهة :

في اللغة: من مادة: "شبه" والشَبَه والشِبْه- لغتان- والشَبِيْه: المِثْل، يقال: أشبه الشيء الشيء، أي: ماثله، في ضرب من ضروب المشابهة(٦)، وقد تشابه الشيئان واشتبها، أي: أشبه كل واحد منهما صاحبه، وشبَهْتُه إياه وشبَّهْتُه به(٧)، أي: مثلته به.

---

(١) التذييل والتكميل (٥/ ٢٣٦) بتصرف.

(٢) تحمل على "ليس" إذا لم يقصد بالنكرة بعدها استغراق الجنس؛ لأنها مثلها في المعنى. شرح ابن الناظم (ص١٣٣).

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٩٦) بتصرف.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٣).

(٥) المقتضب (٤/ ٣٥٧).

(٦) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣١٩).

(٧) ينظر: حروف المعاني والصفات (ص٢١)، والمخصص (المشابهة) (٣/ ٣٧٣)، ولسان العرب (شبه) (١٣/ ٥٠٣).

والمشابهة ترادف المشاكهة[١] والمشاكلة، والمضارعة، والمحاكاة، والمضاهاة، والمناسبة[٢]، والمماثلة، والمقاربة.

ولم يبتعد النحويون في استعمالهم لـ "المشابهة" كعلة من علل الإعمال عن دلالتها اللغوية، وهي المماثلة، والمشاكلة، والمحاكاة، وقد تواتر كثيرًا استعمالهم له بهذا المعنى، ومن ذلك: قول ابن السراج: "ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال، فمن ذلك "ما" وهي تجري مجرى "ليس" في لغة أهل الحجاز، شبهت بها في النفي خاصة"[٣]، وقول السيرافي: "والأسماء فيها ثلاث حركات وتنوين، فإذا ضارعها الفعل، أعطي بحق المضارعة بعض ما في الاسم، ولم يبلغ من قوته، وهو فرع على الاسم، ومشبه به أن يكون مثله في جميع أحواله، وقد أمكن أن يعطى بعض ما فيه، ليدل على موضع المشابهة"[٤]، وقول ابن هشام: "لن الناصبة أشبهت "لا" النافية للجنس في معناها، فعملت عملها فيما اختصت به"[٥].

وتؤكد نصوص النحويين أنهم استعملوا كلمة المشابهة ومشتقاتها ومرادفاتها، لتفسير كثير من الأحكام الإعرابية، أو اللغوية، أو تفسير علة عمل بعض العوامل، كعلة عمل "إنَّ" وهو مشابهتها للفعل[٦]، أو علة إعراب الفعل المضارع لمشابهته الأسماء[٧] ،أو استعمالها لإعطاء الشيء حكم شبيهه اللفظي، كما أعطي "أفعل" حكم فعل الأمر لشبهه في اللفظ؛ لذا جاز أن يؤكد بالنون، وهذا من إلحاق شيء لمجرد شبه لفظيّ، وهو نظير تركيب النكرة مع "لا" الزائدة، لشبهها بـ "لا" النافية للجنس، ونظيره

(١) يقال: شاكه الشيءُ الشيءَ وشابهه وشاكله، بمعنى واحد، والمشاكهة المشابهة، ينظر: المحيط في اللغة (شكه) (١/ ٢٧٩) قال في تهذيب اللغة (شكه) (٦/ ٨): "ومن أمثال العرب قولهم للرجل المفرط في مدح الشيء: شاكه أبا فلان، أي قارب في المدح ولا تطنب وأصله أن رجلا رأى آخر يعرض فرسا له على البيع فقال له: أهذا فرسك الذي كنت تصيد عليه الوحش فقال له شاكه أبا فلان أي قارب في المدح".

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص١٠٧)، والصحاح (ضرع) (٣/ ١٢٤٩)، ومادة (حكى) (٦/ ٢٣١٧)، والغريبين لأبي عبيد الهروي (ضها) (٤/ ١١٤٧)، المخصص (المشابهة والمماثلة) (٣/ ٣٧٣)، وشرح المفصل (٤/ ١١).

(٣) الأصول في النحو (١/ ٩٢).

(٤) شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٩)، وينظر: (١/ ٥٠)، والمسائل الحلبيات (ص٢٢٠)، وعلل النحو (ص١٧٣).

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ص: ٥٠).

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٤٥).

(٧) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٢٩).

زيادة "أن" بعد "ما" الموصولة، لشبهها بـــ "ما" النافية [١] إلى غير ذلك من علل العمل، وبتتبع هذه المواضع نجد أن "المشابهة" حُمِّلَت الدلالة اللغوية لها، وأفصحت عن نظرة منطقية لتفسير الظواهر اللغوية.

التعريف الاصطلاحي للمشابهة: لم يضع النحويون لها حدًّا اصطلاحيا ضـــابطًا له مانعًا من دخول غيره فيه، بل استعملوه بدلالته اللغوية، وهي الربط بـــين الشـــيئين لمشابهتهما ومماثلتهما لبعضهما البعض، ومع ذلك يمكن لنا حدها اصطلاحيا بأنهـــا، هي: "علاقة لغوية بين تركيبين أو لفظين أو عاملين، يحمل فيها أحدهما على الآخـــر، ويأخذ حكمه أو يتجرد من حكمه؛ لوجود تلك المشابهة أو المشاكلة"[٢].

علة المشابهة في عمل "لا" النافية للجنس:

علَّل بعض النحويين عمل "لا" النافية للجنس بالمشابهة، ولكنهم اختلفـــوا فيمـــا أشبهت، على أقوال، هي:

القول الأول: المشابهة بينها وبين "إنَّ"، وهو قول المبرد[٣]، وابن الســـراج[٤]، وابن الخشاب[٥]، وابن الخباز[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن الحاجب[٨]، وابن مالك[٩]، وابن هشام[١٠]، وآخرين [١١].

وأوجه الشبه بينهما، هي [١٢]:

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٢٦٢٣).
(٢) المشابهة في النحو العربي (بحث) د. بن الدين بخولة، و د. سالمة العمامي (ص: ٦٧).
(٣) المقتضب (٤/ ٣٥٧) .
(٤) الأصول في النحو (٢/ ٦٦) .
(٥) المرتجل في شرح الجمل (ص١٧٧).
(٦) توجيه اللمع (ص١٥٧) .
(٧) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٣)، (٢/ ٩١).
(٨) أمالي ابن الحاجب (١/ ٤١١).
(٩) شرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٢) .
(١٠) قطر الندى (ص١٢)، وشرح قطر الندى (ص: ١٦٦).
(١١) ينظر: الجنى الداني (ص٢٩٠)، وتمهيد القواعد (٣/ ١٤٠٤)، وشرح الأشمونى (١/ ٣٢٩)، وشرح الفارضي (١/ ٥٥٧)، وشرح المكودي (ص: ٧٨)، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (١/ ٢٣٥)، وهمع الهوامع (١/ ٥٢٢).
(١٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٥٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٢٦)، التبيين (ص٣٦٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٣)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٢)، والجنى الداني (ص٢٩٢)، وتمهيد القواعد (٣/ ١٤٠٤)، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (١/ ٥٥٧)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٣٦).

- مشابهتها لـــ "إنَّ" في التصدير، فكلاهما لا يقع حشوًّا، بل في صدر الكلام.
- أنَّ كلًّا منهما داخل على الجملة الاسمية.
- أنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها .
- لفظ "لا" مساوٍ للفظ "إنْ" إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن.
- أن "لا" تقترن بهمزة الاستفهام ويراد بها التمني، "فيجب إلحاقها بـــ "ليت" في العمل، ثم حملت في سائر أحوالها علي حالها في التمني"(١).
- إفادتهما التوكيد، فإن "لا" لتوكيد النفي، وإنّ لتوكيد الإثبات (٢) .

وعلَّق أبو حيان على إفادتهما التوكيد، بأن "لا" ليست "لتوكيد النفي، بـــل هـــي لتأسيس النفي إذ لم تدخل علي شيء مثبت، فأكدت ذلك الإثبات" (٣) وهو متجـــه؛ لأن "لا" تدخل على مثبت فتنفيه، بعكس "إن" فتدخل على مثبت ابتداء، وهي تؤكد الإثبات.

قلت: عيَّن أبو البقاء "إنَّ" المشددة في المشابهة بينها وبين "لا" لكن أكثر العلماء لم يعين المشددة أو المخففة، كما أن انعدام الضبط في كثير من مؤلفاتهم يوقع في لبس، ومع هذا فإن الانصراف إلى "إنَّ" المشددة أولى لأنها أصل الباب؛ ولم يختلفـــوا فـــي إعمالها؛ لذا عينت "إنَّ" المشددة في هذا الموضع- والله أعلم-.

ثانيهـــا: ذهب بعض العلماء إلى أن "لا" هي محمولة على "أن" الخفيفة لوجهين: أحدهما: أنها على حرفين مثلها، والثاني: أن الخفيفة تعمل، وتلغي كما أن "لا" كذلك(٤).

ثالثهـــا جعل الأخفش علة العمل هي مشابهتها بالفعل، فقال: "أن كل اسم منكور نفيته بـــ"لا" وجعلت "لا" إلى جنب الاسم فهو مفتوح بغيـــر تنـــوين؛ لأن "لا" مشـــبهة بالفعل، كما شُبِّهت "إنْ" و "ما" بالفعل"(٥).

ويتصل قولُ الأخفش هنا بقول الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن علة ‘عمال "لا" هي الحمل على "ليس"؛ لمشابهتها لها في النفي، وأن لهما اسما وخبرا، ونظيره حمل "مـــا" على ليس في لغة الحجازيين(٦).

---

(١) التذييل والتكميل (٥/ ٢٢٣) .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٤) بتصرف.
(٣) التذييل والتكميل (٥/ ٢٢٣).
(٤) ينظر: اللباب للعكبري (١/ ٢٢٦، ٢٢٧) .
(٥) معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٤).
(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٠٢)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٦٤).

قلت: إن مَن جعل علة العمل في "لا" التبرئة مشابهتها لـ "إنَّ" ذلك لأن علة عمل "إن" عندهم هي مشابهتها للفعل، فـ "لا" فرع عن "إنَّ" وهي فرع عن أصل وهو "الفعل"، أما الأخفش فجعلها فرع عن أصل- والله أعلم-.

رابعها: جعل ابن الأثير المشابهة هي بين "لا" النافية للجنس وبين "أنْ" المصدريّة؛ للمشابهة اللّفظيّة [١] والمشابهة بينهما من حيث تكوينهما من حركة فسكون.

خامسها: جعل أبو البقاء المشابهة بين "لا" النافية للجنس و "إنْ" المخففة علة لعمل النصب خاصَّة، وليست علة للعمل من الأساس[٢].

قلت: الأولى القول بأن علة عمل "لا" هي المشابهة بـ "إنَّ" المشددة لأنه لا خلاف في إعمالها على عكس "إنْ" المخففة أو "لا" العاملة عمل ليس، ولأنه القول الذي ذهب إليه أكثر العلماء. - والله أعلم-.

الحمل على النقيض

من علل إعمال "لا" النافية للجنس التي اعتبرها النحويون "الحمل على النقيض" أو "الضد" وهي واحدة من علل القياس، وقد عدُّ النحويون التناقض بين المكونات النحوية صورة من صور التشابه التي تبيح حمل أحدها على الآخر، وعلة مجوزة لإجراء الأحكام على ما يضاد ويناقض المحكوم بها[٣].

وقد حكم النحويون في كثير من المسائل بجريها مجرى ضدها، أو نقيضها[٤]، ومثال على ذلك قول سيبويه: "وقالوا: عدو وعدوة، شبهوه بصديق وصديقة، كما وافقه حيث قالوا للجميع: عدو وصديق، فأجري مجرى ضده"[٥]، وقال ابن جني: "واعلم أن اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازًا صحيحًا أن يستدل به على أمر ما وأن يستدل به

(١) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٥٧١) .
(٢) ينظر: اللباب للعكبري (١/ ٢٢٧).
(٣) ينظر: الحمل على النقيض في النحو العربي (بحث) عبد السلام مرعي جاسم (ص: ٢٦١).
(٤) ينظر: الأصول في النحو (٣/ ٩٥)، والتعليقة على كتاب سيبويه (٤/ ١١١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢١٧).
(٥) الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٣٨).

على ضده البتة"[١]، وقول السيرافي: "ونقيض الشيء يقع موقعه وعلى حسب لفظه"[٢]، وقول أبو البقاء الكفوي: "فإن من دأبهم حمل النقيض على النقيض"[٣]

ولم يبرح النحويون التنبيه على أن حمل الشيء على ضده يجري مجرى حمله على نظيره، ومن أمثلته قول ابن الخشاب: "لا رجل أفضل منك .... وقد قلنا إنَّ حملها على "إنَّ" حمل النقيض على نقيضه؛ وهو كحمل النظير على نظيره"[٤].

ولم ينكر أحد من النحويون هذا الحمل، بل إن بعضهم عقد له أبوابًا تحدث فيها عن بعض مسائله، كابن جني الذي عنون لأحد أبوابه بـ "باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه"[٥] كما نجد هذه الظاهرة حاضرة في عناوين أبوابهم، فمن ذلك: المعرب والمبني، والمذكر والمؤنث، جمع القلة وجمع الكثرة.

"الحمل على النقيض" علة عمل "لا" النافية للجنس: من المواضع التي حكم فيها بالحمل على النقيض أو الضد "لا" النافية للجنس، حيث حُمِلَت على "إنَّ"- المشددة أو المخففة على الأقوال فيها-[٦] وهما نقيضان؛ لأنَّ "لا" للنفي و "إنَّ" للإيجاب، وحق النقيض أن يُخَرَّج على حد نقيضه من الإعراب، نحو: "ضربت زيدا"، وفيه فعل وفاعل ومفعول، ونفيه هو قولك: "ما ضربت زيدا"، قد أعرب بإعرابه من حيث كان نقيضه يشعر بمعنى الرفع له، فلما أشبهت "لا" "إن" وكانت "إن" عاملة في المبتدأ والخبر؛ كانت "لا" مثلها؛ لأنَّها تقتضيهما جميعا كما تقتضيهما "إنَّ"[٧].

وحُمِلت على "أنْ الخفيفة لوجهين: أحدهما: أنها على حرفين مثلها، والثاني: أن الخفيفة تلغي كما أنَّ "لا" كذلك"[٨].

(١) الخصائص (١/ ١٠٧).
(٢) شرح كتاب سيبويه (١/ ٤٨٧).
(٣) الكليات (ص٤٨).
(٤) المرتجل (ص١٧٧) .
(٥) الخصائص (٢/ ٢٠٣).
(٦) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٥٧١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٣) .
(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٣).
(٨) اللباب للعكبري (١/ ٢٢٧).

وقد بيَّن ابن الناظم علة الحمل على النقيض، فقال: "والشيء قد يحمل على ضده، كما يحمل على نظيره؛ لأن الوهم يُنَزِّل الضدين منزلة النظيرين، ولذلك نجد الضدَّ أقرب حضورًا في البال مع الضدِّ"(١).

ثم لما كان عمل "لا" بالحمل على غيرها فلم تعمل مطلقًا، بل بشروط، هي:

•**ثلاثة شروط في "لا" نفسها:** أن تكون نافية، وأن يراد بها النفي العام، وأن تكون مفردة، وقد سبق الكلام عليها.

•**وأربعة شروط في الاسم:**

أن يكون اسمها مفردًا، وأن يكون نكرةً، و- اشترط أبو البقاء-"أن تكون تلك النكرة جنسًا"(٢)، و- اشترط ابن مالك- ألا يكون اسمها معمولًا لغيرها(٣)، احترازًا من نحو قوله تعالى(٤): {لَا مَرْحَبَاً بِهِمْ} لأن قوله "مرحبًا" معمول لغير "لا" (٥).

قال سيبويه: "ألَّا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن "لا" حين قلت: لا مرحبا، ولا سلام، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق .... ولكنها تجئ لمعنى"(٦).

ووجهُ اشتراط قصد عموم النفي في "لا"، والتنكير في الاسم؛ لتكون "لا" نصًّا في نفي الجنس بأسره(٧)؛ ولذا قال ابن مالك: "وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها" (٨) ولأنَّها جواب لاستفهام فيه "من" الدالة على تأكيد العموم، كقول السائل: هل من رَجُلٍ؟

---

(١) شرح ابن الناظم (ص١٣٣).

(٢) اللباب للعكبري (١/ ٢٢٧).

(٣) التسهيل (ص٦٧)، وقال ابن مالك: "لا العاملة عمل إن إذا .... باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها" ولبيان أهمية قوله "غير معمول لغيرها" قال الدماميني "وقد يقال: إن قوله: (يليها) محتمل لكون الاسم يليها لفظا، وإن كان ثم فاصل تقديرا، فلا يكون قوله: (يليها) بمجرده مخرجا لنحو: (لَا مَرحبَاً بهم)، فلما قال: (غير معمول لغيرها) علم أن المراد كونه يليها من غير فاصل ألبتة، لا ظاهر ولا مقدر، فقد استفيد ثانيا ما لم يستفد أولا" تعليق الفرائد (ق ١/٤/ ٩٤).

(٤) سورة ص: من الآية [٥٩].

(٥) ذهب الزمخشري إلى أنه منصوب على أنه "دعاء منهم على أتباعهم، تقول لمن تدعو له: مرحبا، أي: أتيت رحبا من البلاد لا ضيقا، أو: رحِبَت بلادُك رحبا، ثم تدخل عليه "لا" في دعاء السوء" أو على المصدر أو على المفعول به، أي: لا يسمعون مرحبًا عند العكبري، ينظر: تفسير الكشاف (٤/ ١٠١)، إملاء ما من به الرحمن (٢/ ٢١٢).

(٦) كتاب سيبويه (٢/ ٣١٠).

(٧) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٣٧).

(٨) التسهيل (ص٦٧).

فوجب أن يكون الجواب على حسب السؤال[١]، فـ "قُدِّر فيه "من" الاستغراقية؛ لأن "من" هي الموضوعة للجنس، فإذا قلت: لا رجل في الدار، وأنت تريد نفي الجنس كله لم يصح إلا بتقدير "من"، ولو لم ترد "من" لكنت نافيًا رجلًا واحدًا، وجاز أن يكون في الدار اثنان فأكثر، ومن هنا قال النحويون إن "لا رجل" جواب لمن قال: هل من رجل في الدار؟، فهو سائل عن كل الجنس"[٢].

- **وشرطان في الخبر:** أن يكون خبرها نكرة، وأن يكون مؤخرًا.

وشرط التأخير أشار إليه الكسائي والفراء فيما نقله عنهما ابن السراج[٣]، فقال الكسائيُّ: "النكرات يبتدأ بأخبارها قبلها؛ لئلا يوهمك أخبارها أنها لها صلات، فلما لزمت التبرئةُ الاسمَ تأخر الخبر"، وقال الفراء: "و "لا" إذا كانت تبرئة كان الخبر بعدها ففصلوا بهذا الإعراب بين معنيين" ثم اشترطه ابن عصفور وبيَّن سبب ذلك، وهو "أنها إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم، ولا تكون خاصة حتى تكون للنفي العام، فتكون في جواب السؤال العام، نحو قولك: هل من رجل قائم؟ فيلزم دخولها من أجل ذلك على الاسم"[٤].

- **وشرطان في التركيب:**

ألا يُفصَل بينها وبين اسمها- خلافًا للمازني-[٥]، وألا يدخل عليها جارٌّ[٦]، وهو المراد بقولهم: ألا تقع بين عامل ومعمول [٧].

فإذا تحققت الشروط أُعمِلت، واطَّرد في اسمها البناء على ما ينصب به[٨]،

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي "المقاصد الشافية" (٢/ ٢٤٨).
(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٣٧).
(٣) الأصول في النحو (١/ ٣٨١)، ونقله النحاس في إعراب القرآن (١/ ٤٤).
(٤) المقرب لابن عصفور (ص/ ١٠٤).
(٥) قد أجاز المازني فيها أن تعمل مع فصلها، ولكنه لا يبنى، فقد جاء في السعة، "لا منها بدَّ" بالبناء مع الفصل، ولم يعول عليه. ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٣٧)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ق ١/٤/ ٩٤).
(٦) ينظر: التسهيل (ص٦٧)، ورسالة إعراب لا إله إلا الله، منسوبة إلى ابن هشام الأنصاري (ص٤٧).
(٧) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٣٧).
(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٣٦)، والكافية (ص٣٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤١٤)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص٣٧١).

وهو الفتح بلا تنوين في المفرد[١] ،نحو: لا رجلَ، وتُرِك التنوين؛ لأنَّ "لا" جُعِلَت مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كـ "خمسة عشر"[٢].

ولكون "لا" محمولة على "إنَّ" في العمل انحطت درجتها عنها في أمور، منها[٣]:

- أن اسم "لا" لا يكون إلا مظهرًا، واسم "إنَّ" يكون مظهرًا ومضمرًا.
- أن اسم "لا" لا يكون إلا نكرة، واسم "إن" يكون نكرة ومعرفة.
- أن خبر "لا" لا يتقدم على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، ويجوز في "إن".
- أن اسم "لا" لا ينون، واسم "إن" ينون.
- أن اسم "لا" المفرد مختلف في إعرابه، أما اسم "إن" لا خلاف فيه.

الاختصاص

الاختصاص: مصدر من "خَصّ" ضد عمَّ يقال: خصَّ الشيءُ[٤] ،وخصَّه بالشيء يخُصُّه به، واخْتَصَّهُ به، أفرده به دون غيره[٥]، "والخَاصَّةُ: خلاف العامّة"[٦]، وخصَّص الكلمةَ: خصّ بها معنى معيّنًا، فجعلها مصطلحًا له[٧] ؛ لذا يمكن القول بأن الاختصاص في اللغة، هو: قصر الحكم على بعض أفراد الجنس.

واستعمل النحويين هذا المصطلح بدلالته اللغوية، فأطلقوه على باب الاختصاص، وهو الاسم المنصوب المعمول لفعل واجب الحذف تقديره: "أخص"[٨] ومنه جاءت تسميته بالاختصاص[٩].

---

(١) ويبنى على الفتح أيضا جمع التكسير؛ لأن نصبه به، نحو: ولا رجالَ، ويبنى المثنى، وجمع التصحيح للمذكر على الياء، نحو: لا رجليْن، ولا قائميْنَ؛ لأن نصبهما بها، والمثنى والجمع عند الخليل وسيبويه مع لا اسم واحد وتثبت النون كما تثبت مع الألف واللام في تثنية ما لا ينصرف وجمعه نحو قولك هذان أحمران وهذان المسلمان، وذهب المبرد إلى أنهما معربان؛ "لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد" المقتضب (٤/ ٣٦٦) ويبني جمع التصحيح للمؤنث، على الكسر، نحو: "لا مسلماتِ لك" وأجاز المازني وابن مالك وأبو حيان وابن هشام الفتح .

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٥٧).

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٣١)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٣٦).

(٤) ينظر: كتاب الأفعال لابن القطاع (١/ ٣١٤). معجم متن اللغة (خلل) (٢/ ٣٢٦).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٦٩)، ولسان العرب (خصص) (٧/ ٢٤).

(٦) الصحاح (خصّ) (٣/ ١٠٣٧).

(٧) ينظر: تكملة المعاجم العربية (خصص) (٤/ ١٠٦)، معجم اللغة العربية المعاصرة (خصص) (١/ ٦٥١).

(٨) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٤/ ٦٦) حاشية المحقق رقم (١).

(٩) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٣٣)، والمقتضب (٣/ ٢٩٨)، والمفصل (ص٦٩)، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص٢٦)، وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤١٧) .

أما الاختصاص الذي نقصده هنا فلم أقف على حدٍّ له، إلا أنه يمكن وضع تعريف اصطلاحي له مستنبط من دلالة اللفظ في اللغة، فنقول هو:

تخصيص العامل بمعمول معين، لا يكون كالجزء منه، اقتصر عمله عليه، دون غيره من المعمولات- والله أعلم-.

وذلك كتخصيص حروف الجر بالأسماء، فعملت فيه الجر؛ لاختصاصها بها، أو تخصيص "لم" بالدخول على الفعل المضارع وقصر عملها عليه دون غيره من الأفعال؛ لاختصاصها به(١).

والاختصاص علة معتبرة عند النحويين، فجعلوا الاختصاص من علل وأسباب العمل(٢)، ومن ذلك ما قاله الرماني: "والجازم يعمل بحق الشبه للجار من عوامل الأسماء من جهة الاختصاص الذي بينهما، فالجازم للفعل، والجار يختص الاسم"(٣)، وقول ابن الخشاب: "واعلم أن من شرط العامل أن يختص بأحد القبيلين الاسم أو الفعل فإن اختص الحرف بأحدهما عمل فيه"(٤)، وقول ناظر الجيش: "لن وهي حرف نفي ويتخلص الفعل معها للاستقبال ..... وإنما عملت النصب في الفعل لأنها مثل "أن" في الاختصاص بالفعل المستقبل"(٥) ،وقول أبي البركات: "أن العامل إنما كان عاملًا لاختصاصه، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل"(٦).

كما جعلوا الاشتراك، وزوال الاختصاص من علل عدم العمل، قال ابن عصفور في الحديث على "إن" المخففة: "وإن ألغيت لزمت اللام فرقا بينها وبين النافية، نحو

(١) ينظر: التذييل والتكميل (١١/ ١١٤).

(٢) ومع كون الاختصاص علة للعمل إلا أنه قد ترد حروف مختصة بالاسم، وحروف مختصة بالفعل؛ لكنها لا تعمل شيئا فيهما؛ وعلة امتناعها من العمل أنها اتصلت بما اختصت به اتصالاً شديداً، حتى تنزلت منزلة الجزء منه، فيبطل عمله فيه؛ إذ كان جزء الكلمة لا يعمل فيها، ومن ذلك "لام التعريف" فمع اختصاصها بالاسم، إلا أنها لما اتصلت به جرت مجرى الجزء منه، فلم تعمل شيئا فيه، وكذا "السين وسوف" مع اختصاصهما بالفعل لم تعملا فيه؛ لجريهما فيه مجرى لام التعريف من الاسم، إذ كانتا تخصصانه كما تخصص "أل" ينظر: المرتجل لابن الخشاب (ص٢٢٧، ٢٢٨) وفيه رد على أبي البقاء في قوله "كل مختص يجب أن يعمل" اللباب للعكبري (١/ ٢٢٧) .

(٣) شرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ٧٩٦).

(٤) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص٢٢٦).

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٨/ ٤١٣٧)، وينظر: شرح ابن الناظم (ص: ٤٧٤).

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٧١).

قولك: إنْ زيد لقائم، فمن ألقاها فلزوال الاختصاص؛ إذ قد تدخل على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو قولك: إن ظننت زيدا لقائما"[١].

وذهب أبو البقاء[٢] وابن عصفور، وابن مالك[٣]إلى أنَّ علة عمل "لا" النافية للجنس، هي: اختصاصها بالاسم النكرة؛ ذلك لأنه قصد بها الاستغراق، ورفع احتمال التخصيص[٤] والتحديد.

قال ابن عصفور: "فإن قيل: كيف عملت "لا" وهي تدخل على الاسم والفعل والحرف، ولا تعمل عندنا إلا بشرط الاختصاص بما تدخل عليه؟ فنقول: هذه المعاملة مختصة بالأسماء؛ لأنها في جواب من قال: هل من رجل؟"[٥].

قلت: مما سبق يتضح أن النحويين ذكروا عللًا خمسًا لعمل "لا" النافية للجنس، هي:

- المشابهة بينها وبين "إنَّ" .
- المشابهة مع "إنْ" المخفَّفة من الثقيلة.
- المشابهة اللفظية بينها وبين "أنْ" المصدرية.
- حمل "لا" النافية للجنس على ضدها وهو "إن" المشددة أو المخفَّفة، وهو من أنواع المشابهة، وهما- المشابهة والحمل على الضد- من القياس.
- الاختصاص بالنكرة.

وكلها علل حاضرة في "لا" التبرئة، لكن أقواها المشابهة، والحمل على النقيض؛ لأنه ليس كل ما توفرت فيه علة الاختصاص عامل بدليل "أل" التعريف، وهمز الاستفهام، أما القياس ومنه المشابهة والحمل على النقيض فعلة واضحة ولم يختلف عليها النحويون- والله أعلم-.

(١) المقرب (١/ ١١١).
(٢) اللباب للعكبري (١/ ٢٢٧) .
(٣) شرح التسهيل (٢/ ٥٣).
(٤) المقاصد النحوية (٢/ ٧٩٢)، وحاشية الصبان (١/ ١).
(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٠٨).

المطلب الآخر: علة التضمين في اسم "لا" النافية للجنس

وردت علة التضمين في اسم "لا" في موضعين، أولهما: في علل بناء اسمها، والأخرى في علل إعرابه، وقد مرت الإشارة إلى ذلك وهنا سأتعرض بالدراسة لظاهرة التضمين.

التضمين: اختلف القائلون ببناء اسم "لا" في موجب بنائه على قولين: التركيب مع "لا"[١] وتضمينه حرف الجر "من" والتضمين من الأساليب التي جرى فيها خلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين، فأثبته البصريون، وعارضوا القول بتناوب حروف الجر، الذي قال به الكوفيون، وهو من الأساليب التي اتسع العلماء في تطبيقاته على فصيح الكلام[٢]، وعلى أساسه فسر النحويون كثيرا من النصوص القرآنية والحديث الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرا؛ لذا كان التضمين من الأساليب الحاضرة في تأويلاتهم لتتفق الألفاظ مع مدلولاتها، ومع القياس اللغوي والنحوي.

والتضمين، من ضَمَّنَ الشَّيءُ الشَّيءَ: إذا أودعه إيَّاه كما تُودِع الوعاء المتاع فقد تضَمَّنَه هُوَ، وهو جعل الشيءَ في شيءٍ يحويه[٣]، وكل شيءٍ جُعِلَ وعاءً لشيء فقد ضُمِّن إياه[٤]، وضمَّن الكلامَ معنىً من المعاني[٥] احتوى اللفظ على معنى خفي.

واصطلاحًا هو: إشراب لفظٍ معنى لفظٍ آخر مناسب له، فيعطونه حكمه في التعدي واللزوم، وفائدته أنه تؤدي كلمة مؤدى كلمتين[٦].

ويقع التضمين في الحروف والأفعال والأسماء وهو من أنواع المجاز؛ لأنَّ اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معا فالجمع بينهما مجاز[٧].

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة [ض ن] (١٢/ ٣٦).

(٢) ينظر: التضمين عند النحاة (ص ٣٧٩) بحث منشور لـ: فاز رمضان لعيبي، مجلة أبحاث ميسان، المجلد السابع عشر، العدد الثالث والثلاثون، حزيران، سنة: ٢٠٢١م.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة [ضمن] (٣/ ٣٧٢)، ولسان العرب [ضمن] (١٣/ ٢٥٧)، وتاج العروس [ضمن] (٣٥/ ٣٣٤).

(٤) ينظر: العين [ضمن] (٧/ ٥٠)، والصحاح [ضمن] (٦/ ٢١٥٥)، ومجمل اللغة [باب الضاد والميم وما يثلثهما] (ص٥٦٦)، والمخصص (٣/ ٤٤٢)، وشمس العلوم (٦/ ٤٠٠١).

(٥) ينظر: شمس العلوم [التضمين] (٦/ ٤٠٠١)، وينظر: معجم ديوان الأدب (٢/ ٣٧٨).

(٦) ينظر: معاني النحو (٣/ ١٢)، والتضمين عند النحاة بحث لـ: فاز رمضان لعيبي (ص ٣٨١).

(٧) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٠٩، ١١٠)، و (٢/ ٢٤٣).

قال ابن جني: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ..... ووجدت في اللغة من هذا الفنِّ شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره- لا جميعه- لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه، فإذا مرَّ بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن، يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها"(١).

ومنه قول جرير(٢):

أَتَيمًا تَجْعَلُون إِلَيَّ نِدًّا ... وما تَيْمٌ لِذِى حَسَبٍ نَدِيدُ

و "إلى" متعلق بـ "تجعلون" على طريق التضمين، أي: تنسبونه إليَّ.

تضَمُّن اسم "لا" معنى "من" التضمين في كلمة التوحيد، في قوله "لا إله" حيث إن بعض النحويين(٣) قالوا بأن علة البناء في اسم "لا" النافية للجنس، هي: تضمُّنه معنى "مِنْ" الاستغراقية؛ حيث إنهم أرادوا التنصيص على الاستغراق(٤) فحذفت "من" وضمنت النكرة معناها، فبنيت، وأفيد الاستغراق والعموم من تضمّن الاسم معناها بعد النفي(٥)، ويدل على تضمّن معنى "مِنْ" ظهورُها في قوله(٦):

فقامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفِهِ ... وقال ألا لَا مِنْ سبيلٍ إلى هند

---

(١) الخصائص (٢/ ٣١٠، ٣١٢)، وينظر في أمثلة التضمين: الكتاب (١/ ٥١)، والكشاف (١/ ٩٥، ٤٠٦)، (٢/ ٣).

(٢) البيت من بحر الكامل: لجرير في ديوانه (١/ ٣٣١) واستشهد به في: الأضداد لابن الأنباري (ص٢٤)، والإبانة في اللغة العربية (٤/ ٢٥٥)، وتوجيه اللمع (ص١٤٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٢٨).

(٣) وهو قول ابن بابشاذ، وابن يعيش، وأبو الفداء ينظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٧٧)، و شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٣)، والكناش في فني النحو والصرف (١/ ٢٠٦)، وصححه ابن عصفور، ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٠٧)، ونسب إلى الأخفش، والمازني، والمبرد، والفارسي، نسب إليهم في: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ٢٢٦)، ونسب إلى أكثر البصريين في: توجيه اللمع (ص١٥٩).

(٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - ق ١ (٤/ ٩٤) بتصرف.

(٥) الكناش في فني النحو والصرف (١/ ٢٠٦) بتصرف.

(٦) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: العين (ألا) (٨/ ٣٥٢)، وتهذيب اللغة (ل م) (١٥/ ٣٠٤)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٢)، لسان العرب (ألا) (١٥/ ٤٣٤)، والتذييل والتكميل (٥/ ٢٢٢)، والجنى الداني (ص٢٩٢)، وتخليص الشواهد (ص٣٩٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٩١).

والشاهد فيه ظهور "من" بعد "لا" النافية للجنس، وهذا رد إلى الأصل، وهي زائدة للاستغراق و"سبيل" اسم "لا" مبني على فتح مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد و"إلى هند" متعلق بمحذوف خبر "لا" (١).

وبيانه من وجهين، هما:

الوجه الأول: أن نحو: "لا رجل" نص في نفي الجنس بمنزلة: "لا من رجل"، كأن قائلًا قال: هل من رجل في الدار؟ فـ "من" غير منفصلة من "رجل" ، وهو استفهام عن عام- الواحد وأكثر منه- فينبغي أن يكون الجواب عامًّا مثله، فيجاب: لا رجلَ في الدار، ومعناه عموم النفي، فلا يجوز أن يكون في الدار رجل ولا أكثر منه من الرجال؛ لأن "لا" نفي عام (٢).

الوجه الثاني: أن "لا رجلَ"- بفتح رجلَ- يفيد الاستغراق بخلاف: "لا رجلٌ في الدار"- برفع رجل- لا تفيد الاستغراق "فإذا قلت: "هل رجلٌ في الدار" أو "لا رَجُلٌ في الدار" جاز أن يكون في الدار رجلان؛ لأنك إنما أخبَرْتَ أنه ليس فيها واحد فيجوز أن يكون فيها أكثر"(٣)؛ لذا يجوز أن يقال: لا رجلٌ في الدار بل رجلان، ولا يجوز: لا رجلَ في الدار بل رجلان، ولا يجوز: ما جاءني من رجلٍ بل رجلان(٤).

وردَّ ناظر الجيش، قولهم: ضمنت النكرة معنى حرف الجر "من" بأن ذلك "غير ظاهر، لأن "الاسم من قولنا: لا رجل، لم يتضمن "من" .... والذي يظهر أن معنى "من" مفهوم من مجموع الكلمتين لا من كل منهما بمفرده، فالمتضمن لمعنى "من" إذا إنما هو "لا" مع "رجل" في قولنا: لا رجل"(٥).

قلت: وهو اعتراض وجيه لأنَّه لم يتضمن معنى "من" الاسم بمفرده ولم تتضمنه "لا" بمفردها، ولكن لمَّا تركب الاسم مع "لا" فتضمنا معناها، فالتركيب سبب التضمين؛ إذا التركيب جعلهما يتضمنا معنى الحرف ليؤديا معنى نفي العموم والاستغراق فيه- والله أعلم-.

---

(١) شرح شذور الذهب للجوجري (١/ ٢٤٧) حاشية المحقق رقم (٣) .
(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٠٧)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٨٩) .
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٦٩).
(٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - ق ١ (٤/ ٩٤) بتصرف.
(٥) تمهيد القواعد (٣/ ١٤١٩).

تضمين "لا إله" معنى الفعل:

ذهب الكوفيون إلى أن الكلام متضمن معنى الفعل، وهو العامل في الاسم؛ لأنهم قالوا بأن اسم "لا" معرب، وبيانه أن قولك: لا رجل في الدار تقديره: لا أعلم رجلًا في الدار، أو لا أجد، وحَذْفُ الفعلِ وإبقاء عمله جائز بلا خلاف، والأصل في العمل للأفعال، فإذا صح تقديرها نسب العمل إليها(١).

ورده القائلون بتضمين حرف الجر بأنه لو كان الكلام متضمِّنا لفعل محذوف، تقديره: "لا أجد"، أو "لا أرى"، ونحو ذلك، لكان بعيدًا في التقدير؛ لأنه لو كان معنى: "لا إله إلا الله": لا أجد إلهًا، لكان النفي منسوبا إلى وجدانك، والمعنى ليس كذلك، وإنما المعنى، هو: انعدام الآلهة غير الله لمعنى في نفس المنفي، وهو عدم تصوره لا عدم وجدانك(٢).

المبحث الثالث: المصطلحات النحوية في كلمة التوحيد

"لا" النافية للجنس: لم يتفق النحويون على إطلاق مصطلح بعينه على "لا" العاملة عمل "إنَّ" فاستعملوا لها مصطلحين مشهورين، هما: "لا النافية للجنس" و"لا التبرئة" بالإضافة إلى مصطلحات أخرى لكنها لم تُشتَهر اشتهار هذين المصطلحين.

فتُسَمَّى "لا التبرئة"، عند الكسائي(٣)، والفراء(٤)، وأبي بكر الأنباري(٥)، والنحاس(٦)، والسيرافي(٧)، ومكي القيسي(٨)، والسيد البطليوسي(٩)، والجزولي(١٠)، وابن مالك(١١)، وأبي حيان(١٢)، والمرادي(١٣)، وابن هشام(١٤)،

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٠٢)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٦٥).
(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٦٣).
(٣) روي عن الكسائي في الأصول (١/ ٣٨١)، وإعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٤) .
(٤) معاني القرآن للفراء (١/ ١٢٠) .
(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٥٤)، وإيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٤١) .
(٦) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٤) .
(٧) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٦٤) .
(٨) مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١٢٣) .
(٩) الحلل في شرح أبيات الجمل (ص٣٢)
(١٠) المقدمة الجزولية (ص٢١٨) .
(١١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٦٨)، والتسهيل (ص١٥٩) .
(١٢) ارتشاف الضرب (٣/ ١٢١٧) .
(١٣) توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٧٢٦) .
(١٤) مغني اللبيب (ص٨٣٤) .

والسيوطي[١]، وغيرهم[٢].

والتبرئة من: برَّأت فلانًا عن كذا، إذا نفيته عنه، فهي مُبَرِّئَةٌ للجنس، وهو مصطلح خاص بها، دون غيرها من أحرف النفي، وحق "لا" التبرئة أن تصدق على "لا" النافية كائنة ما كانت؛ لأن كل من بَرَّأْتَه فقد نفيت عنه شيئًا، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل "إنَّ"؛ لأنها في النفي والتبرئة أمكن من غيرها؛ لعمومها بالتنصيص [٣].

وتُسمَّى "لا النافية للجنس" عند يوسف بن أبي سعيد السيرافي[٤]، وابن جني[٥]، والجزولي[٦]، والعكبري[٧]، وابن يعيش[٨]، وابن الحاجب[٩]، وابن الناظم[١٠]، وابن الصائغ[١١] وأبي حيان[١٢]، والمرادي[١٣]، وابن هشام[١٤]، والوقاد[١٥]، والسيوطي[١٦] وغيرهم[١٧].

قلت: يُلَاحظ أنَّ بعض العلماء استعمل المصطلحين، منهم: الجزولي، وأبو حيان، والمرادي، وابن هشام، والشيخ خالد[١٨]، والسيوطي، والمصطلحان يتفقان مع ما تؤديه "لا" من معنى، فهي تنفي اتصاف جنس الاسم بكامله، وهي تبريء وتنزه الجنس عن الاتصاف بالخبر، فإذا قيل: لا رجل فيها، فمعناه أن جنس الرجال منفي عنهم الوجود

---

(١) همع الهوامع (٢/ ٢٣٠).
(٢) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي(١/ ١٣٢)، والكشف والبيان للثعلبي (٧/ ٤٩)، والمحرر الوجيز (١/ ١٥٨)، وأحكام القرآن لابن العربي (١/ ١٩١)، والكتاب الفريد (٤/ ٤٥٠)، والدر المصون (١/ ٣٠٥)، والتصريح (١/ ٣٣٦) .
(٣) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - ق ١ (٤/ ٩٣)، التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٣٦) .
(٤) شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٣١) .
(٥) اللمع لابن جني (ص٤٤).
(٦) المقدمة الجزولية (ص١٨٦).
(٧) وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص٤٨) .
(٨) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٥).
(٩) الكافية (ص١٧)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٤٦).
(١٠) شرح ابن الناظم (ص١٣٨) .
(١١) اللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٩٧).
(١٢) والتذييل والتكميل (١٠/ ١٩٩) .
(١٣) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٤٤) .
(١٤) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص١٠٨).
(١٥) شرح الأزهرية (ص٤٤) .
(١٦) همع الهوامع (١/ ٥٢٢).
(١٧) ينظر: تفسير البيضاوي (١/ ٣٦)، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (١/ ٦٦)، والدر المصون (٨/ ٤٧١).
(١٨) التصريح (١/ ٢٩٩، ٣٣٦) ..

فيها، كذلك في كلمة التوحيد "لا إله" فالنفي يطال جنس الآلهة وأنهم مبرؤون عن الوجود.

ومما يُعَدُّ وصفًا لها أكثر من كونه مصطلحًا ما استعمله سيبويه في الكلام عنها، فقال: "الحرف الذي عمل في المنفي"(١) وابن جني قال: "لا النافية للنكرة" (٢) وعبَّر عنها ابن مالك بـ "لا العاملة عمل إنَّ" (٣).

واختلاف المصطلحات على أداة واحدة يدل على التطور في الاصطلاح النحوي عليها، وفي الوقت ذاته عدم التوحيد في المصطلح .

المبني:

البناء: هو أن لا يختلف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها(٤)، أو هو: لزوم آخر الكلمة إما بحركة، وإما بسكون، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل(٥) أي: أن السكون والحركة لا يكونان عن عامل، كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل(٦)، فحركة آخره كحركة أوله في اللزوم والثبات، فلا يتغير بحال مع وقوعه موقع رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، أو عطفه على ما قبله(٧)، نحو: "كم وحيثُ وهؤلاءِ والذينَ" وما أشبه ذلك مما لا تغيره العوامل.

وسُمِّي بناء؛ لأنه لا يزول، ولا يتغير بدخول العوامل المختلفة (٨) كأنه "لما لزم ضربًا واحدًا فلم يتغير تغيُّر الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازمًا موضعه لا يزول من مكان إلى غيره وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة والفسطاط والسرادق ونحو ذلك"(٩).

وأصل البناء: هو سكون آخر المبني؛ فإن وجد متحركا فالسؤال لم حُرِّك؛ ثم اختص بتلك الحركة دون غيرها(١٠).

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٩١).
(٢) الخصائص (٢/ ١٧٠) .
(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص٦٧).
(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٧٤).
(٥) ينظر: رسالة الحدود (ص٦٧)، والخصائص (١/ ٣٨)، واللباب للعكبري (١/ ٦٦) ،
(٦) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص٣٥).
(٧) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٩١٩).
(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٨٦).
(٩) الخصائص (١/ ٣٨).
(١٠) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٨٩٣).

وقد اختلف اصطلاح النحويين في التعبير عن البناء في اسم "لا" النافية للجنس إذا كان مفردًا، فسيبويه استعمل مصطلح "النصب بغير تنوين"[١]، للدلالة عليه، فقد وعبَّر بهذا المصطلح أبو عبيدة معمر بن المثنى، والأخفش، والمبرد، والرماني [٢]، وفي ذلك يقول ابن جني: "تَجوَّز [سيبويه] في تسمية الفتح نصبًا، وكثيرًا ما تجد ذلك في كلامه من استعمال ألقاب الإعراب لألقاب البناء؛ لما كانت الصورة واحدة"[٣].

قال أبو عبيدة: "لَا مِسَاسَ"[٤] ..... وهى هاهنا منفية فلذلك نصبتها بغير تنوين"[٥].

وقد استعمل سيبويه مصطلح "بغير تنوين" وجماعة من العلماء في مواضع عدَّة وقصد به "المبني" منهم الفراء[٦]، وأبو عبيدة[٧]، وأبو زيد[٨]، والمبرد[٩]، وأبو بكر الأنباري[١٠].

قال سيبويه: " فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك لأنَّه كثر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حوب وما أشبهه"[١١].

واستُعْمِل مصطلح "النصب بغير تنوين" للدلالة على المعرب، حيث استعمله الخليل، والنحاس للدلالة على الممنوع من الصرف[١٢]، وهو من المعرب، واستعمله الزجاج[١٣]، والسيرافي [١٤] مع اسم "لا" وقد قالا بإعرابه.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٧٤) .
(٢) معانى القرآن للأخفش (١/ ٢٤)، والمقتضب (٤/ ٣٥٧)، والأصول في النحو (١/ ٣٤٣، ٣٤٥)، وشرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ٣٧١ ، ٣٩٢).
(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ٢٤٩) .
(٤) طه: من الآية [٩٧] .
(٥) مجاز القرآن (٢/ ٢٦) .
(٦) قال الفراء في قبل وبعد المبنيان: "وقوله: {لله الأمر من قبل ومن بعد} القراءة بالرفع بغير تنوين لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة" معاني القرآن (٢/ ٣١٩).
(٧) قال أبو عبيدة: "فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ" تكسر وتضمّ وتفتح بغير تنوين" مجاز القرآن (١/ ٣٧٤)، وينظر: (٢/ ٢٥).
(٨) النوادر (ص٥٤٩).
(٩) المقتضب (٣/ ١٨١، ٤/ ٢٦٥).
(١٠) المذكر والمؤنث (٢/ ١٩٢).
(١١) الكتاب (٢/ ١٨٥).
(١٢) قال الخليل: "ومثنى مثنى وثلاث ثلاث، إلى عشرة، نصب بغير تنوين" العين (عشر) (١/ ٢٤٧)، وقال النحاس: "واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإنه لا ينون ولا يخفض، ويكون في موضع خفض: نصبا بغير تنوين" إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس (ص١٣٠).
(١٣) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٧٠، ٣٣٦).
(١٤) شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٦) .

والزجاج، والسيرافي، والنحاس، مصطلح "النصب بغير تنوين" للدلالة على المعرب، فاستعمله الخليل، والنحاس للدلالة على الممنوع من الصرف[١]، وهو من المعرب، واستعمله الزجاج[٢]، والسيرافي [٣] مع اسم "لا" وقد قالا بإعرابه.

واستعمل مصطلح "المبني، أو البناء" ابن السراج[٤]، والفارسي[٥]، وابن جني[٦]، وابن بابشاذ[٧]، والزمخشري[٨]، وأبو البركات الأنباري[٩]، وابن الأثير[١٠]، والعكبري[١١]، وابن الخباز[١٢]، وابن يعيش[١٣]، وابن الحاجب[١٤]، وابن مالك[١٥]، وأبو حيان[١٦]، وغيرهم [١٧].

قلت: يتضح أن تعيين مصطلح "البناء أو المبني" للدلالة على ما لزم حالة واحدة، بدأ من عند ابن السراج وانتشر استعماله بعده- والله أعلم-.

(١) قال الخليل: "ومثنى مثنى وثلاث ثلاث، إلى عشرة، نصب بغير تنوين" العين (عشر) (١/ ٢٤٧)، وقال النحاس: "واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإنه لا ينون ولا يخفض، ويكون في موضع خفض: نصبا بغير تنوين" إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس (ص١٣٠).
(٢) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٧٠، ٣٣٦).
(٣) شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٦) .
(٤) الأصول في النحو (٢/ ٦٦، ٦٧) وينظر: (١/ ٣٤٣).
(٥) المسائل الحلبيات (ص٣١٠)، والإيضاح العضدي (ص٢٤٠) .
(٦) اللمع (ص٤٤)، والخصائص (٣/ ٥٨) .
(٧) شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٧٨).
(٨) المفصل (ص١٠٨).
(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٠٢).
(١٠) البديع في علم العربية (١/ ٥٧٢، ٥٧٧).
(١١) اللباب للعكبري (١/ ٢٣٩)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٦٢).
(١٢) توجيه اللمع (ص١٥٨، ١٦٠).
(١٣) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٤١) .
(١٤) الكافية (ص٢٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤١٢) .
(١٥) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٥).
(١٦) والتذييل والتكميل (٥/ ٢٣١) .
(١٧) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٩٥)، والكناش (١/ ٢٠٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٤٦)، وحاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك (٢/ ١٥٢٨)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ١٧٧٩)، وشرح شذور الذهب للجوجري (١/ ٢٢٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٥٠).

الفصل الرابع: الظواهر الصرفية واللغوية في كلمة التوحيد

المبحث الأول: الجمود والاشتقاق[١]

اختلفت مذاهب النحويين، واللغويين فيه، إذا كان اسم الجلالة "الله" جامدًا أو مشتقًّا؟، وتوَّرع بعضهم عن البحث فيه، وإليه ذهب الفارضي[٢]، وقد ورد في كلمة التوحيد في موضعين فقط من القرآن الكريم[٣]، قال تعالى: {لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ}، أما اختلافهم في اشتقاقه أو عدمه فقد ورد فيه آراء كثيرة، فيما يأتي عرضها.

الرأي الأول: أن اسم الجلالة هو اسم علم للذات المعبود بحق، المستجمع لجميع الصفات[٤]، وهو أخصُّ أسمائه به؛ لأنه لم يتسَمَّ به غيره، ولا يُدْعى به أحد سواه[٥]، ومما ينبغي أن يعتقد أنه لا اشتقاق له[٦]، فهو أجلُّ من أن يذكر له اشتقاق[٧]، بل قطع الواحدي بأنه "لا يُعْرَف له اشتقاق"[٨]، ويشهد بصحته أنَّ "الاشتقاق يستلزم مادةً يُشتَقُّ منها، واسمه تعالَى قديم، والقديم: لا مادة لهُ فيستحيل الاشتقاق"[٩]، والمقصود بأنه قديم، هو أنه متقدم على كل لفظ وعبارة قد زعموا أنه مشتق منها، وأيضًا تعارض الأقوال فيما اُشتُق منه الاسم الأجلّ، فإذا تعارضت الأقوال، ولم يكن بعضها أولى من بعض، فينبغي الرجوع الى القول الأول لما عضده من الدليل[١٠].

---

(١) المقصود بالاشتقاق هنا الاشتقاق الأصغر، وهو إنشاء كلمة من كلمة، مع التوافق بينهما في أصل المعنى والحروف وترتيبها، نحو: ضارب، وضَرَب، من "ضَرْب" وعرَّفه ابن عصفور بأنه: "عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة، على معنًى واحدٍ، أو معنيين متقاربين" الممتع الكبير (ص٤١) والذي عليه الجماعة من أهل النحو واللغة، من البصريين والكوفيين أن بعض الكلم مشتق، وبعضه غير مشتق، وذهب طائفة من متأخري اللغويين، إلى أن الكلم كله مشتق، ونسب للزجاج، وقيل: إن سيبويه كان يراه؛ وزعم قوم أن الكلم كله أصل، وليس شيء مشتقاً من شيء، لكن الواقع اللغوي يشهد بقول الجماعة، ينظر: المساعد (٤/ ٨٢، ٨٣)، تمهيد القواعد (٤/ ١٨١٧).

(٢) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٢/ ١٧٨).

(٣) الصافات: من الآية [٣٥]، وسورة محمد- صلى الله عليه وسلم- من الآية [١٩].

(٤) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ١١٧).

(٥) ينظر: النكت والعيون للماوردي (١/ ٥٠)، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤١).

(٦) البحر المحيط (١/ ٢١٤).

(٧) بحر العلوم للسمرقندي (١/ ١٣).

(٨) الوجيز للواحدي (ص٨٨).

(٩) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ١٩٢).

(١٠) نتائج الفكر في النحو (ص٤١) بتصرف.

وهذا القول نُسِب إلى الْخَلِيل، وسيبويه[١]، وهو قول المبرد[٢]، وابن كيسان[٣]، والزجاج[٤]، والسهيلي[٥]، وأبي حيان[٦]، وآخرين[٧].

وذهب سيبويه، وافقه الفارسي[٨]، وابن جني[٩]، والزمخشري[١٠]، والفارضي[١١] إلى أن "الألف واللام" فيه ليست للتعريف، بل للتعظيم، وهي عوض عن الهمزة التي حذفت تخفيفًا؛ لكثرة استعماله، فهي كالجزء منه؛ لأنها عوض عن حرف أصلي، وهو، وأصله: "الإلاه"[١٢] حُذِفَت الهمزة فصار "الله"، ثم لزمت الألف واللام، فلا يجوز حذفهما منه؛ لمباينة اسمه سائر الأسماء[١٣]، وهو ليس بمنزلة "الذي" و"التي"- وإن كانا لا يفارقان الألف واللام- لأنهما ليسا اسمين بمنزلة "زيد، وعمرو" غالبًا؛ ولأنهما نعت بائن من الاسم[١٤]؛ لذا يقال: يا أيها الذي قال ذاك، ولو كان اسما غالبًا لم يجز هذا فيه.

قال سيبويه: "وكأن الاسم والله أعلم "إله" فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها، فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف"[١٥].

<u>واستدلوا على ذلك بعدة أدلة، منها:</u> عدم جواز نداء ما فيه "أل" إلا في اسم الجلالة قد قالوا: يا الله اغفر لنا؛ وذلك لأنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر

---

(١) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ٧، ١٤).
(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٤٠) .
(٣) تفسير القرآن للسمعاني (١/ ٣٢).
(٤) ينظر: أسماء الله الحسنى (ص ٢٥).
(٥) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٤١).
(٦) ينظر: البحر المحيط (١/ ٢١٤) .
(٧) قال به السمرقندي، ونسبه إلى الكسائي، ومحمد بن الحسن في: بحر العلوم (١/ ١٣)، واختاره أبو بكر الشاشي القفال، في: تفسير السمعاني (١/ ٣٢) وأبو بكر ابن العربي شرح الفارضي (٣/ ١٩٢) .
(٨) ينظر: التعليقة (٢/ ٢٢)، و(١/ ٣٤٠)، والصحاح (ألـه) (٦/ ٢٢٢٤)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ٨، ٩).
(٩) ينظر: اللمع لابن جني (ص١١٢) .
(١٠) ينظر: المفصل للزمخشري (ص٦٦) .
(١١) ينظر: شرح الفارضي على الألفية (٣/ ١٩٢، ٣٣٦) .
(١٢) تمهيد القواعد (١٠/ ٥٢١٦).
(١٣) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٢).
(١٤) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٤١).
(١٥) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٩٥).

في كلامهم فصار كان الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف[١]؛ ودليل ذلك أنهما غير بائنتين منه، وليستا فيه بمنزلتهما في "الرجل"؛ لأنهما في "الرجل" يثبتان ويحذفان وهما في اسم الله ثابتتان[٢].

ومن أدلته- أيضًا- أنهم قد يقطعون الهمزة في النداء والقسم، نحو قولهم: "يا أَلله اغفر لي"، وقولهم: "تا أَلله لأفعلن"[٣]؛ ولو كانتا غير لازمتين لما جاز قطع الهمزة[٤].

الرأي الثاني: ذهب المازني[٥]، وابن مالك إلى أنَّ اسم الجلالة "الله" غير مشتق، وليس أصله "إله" كما قال سيبويه، بل هو "علم دال على الإله الحق، دلالة جامعة لمعنى الأسماء الحسنى، ما عُلِم منها وما لم يُعْلَم، ولذلك يقال: "كل اسم سوى الله من الأسماء الكريمة هو من أسماء الله، ولا ينعكس"[٦].

وقال بأن "إله" ليست أصلًا لـ "الله"؛ لأنهما مختلفان لفظًا ومعنى، ففي اللفظ هو أنهما من مادتين، فأحدهما "الله" مُعْتَلُّ العين في الظاهر الذي لا عدول عنه دون دليل، والثاني "إله" مهموز الفاء صحيح العين واللام، ورَدُّهما إلى أصل واحد تحكُّم وزيغ عن سبيل التصريف، أما في المعنى فلأن اسم الجلالة "الله" خاص به سبحانه وتعالى في الجاهلية والإسلام، ولهذا يستحضر بذكره مدلولات جميع الأسماء، أما الإله فلا يستحضر به إلا ما يستحضر بالمعبود، يبيّن هذا قول بعض الأنصار[٧]:

بِاسْمِ الإِلَهِ وبِهِ بَدِينَا ... ولَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا [٨].

أما القول بأن أصل "الله" هو "إله" فمردود؛ لأنه لا يخلو من أمرين: أن يكون حذف الهمزة ابتداءً ثم أدغمت اللام في اللام، وهو باطل؛ لأنَّ فيه حذف الفاء من كلمة ثلاثية اللفظ، وهو بعيد، كما حذف الفاء من "إله" سيكون واقع بلا سبب، ولا مشابهة

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٩٥) بتصرف.
(٢) المقتضب (٤/ ٢٤٠) بتصرف.
(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٢).
(٤) قطعت الهمزة في النداء للزومها تفخيما لهذا الاسم، ينظر: الصحاح (ألَه) (٦/ ٢٢٢٣).
(٥) اشتقاق أسماء الله (ص٢٨) .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٧٧).
(٧) رجز قائله عبد الله بن رواحة- رضي الله عنه- في ديوانه (ص: ١٤٢)، واستشهد به في: شرح الكافية الشافية (٢/ ١١١٦)، وشرح ابن الناظم (ص٣٤٠) ، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٢١)، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (٢/ ٤٦٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٢٥)، وشرح الفارضي (٣/ ١٣٣).
(٨) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٧٧) بتصرف.

ذي سبب فيكون حذف فائه أشد استبعادًا، وإما أن تكون قد نُقِلَت حركة الهمزة إلى اللام الأولى، ثم حذفت على مقتضى النقل القياسي، وهو أحق بالبطلان؛ لأنه يستلزم مخالفة الأصل من حيث أن تسكين المنقول إليه الحركة، يوجب كون النقل عملا كلا عمل؛ لأن المنقول إليه كان ساكنا ثم حرك بحركة الهمزة؛ إبقاء عليها وصونا لها من الحذف، وإذا سكن عاد الحرف إلى ما كان عليه قبل النقل، فكأن النقل لم يكن، ومن حيث أن إدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة، بمعزل عن القياس؛ لأن الهمزة المنقولة الحركة في تقدير الثبوت فإدغام ما قبلها فيما بعدها كإدغام أحد المنفصلين في الآخر.

والألف واللام في "الله" ليست عوضًا من الهمزة في "إله"- كما زُعِم- إذ لو كانت كذلك لما جمع بينهما في الحذف في قولهم: لاهِ أبوك، يريدون لله أبوك، إذ لا يحذف عوض ومعوض منه في حال واحدة[1].

قلت: قد قال القوجوي[2] إن "همزة "الله" همزة قطع وُصلِت لكثرة استعماله" وهذا القول يتأتى مع رأي ابن مالك؛ لأن اسم الجلالة عنده اسم موضوع بلفظه مجتمعًا، والألف واللام عنده من الاسم، وليست عوضًا عن همزة- والله أعلم-.

الرأي الثالث: أنه وصف مشتق[3] غلب عليه الاسمية، ولَا تحذف ألفه إِلَّا شذوذًا[4]،

وفي اشتقاقه أقوال: **أولها:** أَنه مُشْتَقّ من أَلَهَ- بالفتح- الرجلُ يَأْلَه إِلَاهَة، ونُسِب إلى سيبويه[5] وقال به الجوهري[6]؛ وأصله "إلاه" على وزن "فِعَال" بمعنى مفعول، أي: المألوه، ومعناه فيه أقوال: أولها: أن يكون من عبد عبادة فالمألوه، هو: المعبود

(١) ينظر: شرح التسهيل (١/ ١٧٩).
(٢) شرح قواعد الإعراب (١/ ١٣٢)، وهو: محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت ٩٥٠ هـ) مفسر، من فقهاء الحنفية، له حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي، طبقات المفسرين للأدنه وي (ص٣٨٢)، والكواكب السائرة (١/ ٢١).
(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٧).
(٤) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ١٩٢).
(٥) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ٩)، وشرح المفصل (١/ ٤١)، والمصباح المنير (وله) (١/ ٢٠).
(٦) ينظر: الصحاح (أله) (٦/ ٢٢٢٣).

الْمُسْتَحق للعبادة، فلا يُعبَد غيرُه، وإليه تُوَجَّه كلُّ العبادات، ومنه قراءة: "وَيَذَرُكَ وَإِلَاهَتَكَ"(١) أي: عبادتك(٢)، وَيُقَال للناسك المتعبد مُتَأَلِّه(٣)، وَمِنْه قَول الْقَائِل(٤):

لِلَّهِ دَرُّ الغانِيَاتِ المُدَّهِ ... سَبَّحْنَ وَاستَرجَعْنَ مِن تَأَلُّهِ

من تألهي: أي من تعبُّدِّي، وقيل: معناه من يكون خالقا للخلق، ورازقا لهم، ومدبرا لأمورهم، ومقتدرا عليهم، وقيل: إنه من "أَلَهَ إلى الرجل يَأْلَهُ إليه"، إذا فُزِعَ إليه من شر نزل به، فأَلَهَه، أي: أجاره وأمَّنَه، وسكن إليه فسُمِّي إلهًا، فكأن الخلق يسكنون إليه ويطمئنون بذكره(٥).

وهذا المعنى يتفق مع ما رواه ابن جني عن الفارسي سماعًا بأنه "مشتق من تأَلُّهِ الخَلق إليه، أي فقرهم وحاجتهم إليه"(٦).

"أل" ليست مُعَرِّفة بل أُدخِلت للتعظيم، ثم استثقلوا الهمزة فيه لكثرة استعمالهم إياه؛ فحذفوها تخفيفًا، فصار الاسم كما نزل به القرآن الكريم(٧) و"أل" كالجزء منه، وليست عوضًا عن الهمزة عند الجوهري؛ إذ لو كانتا كذلك لما اجتمعتا مع المعوَّض منه، في: الإله(٨).

(١) الأعراف: من الآية [١٢٧] قرأ ابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وأنس بن مالك وعلقمة والجحدرى والتيمي وأبى طالوت وأبى رجاء (ويذرك وإلاهتك) أي: ويذرك وعبادتك، أما الجمهور فقرأ {وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَۚ} على الجمع فهو جمع "إله" المحتسب (١/ ٢٥٦، ٢/ ٢٢٣)، وإعراب القرآن للأصبهاني (ص٩)، والإتحاف (ص: ٢٢٩.

(٢) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص٣٧٧)، والتبيان (ص١٦٨)، ونتائج الفكر (ص٤١).

(٣) ينظر: الأزمنة والأمكنة للمرزوقي الأصفهاني (ص٩٤) .

(٤) رجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه (ص: ١٦٥)، واستشهد به في: الكامل للمبرد (٣/ ١٠٨)، و أمالي القالي (٢/ ٩٧)، وسمط اللآلي (١/ ٧٣٠)، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان (ص٢٩٢)، وشرح المفصل (١/ ٤١) والمدة: المدح.

(٥) ينظر: تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل (١/ ١٧)، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ١٩٢) .

(٦) إعراب ثلاثين سورة (ص١٢).

(٧) ينظر: تفسير السمعاني (١/ ٣٣)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤١).

(٨) ينظر: الصحاح (ألَه) (٦/ ٢٢٢٣).

الثَّاني: ونُسِب إلى سيبويه [١]، والمبرد[٢]، وهو أنه مشتق من "لاهَ يَليهُ لَيْهًا" على وزن "فَعَلَ" كـ "ضَرَبَ" فهو اسم وإن كان فيه معنى الفعل[٣] وألفه منقلبة عن ياء، يدل على ذلك ظهورها لما نقلت إلى موضع اللام في: "لَهْي أبوك"[٤]، وأنشدوا[٥]:

كَحَلْفَةٍ من أبي رِيَاحٍ ... يَسْمَعُهَا لَاهُه الْكُبَارُ

يريد "إلاهه" [٦] من تستَّر واحتجب، كأنه- سبحانه- سُمِّي بذلك لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصار له[٧]، ومصدره سماعي كـ"ألوهة" و"ألوهية" [٨] وقيل من "لاه" إذا علا[٩] وأدخلت عليه "أل" فجرى مجرى الأعلام كـ"الحسن والعباس" إلا أنَّه خالفها من حيث إنه كان صفة، وأما جواز قولهم: "يا أللهُ"- بقطع الهمزة- فلأنه نُوِي به الوقف على حرف النداء تفخيمًا للاسم[١٠].

الثالث: أنه مشتق من "وله" وهو قول ابن القطاع[١١]، وأجازه ابن عصفور[١٢]، ومعناه، قيل: من الوله وهو ذهاب العقل[١٣]، أو من الحيرة، أي: أن العقول تحار في عظمته[١٤]، وقيل: من الوله، وهو الفزع، أي: أن الْعباد يولهون، ويفزعون، ويتضرعون، ويلجؤون إِلَيْهِ فِي الشدائد، كما يَوْلَه كل طفل إلى أمه[١٥].

---

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢/ ٩٠٩) الصحاح (٦/ ٢٢٢٤) [ألـه]، و[ليه] (٦/ ٢٢٤٨)، شرح المفصل (١/ ٤١)، ولسان العرب (أله) (١٣/ ٤٦٩)، والجاسوس على القاموس (لاه) (ص٤٦).

(٢) ينظر: سفر السعادة (١/ ١٠، ١١).

(٣) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٠).

(٤) "يريدون: لله أبوك، فحذفوا لام الجر والألف واللام، وقدموا الهاء وسكنوها، فصارت الألف ياء، وعلم بذلك أن الألف كانت منقلبة عنها لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما وليت ساكنا عادت إلى أصلها" شرح التسهيل (١/ ١٧٩).

(٥) البيت من مخلع البسيط، قائله الأعشى في ديوانه (ص: ٢٨٣)، واستشهد به في: كتاب الشعر للفارسي (ص٤١)، والجليس الصالح (ص٦٩٣)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ١٠٣)، جمهرة الأمثال (١/ ١٧٢)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٩٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٢).

(٦) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص٣٧٦، ٣٧٧).

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٣).

(٨) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ١٩٣).

(٩) ذكره في: نتائج الفكر في النحو (ص٤١).

(١٠) ينظر: الصحاح (٦/ ٢٢٤٨) [ليه]، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٢).

(١١) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع (ص٣٧٦).

(١٢) الممتع الكبير في التصريف (ص٤١).

(١٣) ينظر: تفسير البغوي (١/ ٥٠).

(١٤) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص٤١).

(١٥) ينظر: تفسير السمرقندي (١/ ١٣)، والتفسير البسيط (١/ ٤٥٢)، وتفسير الخازن (١/ ١٧)

ورُدَّ هذا القول؛ لجمعه علَى "آلهه"، دونَ "أولهة" [١] وعورض بأنهم أبدلوا الْوَاو بِالْهَمْزَةِ، كَقَوْلِهِم في وشاح: إشاح[٢]، فصار "أَلِه" فساغ جمعه علَى "آلهه".

قلت: رأي ابن عصفور هنا مرجعه إلى قوله بأن الاشتقاق الأصغر يقع بين الكلمتين المتفقتين في الأصول، والمتقاربتين في المعنى، وليس معناه أنَّ أحدهما مأخوذ من الأخرى، وقال: ولو عَلِم أنه قد يقال: "هذا اللفظ مشتق من هذا" وإن لم يكن مأخوذًا منه كما قدمنا لم ينكر ذلك"[٣].

الرابع: ذكر الشيخ خالد أنه قيل: إنَّه اسم معرَّب من السريانية، وأصله "لاهـا" حذفت الألف الأخيرة؛ وأُدخلت الألف واللام عليه، وفخمت لامه إذا انفتح ما قبله وانضم[٤]، ولم أقف عليه عند غيره، وأستبعده- والله أعلم- .

وفسَّر قطرب الاختلاف في اشتقاق اسم الجلالة؛ كثرة دوره في الكلام؛ لذا كثرت فيه اللغات، فمن العرب من يقول: "والله لا أفعل"، ومنهم من يقول: "لاه لا أفعل"، ومنهم من يقول: "واللهْ" بإسكان الهاء وترك تفخيم اللام"[٥]، ثم "لما كانت بعض الكلمات العربية محتملة للاشتقاق من أكثر من أصل، فقد بحث العلماء عن ما يرجح كونها من أحد تلك الأصول، وقد أورد السيوطي"[٦] تلك المرجحات، من ذلك ترجيحه أن يكون "الله" مشتق من "إله"، وذلك لوجوه، منها: "كون أحد الأصلين أشرف؛ لأنه أحق بالوضْع له، والنفوس أذكر له وأقبل، كدَوَران كلمة "الله"- فيمن اشتقها- بين الاشتِقاق من (أَله) أو (لوه) أو (وَلِه) فيقال: من أله أشرف وأقرب"[٧].

وأقول: نُسِب القول بالاشتقاق[٨] إلى سيبويه، والمبرد، أما المبرد فلم أقف على قوله بالاشتقاق في مظانه، بل نصه صريح في القول بعدم الاشتقاق[٩] ثم عند النظر في النصوص التي تحدث فيها سيبويه عن اسم الجلالة الأعظم "الله"، نجد ما يلي:

---

(١) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ١٩٢).
(٢) ينظر: تفسير السمعاني (١/ ٣٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤١).
(٣) الممتع الكبير في التصريف (ص٤١).
(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٧).
(٥) اشتقاق أسماء الله (ص٢٩) .
(٦) من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق (ص٣٢٠).
(٧) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ٢٧٧).
(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤١)، وسفر السعادة (١/ ٩)، والمصباح المنير (١/ ١١٩) .
(٩) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٤٠).

أولًا: أنه عندما تحدث عن "إله" ذكره في معرض كلامه عن حكم نداء ما فيه "أل" وأنه غير جائز؛ إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا؛ ذلك لأن الألف واللام لا يفارقانه، فكأنهما من نفس الكلمة لا زائدتين، إلا أنه قد ذكر أن أصل الاسم هو "إله" فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها"[١] وهذا الكلام لا ينبئ عن قوله باشتقاق "الله" من "إلاه" كما نسب إليه.

ثانيًا: أنه عندما تحدث عن مادة "لاه" و "لهى" كان ذلك في "باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها"[٢] فذكر أنه: إذا حُذِف من المحلوف به حرف الجر نُصِب، ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلن، وذلك أنه نوى حرف الجر، فجاز حذفه تخفيفًا لكثرته في كلامهم، وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين "لام الإضافة واللام الأخرى" من قولهم: لاه أبوك؛ ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك يبنون، وقال بعضهم: لَهْى أبوك، فقلب العين- مكانيًّا- وجعل لام الكلمة "الهاء" ساكنة، إذ صارت مكان العين الساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحا، وإنما غيروه لكثرته في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروه[٣] وهنا أيضا لم يذكر ما يدل على اشتقاق اسم الجلالة "الله" من "لاه" أو من "لهى" بل هو تصريف في الاسم الأعظم- والله أعلم-.

لذا أقول: إن سيبويه لم يذكر نصًّا صريحًا يفيد قوله بالاشتقاق، كما أنَّ الجمودَ أصلٌ، والاشتقاقَ فرعٌ، وإذا كان دليل الفرع مفقودًا؛ فالذهاب إلى الأصل أولى، إضافة إلى تعارض الأقوال المنسوبة إليه فيما اُشتُق منه اسم الجلالة، ولم يكن بعضها أولى من بعض، فالرجوع الى القول الأول أولى لِمَا عضده من الدليل[٤]- والله أعلم-.

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٩٥).
(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ٤٩٦).
(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٤٩٦: ٤٩٨).
(٤) نتائج الفكر في النحو (ص٤١) بتصرف.

المبحث الثاني: أصول الضمائر واسم الموصول في كلمة التوحيد

وقد تحدثت عن أصول الضمائر في هذا المبحث ليس من باب الاشتقاق، فالضمائر من المبنيات ولا يدخلها التصريف، ولكن تأسيت بابن بعيش الذي وضع عنواناً لتصريف الضمائر وذكر فيه أصل كل ضمير، فقال: "فصل تصريف الضمائر: ... فأما ضمير المرفوع، فيكون متكلما ومخاطبا وغائبا"(١)، بالإضافة إلى أن بعضها يتغير حين الوقف عليه، وهو ضمير المتكلم "أنا"(٢) والغائب "هو" وفي ذلك يقول ابن جني في باب: "ما جاء مشتقًّا من الأسماء المبنية" عن الوقف على ألف "أنا": "ولم نقض بذلك فيها من قِبَل الاشتقاق، هذا محال في الأسماء المضمرة؛ لأنها مبنية كالحروف، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها، كما يُذهِب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف"(٣).

المطلب الأول: أصول الضمائر في كلمة التوحيد

أصل الضمير "أنا"

اختلفوا في الاسم في "أنا" أهو "الهمزة والنون" أم اللفظ بكماله؟ على رأيين:

أولهما: ذهب سيبويه، والبصريون(٤) وابن جني(٥)، وابن السراج(٦)، والحجاج بن يسعون(٧)، وابن الخشاب(٨)، وابن الأثير(٩)، وابن يعيش(١٠)، والمرادي(١١)، إلى أنَّ الاسم فيها، هو: الهمزة والنون "أَنَ" بفتح النون، والألف زائدة.

ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف لبيان حركة النون؛ للمحافظة على إشباع الحركة؛ لئلا تسكن في الوقف فتلتبس بـ "أنْ" الناصبة(١٢)، وزيادتها كزيادة "هاء السكت" في الوقف، ولذلك تعاقبها، كما ورد في قول حاتم الطائي: "هذا فزدي أَنَه"(١٣)، وتُحْذَف في الوصل في اللغة المختارة، فتقول: أَنَ فعلت ذاك (١٤).

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٩٤، ٣٠٤).
(٢) ينظر: الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية (١/ ٦٤).
(٣) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص٩).
(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٢/ ١٩٤)، ودليل الحيران على مورد الظمآن (ص٢٦٨).
(٥) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص٩).
(٦) الأصول في النحو (٢/ ١١٦).
(٧) المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح (١/ ٦٤٣).
(٨) المرتجل في شرح الجمل (ص٣٢٨).
(٩) البديع (٢/ ٧).
(١٠) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٠٤).
(١١) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٦٥).
(١٢) ينظر: دليل الحيران على مورد الظمآن (ص٢٦٨).
(١٣) في مجمع الأمثال ٢/ ٣٩٤، رقم ٤٥٥٢: "هكذا فصدي" وأول من تكلم به كعب بن مامة، فقد كان أسيرا في غزة، فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحرها، فلامته على ذلك فقال هكذا فصدي، يريد أنه لا يصنع إلا كما يصنع الكرام.
(١٤) ينظر: الأصول (٢/ ١١٦)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص٣٢٨)، والكناش (١/ ٢٤٣).

ويدل على زيادة الألف في "أنا" هو طرحها في الوصل، من جميع القراء إذا لم يلقها ألف، كقوله تعالى[١]: {وَمَآ أَنَا مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ} وقوله تعالى[٢]: {إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا فَٱعۡبُدۡنِي} أما إذا لقيها ألف فطرحها الجميع وصلا عدا نافع[٣]، أما في الوقف فلا خلاف في إثبات الألف فيه على الرسم، وذلك مما يدل على أن الاسم هو الهمزة والنون، وجيء بهذه الألف في الوقف حفظاً للحركة، ولهذا تحذف في الوصل[٤].

قال سيبويه في: "باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك": "ومن ذلك قولهم: "أنا" فإذا وصل قال: أَنَ أقول ذاك، ولا يكون في الوقف في "أنا" إلا الألف، لم تجعل بمنزلة "هو"؛ لأن "هو" آخرها حرف مد، والنون خفية، فجمعت أنها على أقل عدد ما يتكلم به مفردا، وأن آخرها خفي ليس بحرف إعراب، فحملهم ذلك على هذا"[٥].

<u>آخرهما</u>: ذهب الكوفيون[٦]، وابن خالويه [٧]، وصححه ابن مالك[٨]، واختاره الشيخ خالد الأزهري[٩]، إلى أن أصل الاسم هو "أَنَا" "بثبوت الألف وقفا ووصلا، واحتجوا بأوجه، منها: أنها لغة لبعض العرب، ونسبها الفراء إلى أهل الحجاز، ونسبت إلى بني تميم[١٠]، وقيس وربيعة[١١]،وهما من ساكني الحجاز، كما نسبت إلى هذيل[١٢].

---

(١) الأنعام: من الآية [٥٦] .
(٢) طه: من الآية [١٤] .
(٣) ينظر: معاني القراءات للأزهري (١/ ٢١٧)، والحجة للقراء السبعة (٢/ ٣٦٥) .
(٤) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي (ص٧٤٧)، شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص١٩٩).
(٥) الكتاب لسيبويه (٤/ ١٦٤).
(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٢/ ١٩٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٦٥)، دليل الحيران (ص٢٦٨).
(٧) قال ابن خالويه عن ألف "أنا" في قوله تعالى: {أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ} [البقرة: ٢٥٨] : "فمن أثبتها في الدرج، أتى بالكلمة على أصلها، لأن الألف في "أنا" بإزاء التاء في أنت" إعراب القراءات السبع وعللها (ص ٥٨) .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٤١).
(٩) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٠٣).
(١٠) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٤١)، ودليل الحيران على مورد الظمآن (ص٢٦٨).
(١١) نسبت إليهم في: التذييل والتكميل (٢/ ١٩٥، ١٩٦)، وشرح طيبة النشر لابن الجزري (ص١٩٩)، وهما: قيس عيلان بحدود الحجاز، وربيعة منها أحياء في بادية الجزيرة، المسالك و الممالك (١/ ١٢٧، ٢٧٣)، وصورة الارض (١/ ٣٨) .
(١٢) ينظر: شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص١٩٩) .

قال الفراء: "وأهل الحجاز يقفون بالألف، وقولهم أحب إلينا لاتباع الكتاب، ولو وصلت بالألف لكان صوابا؛ لأن العرب تفعل ذلك، وقد قرأ بعضهم بالألف في الوصل والقطع"(١).

-ومن أدلتهم قراءة إثبات الألف في "أنا" في الوصل إن لقيه همزة قطع(٢).

وهي قراءة نافع(٣) مفتوحة كقوله تعالى(٤): {وَأَنَا أَوَّلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ} أو مضمومة، كقوله تعالى(٥): {قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ}، في كل القرآن، وبخلاف في المكسورة(٦).

ورُدَّ احتجاجهم بقراءة نافع، بأنه أراد أن يُجري الوصل مجرى الوقف؛ لأن الاسم هو "الهمزة والنون"، أما الألف التي بعد النون فإنّما ألحقت ليوقف عليها، وليبقى آخر الاسم على حركته، كلما ألحقتْ هاء الوقف حيث أُلحقتْ؛ لذلك فهي تجري مجراها، فينبغي أن تسقط الألف في الوصل، كما تسقط الهاء، وأنَّ مثل ذلك إنما يأتي في ضرورة الشعر، ولا يحسن الأخذ به في القرآن(٧).

-ومن أدلتهم قراءة {لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي} بإثبات الألف وصلًا ووقفًا(٨).

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٥٠).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١٤٣).

(٣) قراءة نافع في رواية أبي بكر بن أبي أويس، وقالون، وورش عنه، وأبي جعفر في كل القرآن إلا في قوله {إن أنا إلا نذير مبين} الشعراء ١١٥ فإنه يحذفها في هذا الموضع مثل سائر القراء، ينظر: السبعة في القراءات (ص١٨٨)، ومعاني القراءات للأزهري (١/ ٢١٧)، والحجة للقراء السبعة (٢/ ٣٦٥)، والمحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٣٤٦).

(٤) الأنعام: من الآية [١٦٣] .

(٥) البقرة: من الآية [٢٥٨] .

(٦) أثبت نافع الألف مع الهمزة المفتوحة والمضمومة دون المكسورة؛ لإرادة الأخذ بالوجهين؛ ولأن الهمزة بعد الألف أبين، وامتناعه عنها عند كسر الهمزة لاستثقال الكسرة فيها بعد الألف والفتحة. رسم المصحف العثماني (ص٤٢)، وروي عَن قالون إثبات الألف مَعَ الْهمزَة الْمَكْسُورَة اتبَاعا للمفتوحة والمضمومة، كما صحَّ عنه عدم الإثبات قبلها أيضا، كقوله تعالى: {إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِير□} الأعراف: من [١٨٨]، والشعراء: من [١١٥]، {وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِير□} الأحقاف: من [٩] ينظر: التيسير في القراءات السبع (ص٨٢)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٢٣١)، والشمعة المضية (١/ ٢٥٨).

(٧) رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم (ص٤٢) بتصرف.

(٨) وهي قراءة ابن عامر، ونافع في رواية المسيبي، وإسماعيل بن أبي أويس، ويعقوب في رواية رويس، السبعة في القراءات (ص٣٩١)، وإعراب القراءات السبع وعللها (ص٥٨) والحجة للقراء السبعة (٢/ ٨٥)، وزاد في المبسوط في القراءات العشر (ص٢٧٧)، والتيسير في القراءات السبع (ص٤١٧) ابن كثير في رواية ابن فليح، والبرجمي، ويعقوب بن الشيخ أبي يوسف المقرئ، وهو غير يعقوب الحضرمي أحد القراء العشرة، ينظر: غاية النهاية (ص: ٤٥٠، ٤٤٨).

والأصل: "لكن أنا" خفّفت الهمزة بحذفها، ونقلت حركتها إلى النون قبلها، فانفتحت، فصار اللّفظ في التقدير: "لكِنَنا"، فلما التقى المثلان متحركين كُرِه ذلك، وقد كانت حركة النون الأولى غير لازمة من حيث كانت من أعراض التخفيف، فأُجْرِيت مجرى اللازمة، فأُسْكِنت وأُدْغِمت في النون الثانية المتحركة، حملًا على حاضر الحال، وإجراء غير اللازم مجرى اللازم(١).

-ومن أدلتهم- أيضًا- قول الشاعر(٢):

أَنا سَيْفُ العَشيرةِ فاعْرفوني ... جميعًا قد تَذَرَّيْتُ السَّنامَا

حيث أثبت "الألف" في "أنا" حال الوصل، وهو دليل على أنها من أصل الاسم، لكن رُدَّ الاستشهاد بالبيت؛ لقلته لأن الأكثر سقوطها، وأن إثباتها من الضرورة(٣)، وعورض هذا التخريج، بأنه كيف يكون ضرورة، ومن القرّاء من يثبت هذه الألف في الوصل، وما كان مثله في القرآن لا يقال له ضرورة؛ لذا خُرِّج أنه يجوز أن يكون القارئ وصل في نيّة الوقف، كما قرأ بعضهم(٤): {فَبِهُداهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً} وكما قرئ(٥): {وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ} فأثبتوا هاءات الوقف في الوصل، على نية الوقف، وإن كان الفصل بين النطقين قصير الزمان(٦).

قال الزجاج: "وألف "أنا" في كل هذا إثباتها شاذ في الوصل؛ ولكِن مَنْ أثْبتَ فعلى الوقف كما أثبت الهاء في قوله: "وما أدراك ما هيه"، و "كتَابيَه" (٧).

---

(١) ينظر: المصباح (١/ ٦٤٣)، والمحتسب (١/ ١٥٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٤١).

(٢) البيت من الوافر، وقائله: حميد بن ثور الهلالي في ديوانه (ص: ١٣٣) مواضعه: معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٢٨٧) وشرح كتاب سيبويه (١/ ٢٠٥)، والمنصف (ص١٠)، والبديع (٢/ ٦٥٣)، وضرائر الشعر لابن عصفور(ص٥٠).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٠٤/٢، ٣٠٥).

(٤) الأنعام: من الآية [٩٠] وهي قراءة ابن كثير وأهل مكة، ونافع، وأهل المدينة، وأبي عمرو، وعاصم، وأبي جعفر، وشيبة، ينظر: السبعة (ص٢٦٢)، والمبسوط في القراءات العشر (ص١٥٠)، ورويت عن عبد الله بن عامر، ينظر: القطع والائتناف (ص٢٣٠)، والتيسير (ص١٠٥)، والعنوان (ص٩٢)، والنشر (٢/ ١٤٢).

(٥) القارعة: الآيتان [١٠، ١١] وهي قراءة الجميع عدا: حمزة، ويعقوب، الوجيز (ص٣٨٦)، والكنز (٢/ ٧٢١)، والمكرر (ص٥٣٣)، وروى عن حمزة أنه كان يثبت الهاء فيهنّ وصلًا في الصلاة، جامع البيان في القراءات (٢/ ٩٢٦).

(٦) شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٠٥) بتصرف، وينظر: المنصف لابن جني (ص١٠).

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٢٨٧).

أصل الضمير "أنت"

اختلف النحويون في الاسم من الضمير "أنت"، فذهب البصريون، سيبويه، ، وابن السراج[١]، وابن جني[٢]، وابن الأثير[٣]، وافقهم العكبري[٤]، وابن يعيش[٥]، وصححه أبو الفداء[٦] إلى أن الاسم، هو "الهمزة والنون" المفتوحتان، و"التاء" "حرف معنى" دالَّة على الخطاب، مجرد من معنى الاسمية.

قال سيبويه: "وقد تكون الكاف غير اسم ولكنها تجيء للمخاطبة، وذلك نحو كاف "ذاك" .... والتاء تكون بمنزلتها، وهي التي في "أنت"[٧].

وعلَّلوا قولهم بأنه لو كان اسمًا، لكان له موضع من الإعراب، رفعًا، أو نصبًا، وهذا لا يجوز؛ لأنه لا رافع ولا ناصب لها، أو خفضًا، ولا يجوز؛ لأنه مضمر والمضمرات لا تضاف من حيث كانت معرفة، وإذا بطل أن يكون لها موضع من الإعراب، بطل أن تكون اسمًا، فهي ليست كالتاء في "ضربتُ" كما أن الكاف في "ذلك" ليست كالكاف في "غلامك" [٨].

أما الرأي الآخر، فقال بأن التاء من نفس الكلمة، والكلمة بكمالها اسم عملا بالظاهر، وهو قول الكوفيين[٩]، وابن خالويه[١٠]، واختلف النقل عن الفراء، فنقل ابن الأثير عنه أنه قال بأنَّ "التاء التي في فعلت هي الاسم، وكُثِّرت بـ "أَنْ" فهي عماد لها"[١١]، ونقل أبو حيان[١٢] ، وغيره[١٣] أن مذهب الفراء هو أن "أنت" بجملته هو الاسم، أما ما نقله ابن الأثير فهو مذهب ابن كيسان.

---

(١) الأصول (٢/ ١١٧).
(٢) الخصائص (٢/ ١٩١) ، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٢١).
(٣) البديع (٢/ ٨).
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٧٦).
(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٠٧).
(٦) الكناش (١/ ٢٤٤).
(٧) الكتاب لسيبويه (٤/ ٢١٨).
(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٠٧).
(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٠٧).
(١٠) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (ص ٥٨) .
(١١) ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ٨).
(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٩٢٧).
(١٣) ينظر: وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٦٦) ، والجنى (ص٥٨)، والمساعد (١/ ٩٩).

وهي مفتوحةً للمذكر[١]، وكان حقها السكون، لكنها حُرِّكت من أجل الساكن قبلها، وفُتِحَت؛ لأنَّ الفتحة أخف، كما فُتِحَت "واو العطف" و "لام الابتداء"، ونحوهما[٢]؛ ولتكون حركتها كحركة التاء في "ضربتَ"، و"قتلتَ"، حيث كانا جميعا للخطاب، وإن اختلف حالاهما[٣].

قلت: رأي الكوفيين أولى بالصواب؛ لأن التاء ليست حرف لين كالألف أو الواو، فأصالتها في الاسم أولى بالقبول- والله أعلم-.

أصل الضمير "هو"

واختلفوا في الضمير "هو" أهو الهاء والواو جميعًا، أم الهاء فقط؟ ،فذهب سيبويه[٤]، والبصريون[٥] وافقهم أبو العلاء المعري[٦]، والعكبري[٧]، وصححه ابن عصفور[٨]، واختاره الرضي[٩] إلى أن الضمير هو الهاء والواو بمجموعهما[١٠] ،وليست الواو زائدة للمد؛ ولتحركها، ولو كانت للمد لم تحرَّك كما في "ضربه"[١١]؛ ولثباتها في جميع الأحوال على صورتها[١٢]، ولذلك ثبتت في الوقف.

أما الكوفيون، والزجاج، والفراء- فيما حُكِي عنه-[١٣]، وابن كيسان[١٤]، فذهبوا إلى أن الاسم الهاء وحدها، والواو صلة- زائدة- للإشباع[١٥] بدليل سقوطها في التثنية،

---

(١) المرتجل لابن الخشاب (ص٣٣١) بتصرف، واختلفت حركتها للمؤنث فكُسِرت، واحتيج في المخاطب إلى الفصل بين المذكر، والمفرد وأنواعهما؛ "لأن تعريفه دون تعريف المتكلم، لأنه قد يلبس بأن تخاطب واحدا، ويكون بحضرته غيره، فيتوهم انصراف الخطاب إلى غير المقصود، وليس كذلك المتكلم؛ لأنه إذا تكلم، لا يشتبه به غيره، فلذلك تقول: "أنت" إذا خاطبت واحدا" شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٠٧) .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٧٦).

(٣) ينظر: الارتشاف (٢/ ٩٢٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٦٦) .

(٤) ينظر: كتاب سيبويه (٤/ ٢٢٨)، وشرح كتاب سيبويه (٥/ ١٠٤).

(٥) ينظر: علل النحو (ص٤١٢)، والأصول في النحو (٢/ ١١٧).

(٦) ينظر: رسالة الملائكة (١/ ٦٦).

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٨٨).

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ١١٢)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٠٢).

(٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤١٨).

(١٠) ينظر: علل النحو (ص٤١٢).

(١١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢/ ١٩٩).

(١٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ١١١).

(١٣) ينظر: مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاج (ص: ١٠٦) .

(١٤) ينظر: التذييل والتكميل (٢/ ١٩٩)، والمساعد (١/ ٩٩).

(١٥) ينظر: الإنصاف (٢/ ٥٥٧)، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (١/ ١٦٩) .

والجمع في هما وهم[١]، وفي ضمير المفرد المتصل، نحو: رأيته، ولو كانت منه لما حُذِفت، وقد حُذِفت في الشعر، كقول الشاعر[٢]:

فَبَيْنَاهُ يَشْري رَحْلَه قالَ قائلٌ ... لِمنْ جملٌ رِخوُ المِلاطِ طويلُ[٣].

واللغة الفصحى تحريك الواو ومن العرب من يُسكنُ الواو، كما قال الشاعر[٤]:

كأنَّما هو حبشيٌّ مائلٌ ... عار عليه من تلادٍ هِدمان

وإنما حُرِّكت الواو، لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة، حتى يصح كونها ضميرا منفصلا؛ إذ لولا الحركة لكانت كأنها للإشباع على ما رأى الكوفيون؛ لأنَّه إذا أريد عدم استقلالها سَكَنتْ الواو، نحو: إنهو، وكان قياس المثنى والجمع، على مذهب البصريين: هوما، وهوم، فخُفِّف بحذف الواو[٥].

المطلب الثاني: أصل اسم الموصول "الذي"

اسم الموصول "الذي" هو مبهم من جهة، ومعَرَّف من جهة أخرى، فهو مبهم من جهة أنه لا يخص مسمى دون مسمى، ومن جهة أنه معرَّف بصلته، ودليل تعريفه:

- امتناع دخول علامة التنكير عليه، وهي "رُبَّ"؛ فهي لا تدخل إلا على نكرة.
- وصفه بالمعارف دون النكرات، نحو: مررت بالذي في الدار الظريف.

أما "أل" فيه فزائدتان زيادة لازمة؛ لإصلاح اللفظ، وليستا معَرِّفتين؛ بدليل أن "ما" و "من" لا لام فيهما وهما معرَّفتان بالصلة [٦].

وقد اختلف النحويون في أصل "الذي" فذهب الكوفيون، إلى إن أصلها هو "الذال" وحدها، وما زيد عليها تكثير لها؛ كراهة أن يبقى الاسم على حرف واحد، وكُسِرت الذال توكيدًا للياء؛ لأنَّها من جنسها، وزادوا اللام الثانية لتبقى اللام الأولى على أصلها

(١) ينظر: البحر المحيط (١/ ٢١٥)، شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤١٨).

(٢) من الطويل، وقائله: العجير السلولي، ينظر: شعر العجير السلولي بحث لمحمد الدليمي (ص: ٣٣ من البحث، ٢٢٩ من مجلة المورد) استشهد به في: شرح كتاب سيبويه (١/ ١٩٤)، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء (ص١٢٣)، والخصائص (١/ ٧٠)، وما يجوز للشاعر في الضرورة (ص٢٤٣)، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه (٢/ ٢٧٠).

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٨٨).

(٤) البيت من الطويل، وقالة: النظار بن هاشم بن الحارث بن ثعلبة بن وهب بن حذلم بن فقعس بن طريف بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة كما في: رسالة الملائكة (١/ ٦٦)، استشهد به في: الاختيارين المفضليات والأصمعيات (ص٣٠١)، ولم أقف عليه عند غيرهما .

(٥) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤١٨) بتصرف .

(٦) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص ٣٠٦،٣٠٧).

في السكون ولا تكسر لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ الألف واللام متى دخلت على ساكن إلا وجب تحريك اللام لالتقاء الساكنين، نحو: "الانتظار، والانكسار"(١).

واحتجوا بقولهم في إحدى لغاتها: "اللذْ" بسكون الذال(٢)، وبسقوط الياء في التثنية، فيقال: "اللذان، واللذين"، ولو كانت أصلية لوجب أن يقال: "الذِيَان" و"الَّذِيُونَ" في الجمع، كما يقال: العَمِيَانِ، والشَّجِيَانِ، والعميين، والشجيين(٣).

ورُدَّ بأنه "فاسد؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم في كلام العرب على حرف واحد، إلا أن يكون مضمرا متصلا"(٤).

أما البصريون فذهبوا إلى أن أصلها "لذي"، واحتجوا بما يأتي(٥):

أولًا: أنه لا بد من الابتداء بحرف ولا بد أن يكون متحركًا، والوقوف على حرف، ويكون ساكنًا؛ لذا لو كان الاسم هو "الذال" وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنًا ومتحركًا في آن واحد، وذلك محال.

ثانيًا: أنه يجب أن يكون الاسم "لذي"؛ لوجود نظير له في الكلام، نحو: شَجِي، وعَمِي، فاللام فاء الكلمة، والذال عينها، والياء لامها، وهو أقل الأصول التي تبنى عليها الأسماء.

ثالثًا: أنه لا يمكن الحكم بزيادة اللام الثانية كلام التعريف؛ لأن زيادة اللام ليس بقياس مطرد، ووقعت في كلمات قليلة كـ "زيدل" ولم يوجد ههنا، فبقي على الأصل.

رابعًا: يدل على أن الياء أصلية أنه يقال في تصغير الذي "اللَّذيّا" ولولا أن الياء أصلية، لما ثبتت في التصغير؛ لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٥٥١، ٥٥٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٧٢) .
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٧٣) .
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٥٥١).
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٧٣) .
(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٥٥٣، ٥٥٤) .

المبحث الثالث: الوقف في كلمة التوحيد

الوقف: هو فن جليل به يعرف كيفية أداء القراءة [١]

وهو في اللغة: القطع، أو الكفُّ والحبس، واصطلاحًا: هو قطع القراءة مع أخذ نفس، مع نية الاستئناف[٢]، لا بنية الإعراض عنها أو هو قطع النطق عند آخر الكلمة[٣]، ويقابله الابتداء الذي هو عمل، فالوقوف استراحة عن ذلك العمل[٤].

ويكون على رؤوس الآي وأواسطها، ولا يكون في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسمًا كالوقف على "أن" من قوله تعالى[٥]: {أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ}.

ولما كان من غير الممكن للقارئ أن يقرأ السورة، أو القصة في نفس واحد، ولم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل، وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعين ابتداء القراءة بعد التنفس والاستراحة، وتحتم أن لا يكون ذلك مما يُخِلُّ بالمعنى ولا يُخِلُّ بالفهم؛ إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد؛ لذلك حضَّ الأئمة على تعلمه ومعرفته، فقد روي عن علي بن أبي طالب- كرم الله وجهه- قوله: "الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف" وفي كلامه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وعن ابن عمر- رضي الله عنهما- أنه قال[٦]: "لَقَدْ لَبِثْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرٍ، وَأَحَدُنَا لِيُؤْتَى الْإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ تَنْزِلُ السُّورَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَنَتَعَلَّمُ حَلَالَهَا وَحَرَامَهَا، وَأَمْرَهَا وَزَاجِرَهَا، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهَا" وفيه برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة- رضي الله عنهم-، وتواتر عند العلماء تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع، والإمام نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود وغيرهم، ومن ثَمَّ اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيزَ أحدًا إلا بعد معرفته الوقف والابتداء [٧] .

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٨٢) .
(٢) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص٨).
(٣) ينظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين (ص١٢٨).
(٤) ينظر: شذا العرف في فن الصرف (ص١٥٦).
(٥) القيامة: من الآية [٣] .
(٦) أخرجه في: شرح مشكل الآثار (بَابٌ بَيَانُ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: الدِّينُ النَّصِيحَةُ) رقم: ١٤٥٣ (٤/ ٧٣)، وابن منده في: الإيمان، باب ما روي عن أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم (رقم: ٢٠٧) (١/ ٣٦٩)، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (أما حديث معمر)، والسنن الكبرى للبيهقي باب البيان أنه إنما قيل: يؤمهم أقرؤهم، رقم: ٥٢٩٠ (٣/ ١٧٠).
(٧) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٤، ٢٢٥) .

أقسامه: له أقسام ثلاثة: اختباري- بالباء الموحدة- واضطراري، واختياري[١].

أهميته: للوقف أهمية كبرى؛ إذ هو العلم الذى جاء من أجل إزالة الالتباس بين العبارات بعضها ببعض ويمنع التداخل بينها؛ إذ به يتبين متى تنتهى العبارة ومتى تبدأ الأخرى، فمهمة هذا العلم هو تنظيم الكلام، وكان لخطورة عدم تعلم هذا العلم عند تعلم القرآن الكريم ألا يجيز الشيخ تلميذه إلا بعد أن يتقن علم الوقف والابتداء [٢].

الوقف في كلمة التوحيد: لا يجوز الوقف على "إله"، بل الوقف على: "هو" أو "أنا" أو "أنت" وعلى اسم الجلالة[٣]؛ لأن الوقف على المنفي الذي يأتي بعده حرف الإيجاب نحو قوله {لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ} و[٤] {وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ} و[٥] {لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا} وشبهه قبيح، بل هو أقبح وأشنع من الوقف على[٦]: {فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ}، و لو وقف واقف عليه من غير عارض لكان ذنبًا عظيمًا؛ لأنَّ المنفي في ذلك كل ما عُبِدَ غير الله- عز وجل-، ومثله[٧] {وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا} و[٨] {وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ} إن وقف واقف على ما قبل حرف الإيجاب في ذلك آلَ إلى نفي إرسال محمد، وإلى نفي خلق الجن والإنس، وذلك من عظيم القول [٩].

قال أبو بكر الأنباري: "وأما "لا" إذا كانت تبرئة فقوله: {الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ} الوقف على "لا" قبيح لأنها مع المنصوب بمنزلة شيء واحد، ولا يتم الكلام على "ريب" لأن "فيه" خبر التبرئة ..... وكذلك[١٠]: {لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ} الوقف على "لا" قبيح لأنها مع المنصوب بمنزلة شيء واحد"[١١].

---

(١) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (١/ ٣٦٨).
(٢) الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية (ص١٦) .
(٣) ينظر: الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل (ص١٣٣) .
(٤) آل عمران: من الآية [٦٢] .
(٥) النحل: من الآية [٢] .
(٦) الماعون: الآية [٤] .
(٧) الإسراء: من الآية [١٠٥]، والفرقان :من الآية [٥٦] .
(٨) الذاريات: من الآية [٥٦] .
(٩) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص١٥) .
(١٠) البقرة: من الآية [٧١]
(١١) إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٤١).

والوقف "القبيح: هو الذي لا يجوز تعمد الوقف عليه إما لنقص المعنى، وإمّا لتغييره فنقص المعنى كقولك: (بسم) فإن هذا لا يفيد معنى، والتغيير كقولك: {فَوَيل لِّلمُصَلِّينَ} وكقولك [١]: {إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهدِي} [٢].

الوقف على الضمير "أنا" و "هو"

اتفق القراء جميعا على إثبات ألف "أنا" في الوقف، وهي بمنزلة هاء الوقف تدخل لبيان الحركة وقفًا، سواء وقع بعده همزة أو لا [٣].

إما "هو" فقد وقف جميع القراء[٤] عليها بغير هاء، عدا يعقوب فقد وقف بهاء السكت فقرأ[٥]: {ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَه}[٦]، وروي عنه الوقف بغير هاء كقراءة الجماعة[٧].

وتوجيه ذلك أن هذه الهاء هي هاء الوقف، أُلحقت بالواو حرصًا على بيان حركتها في حال الوقف؛ لئلا يزيله الوقف بالسكون كما ألحقت في: "اغزُهْ" و "ارمِهْ" ولم يقف غير يعقوب بالهاء؛ لأنها ليست في المصحف، وهو الإمام، فكرهوا مخالفته[٨].

قال أبو منصور الأزهري: "أما ما اختاره يعقوب من الوقف على هذه الحروف بالهاء فهو من كلام العرب الجيد، غير أني أختار المرور عليها، وأن لا يتعمد الوقوف عليها؛ لأن الهاءات لم تثبت في المصاحف، فأخاف أن تكون زيادة في التنزيل، وإن اضطرَّ الواقف إلى الوقوف عليها وَقَفَ بغير هاء اتباعا للقراء الذين قرأوا بالسنة"[٩].

---

(١) المائدة: من الآية [٥١] .
(٢) البقرة: من الآية [٢٦] .
(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (ص٥٨)، وحجة القراءات (ص١٤٢)، والتيسير (ص٨٢).
(٤) ينظر: شرح طيبة النشر للنويري (٢/ ٦٥).
(٥) البقرة: من الآية [٢٥٥] .
(٦) ويقف كذلك بالهاء على: "(نِعِمَّا هِيَه) و (كَأَنَّهُ هُوَه)، و (فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَه)، ويقف على: (عَم يَتَساءلونَ) عَمَّه، ونحو ذلك في القرآن كله، يقول هذه هاء الاستراحة، ينظر: معاني القراءات للأزهري (١/ ٢١٦، ٢١٧) .
(٧) قال ابن الجزري: "والوجهان ثابتان عن يعقوب بهما قرأت، وبهما آخذ، وقد أطلقه بعضهم وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعد هاء كما مثلوا به، ولم أجد أحدا مثل بغير ذلك فإن نص على غيره أحد يوثق به رجعنا إليه وإلا فالأمر كما ظهر لنا" النشر في القراءات العشر (٢/ ١٣٥).
(٨) ينظر: رسم المصحف العثماني (ص٤١، ٤٢).
(٩) معاني القراءات للأزهري (١/ ٢١٧).

الخاتمة

ختامًا، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تكتمل الأعمال والمقاصد، نسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، فله الحمد على التوفيق والهداية، وله الثناء على ما أنعم وأعطى، وصلِ اللهمَّ وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد ..

فمن خلال دراسة الظواهر النحوية والصرفية في كلمة التوحيد وتحليل عناصرها كانت النتائج التالية من أهم ما أسفر عنه هذا البحث:

١. اتسمت كلمة التوحيد بالإيجاز، مما أظهر إعجاز اللغة العربية في إيصال أسمى المعاني بأقل الكلمات.

٢. تؤكد كلمة التوحيد على إيجازها وإصابتها الهدف منها مكانة اللغة العربية في صياغة العقيدة والتوحيد بأسلوب محكم مختصر دون إخلال.

٣. تحققت في كلمة التوحيد بعض الظواهر اللغوية، التي أسهمت في إبراز المعنى الذي وضعت لأجله، منها:

- ظاهرة التركيب، التي أدت إلى الإيجاز والدلالة على النفي المستغرق وهو يتسق مع معنى التوحيد الذي دلت عليه الكلمة.
- ظاهرة التضمين للفعل، أو الحرف فيها .
- ظاهرة اعتبار الموضع في الإعراب أبرزت التناغم النحوي لتحقيق مقصد الكلمة التوحيدي.
- ظاهرة الحذف وما أدت إليه من إيجاز العبارة واختصارها، أبرزت قوة التركيب لتأدية الغرض من الكلمة وهو تعظيم المقصود بها.
- حذف التنوين الذي اتسمت به الكلمة مما يسهل انسجامها مع التراكيب الأخرى، ويحقق التخفيف في لفظها لدى الناطقين بالعربية وبغيرها.
- ظاهرة الاشتقاق في "إله"، والجمود في "الله".

٤. تحمل كلمة التوحيد دلالات نحوية، وصرفية، وبلاغية عميقة، حيث: جاءت بأسلوب القصر والحصر الدلالي، فجمعت بين النفي في "لا إله" والإثبات في "إلا الله" مما يبرز مقصد التوحيد الخالص.

وبعد .. فإن كلمة التوحيد تُعّدُّ أنموذجًا لغويًّا متكاملًا من حيث النحو، والصرف، والدلالة، حيث تجمع بين التراكيب الموجزة البلاغية المعجزة، وتعكس عمق اللغة العربية في التعبير عن أسمى القضايا الإيمانية، وهي توحيد الله- عز وجلَّ-.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: **القرآن الكريم**.

ثانياً: **الرسائل العلمية والبحوث**:

- أبو حزام العكلي غالب بن الحارث (ت ١٧٠ هـ) شعره ومروياته ومعجمه اللغوي، لـ: مقبل التام عامر الأحمدي، بحث منشور في: مجلة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد: ١٧، العدد: ١، يونيو ٢٠٢٠.
- أصول النحو ١كود المادة: GARB٥٣٥٣، المرحلة: ماجستير، مناهج جامعة المدينة العالمية.
- التضمين عند النحاة، بحث منشور لـ: فاز رمضان لعيبي، مجلة أبحاث ميسان، المجلد السابع عشر، العدد الثالث والثلاثون، حزيران، سنة: ٢٠٢١م.
- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع (رسالة: دكتوراه، قسم اللُّغويَّات – كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة) إشراف: د إبراهيم بن صالح العوفي: ١٤٣٩- ١٤٤٠ هـ.
- الحمل على النقيض في النحو العربي، بحث منشور لـ عبد السلام مرعي جاسم، جامعة الموصل، في مجلة التربية والعلم- المجلد (٢٠)، العدد (٢)، لسنة: ٢٠١٣م.
- (شبكة الألوكة) مقال: تعريف التركيب في النحو محمود حسن عمر.
- شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م
- شعر العجير السلولي بحث منشور في مجلة المورد لمحمد نايف الدليمي العدد الأول عام: ١٩٧٩م.

ثالثاً: المصادر والمراجع:

١. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القَطَّاع الصقلي (ت ٥١٥ هـ) تح: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٩٩٩ م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، عام: ١٩٩٨م.

٣. الأزمنة والأمكنة، المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٩٩٧ م.

٤. الأصول، لابن السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الثالثة، ١٩٨٨م.

٥. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) دار الكتب المصرية، ١٩٤١م، بدون رقم.

٦. إعراب القرآن، للنَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ) تح: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ.

٧. إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) تح: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ٢٠٠٦م.

٨. إعراب لا إله إلا الله، لابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تح: حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الحادية والعشرون – العددان الواحد والثمانون والثاني والثمانون، ١٤٠٩هـ.

٩. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تح: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، بالقاهرة، الأولى، ١٩٩٩م.

١٠. أمالي ابن الحاجب، (ت ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار، الأردن، ودار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

١١. أمالي ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٩٩١م.

١٢. إملاء ما من به الرحمن، للعكبري (ت٦١٦هـ) تـح: إبـراهيم عطـوه عوض، المكتبة العلمية، لاهور – باكستان.

١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركـات الأنبـاري (ت ٥٧٧هـ) المكتبة العصرية، الأولى ٢٠٠٣م.

١٤. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي (ت ٦٨٥هـ) تح: محمـد عبـد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى ١٤١٨ هـ.

١٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تح: الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بلا تاريخ أو رقم).

١٦. الإيضاح العضدي للفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) تح: د. حسن شاذلي فرهـود، الأولى، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.

١٧. الإيضاح في علل النحو، للزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ) تح: د.مازن المبـارك، الناشر: دار النفائس، بيروت، الخامسة، ١٩٨٦ م.

١٨. إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧١م.

١٩. بحر العلوم (تفسير السمرقندي)، (ت ٣٧٣هـ) (بدون الناشر أو تاريخ أو رقم).

٢٠. البحر المحيط، لأبي حيان (ت: ٧٤٥هـ) تح: صدقي محمد جميـل، دار الفكر بيروت، ١٤٢٠ هـ..

٢١. البديع في علم العربية، لابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ) تح: د. فتحـي أحمـد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٢٢. البرهان في علوم القرآن، للزركشي (ت ٧٩٤هـ) تح: محمد أبو الفضـل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي، صوَّرته دار المعرفة، بيروت، الأولى، ١٣٧٦هـ ١٩٥٧م.

٢٣. التبيين عن مذاهب النحويين، للعكبري (ت: ٦١٦هـ) تح: د.عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٤. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام (ت: ٧٦١ هـ) تح: د.عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٥. التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان (ت:٧٤٥هـ)، تح: د. حسن هنداوي، الناشر: (من ١: ٥) دار القلم دمشق، (من ٦: ١١) دار كنوز إشبيليا، الأولى، ١٤١٨: ١٤٣٤هـ/ ١٩٩٧: ٢٠١٣ م.

٢٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

٢٧. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (ت: ٨٢٧ هـ) تح: د. محمد عبد الرحمن محمد المفدى، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة، الناشر: بدون، الطبعة: الأولى، ١٩٨٣م.

٢٨. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تح: د.عوض بن حمد القوزي، الأولى: ١٩٩٠.

٢٩. تفسير القرآن، السمعاني (ت ٤٨٩هـ) تح: ياسر إبراهيم، وغنيم عباس، دار الوطن، الرياض، الأولى، ١٩٩٧م

٣٠. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، الأولى، ١٤٢٨ هـ٢٠٠٧ م.

٣١. توجيه اللمع، لابن الخباز، تح: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أصل التحقيق: رسالة دكتوراة بجامعة الأزهر، الناشر: دار السلام، القاهرة، الثانية، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧ م.

٣٢. تهذيب اللغة، الأزهري (ت ٣٧٠هـ) تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي بيروت، الأولى ٢٠٠١م.

٣٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت: ٧٤٩هـ) تح: د.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٣٤. جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) تح: د. مروان العطيَّة، د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، وبيروت، الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٥. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (ت ٧٤٩هـ) تح: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، الأولي، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م.

٣٦. حجة القراءات، لأبي زرعة ابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني (بدون تاريخ أو رقم).

٣٧. الحجة للقراء السبعة، للفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) تح: بدر الدين قهوجي وآخرون، دار المأمون للتراث، دمشق، وبيروت، الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٨. حروف المعاني والصفات، للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) تح: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى: ١٩٨٤م.

٣٩. الخصائص، لابن جني (ت: ٣٩٢ه)، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الرابعة، (بدون تاريخ).

٤٠. الدر المصون للسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) تح: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق (بدون رقم أو تاريخ).

٤١. رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري (ت: ٤٤٩ هـ) تح: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٢ م.

٤٢. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تح: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٩٩٢م.

٤٣. السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الثانية، ١٤٠٠هـ.

٤٤. سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت ٣٩٢هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الأولي ٢٠٠٠م.

٤٥. شرح التسهيل، لابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، الأولى١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٤٦. سفر السعادة وسفير الإفادة، للسخاوي (ت ٦٤٣ هـ) تح: د. محمد الدالي، دار صادر، الثانية، ١٩٩٥م.

٤٧. التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ٢٠٠٠م.

٤٨. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) تح: فواز الشعار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى: ١٩٩٨م.

٤٩. شرح شذور الذهب ، لابن هشام (ت ٧٦١هـ) تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، بسوريا (بدون عام).

٥٠. شرح شذور الذهب، لشمس الدين الجَوجَري (ت: ٨٨٩ هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٤م.

٥١. شرح طيبة النشر، لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ضبط: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٥٢. شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، للفارضي (ت ٩٨١ هـ) تح: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م.

٥٣. شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، الحادية عشرة ١٣٨٣هـ .

٥٤. شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الأولى، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.

٥٥. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، الرضي الإستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ)، تصحيح: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، الأولى: ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٥٦. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠٨م.

٥٧. شرح المفصل، لابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) قدم له: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٥٨. شرح المقدمة الجزولية، لأبي علي الشلوبين (ت ٦٥٤ هـ) تح: د. تركي بن سهو نزال العتيبي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.

٥٩. شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الأولى، ١٩٧٧ م.

٦٠. الصحاح، للجوهري (ت ٣٩٣هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الرابعة ١٩٨٧م.

٦١. ضرائر الشعر، لابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة، الأولى، ١٩٨٠ م.

٦٢. العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون، تح: عادل بن سعد، دار الإمام البخاري، الدوحة، الأولى، (بدون تاريخ).

٦٣. علل النحو، لابن الوراق (ت ٣٨١هـ) تح: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٩٩٩م.

٦٤. الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد الهروي (ت ٤٠١ هـ) تح: أحمد فريد المزيدي، وآخر، مكتبة نزار مصطفى الباز الرياض، الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م

٦٥. القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثامنة، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٦٦. الكتاب، لسيبويه (ت: ١٨٠ هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة، ١٩٨٨م.

٦٧. شرح الأبيات المشكلة الإعراب، للفارسي (ت ٣٧٧هـ) تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٦٨. الكشاف، للزمخشرى (ت: ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٤٠٧ هـ (بدون).

٦٩. الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ)، تح: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠ م.

٧٠. اللامات، للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الثانية، ١٩٨٥م.

٧١. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت ٦١٦هـ) تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت ودمشق (بدون رقم أو تاريخ).

٧٢. لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، الثالثة ١٤١٤ هـ.

٧٣. اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.

٧٤. اللمع في العربية، لابن جني (ت ٣٩٢هـ) تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت (بدون رقم أو تاريخ).

٧٥. المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر النيسابوريّ (ت ٣٨١هـ) تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١ م.

٧٦. مجالس العلماء، للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٧٧. مجمل اللغة، لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) تح: زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية: ١٩٨٦ م.

٧٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى:١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٧٩. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (ت: ٥٤٢ هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ.

٨٠. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م.

٨١. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، نشر: ج. برجشتراسر، طبع: وزارة الثقافة والأبحاث العلمية التابعة لألمانيا الاتحادية، إشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

٨٢. المخصص، لابن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

٨٣. المسائل البصريات، للفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تح: د. محمد الشاطر أحمد مطبعة المدني، الأولى، ١٩٨٥ هـ.

٨٤. المسائل الحلبيات ، للفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٨٥. المسائل العسكريات ، للفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تح: د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر، ودار الثقافة للنشر، الأردن عام: ٢٠٠٢ م

٨٦. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ) تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر- دمشق، ودار المدني- جدة، الأولى، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ.

٨٧. المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، لابن يسعون، تح: محمد بن حمود الدعجاني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٨٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للحموي (ت ٧٧٠ هـ) المكتبة العلمية، بيروت (بدون رقم أو تاريخ).

٨٩. معاني القراءات، للأزهري (ت ٣٧٠هـ) مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٩٠. معانى القرآن للأخفش (ت:١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٩٩٠م.

٩١. معاني القرآن للفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتى، وآخران، دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر.

٩٢. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (ت: ٣١١هـ) تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٩٣. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد وآخرون، عالم الكتب، الأولى، ٢٠٠٨م.

٩٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ت ٧٦١هـ) تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بدمشق، السادسة، ١٩٨٥م.

٩٥. مفاتيح الغيب "التفسير الكبير" للرازي (ت ٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثالثة - ١٤٢٠ هـ

٩٦. المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ،وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين النعساني، دار الجيل- بيروت (بدون رقم أو تاريخ).

٩٧. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (٧٩٠ هـ) تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧م.

٩٨. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (ت: ٨٥٥ هـ) تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون دار السلام، القاهرة، الأولى، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٩٩. مقاييس اللغة، لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٩٧٩م.

١٠٠. المقتضب للمبرد (ت: ٢٨٦هـ) تح: محمد عبد الخالق عضيمة، نشر: عالم الكتب، بيروت، الأولى: ١٩٦٣م.

١٠١. المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي (ت ٦٠٧هـ) تح: د شعبان عبد الوهاب محمد، وآخران، أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي (بدون تاريخ أو رقم).

١٠٢. الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.

١٠٣. من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق، (ت ٦٧٢هـ) تح: محمد المهدي عبد الحي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد السابع بعد المائة (١٤١٨/ ١٤١٩هـ) / (١٩٩٨/ ١٩٩٩م).

١٠٤. المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) لابن جني (ت ٣٩٢هـ) الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

١٠٥. نتائج الفكر في النَّحو، للسُّهَيلي (ت ٥٨١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٢ م.

١٠٦. النكت والعيون، للماوردي (ت ٤٥٠هـ) تح: السيد عبد المقصود عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت (بدون تاريخ أو رقم).

١٠٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت ٩١١هـ) تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر(بدون رقم أو تاريخ).

١٠٨. الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، لأبي علي الأَهْوَازي (ت ٤٤٦هـ) تح: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامى، بيروت، الأولى، ٢٠٠٢ م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٤٣٤
٢-	Abstract	١٤٣٥
٣-	المقدمة	١٤٣٦
٤-	الفصل الأول: أجزاء كلمة التوحيد: "المفردات، والإعراب، والأساليب"	١٤٤٠
	المبحث الأول: أنواع الكلمة والكلام في كلمة التوحيد	١٤٤٠
٥-	المبحث الثاني: اسم "لا" النافية للجنس بين الإعراب والبناء	١٤٤٦
٦-	المبحث الثالث: أسلوب الحصر في كلمة التوحيد	١٤٥٧
٧-	الفصل الثاني: الظواهر النحوية في كلمة التوحيد	١٤٦٣
٨-	المبحث الأول: التركيب في كلمة التوحيد	١٤٦٣
٩-	المبحث الثاني: اعتبار الموضع في الإعراب	١٤٦٨
١٠-	المبحث الثالث: الحذف	١٤٧٥
١١-	الفصل الثالث: كلمة التوحيد: "دراسة في العوامل والعلل والمفاهيم"	١٤٨٣
١٢-	المبحث الأول: العامل في خبر اسم "لا"	١٤٨٣
١٣-	المبحث الثاني: العلل في كلمة التوحيد	١٤٨٦
١٤-	المبحث الثالث: المصطلحات النحوية في كلمة التوحيد	١٥٠٠
١٥-	الفصل الرابع: الظواهر الصرفية واللغوية في كلمة التوحيد	١٥٠٥
١٦-	المبحث الأول: الجمود والاشتقاق	١٥٠٥
١٧-	المبحث الثاني: أصول الضمائر واسم الموصول في كلمة التوحيد	١٥١٣
١٨-	المبحث الثالث: الوقف في كلمة التوحيد	١٥٢١
١٩-	الخاتمة	١٥٢٧
٢٠-	ثبت المصادر والمراجع	١٥٢٦
٢١-	فهرس الموضوعات	١٥٣٧

تم بحمد الله